

2019
التقرير السنوي

الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾

(سورة الأعراف: الآية ٥٦)



حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

- حفظه الله ورعاه -



سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

- حفظه الله -

السادة / أعضاء مجلس الأمناء



المستشار
عبدالرحمن نمش النمش



المستشار
رياض حمود الهاجري



السيد
مشاري سعد ثامر المطيري



السيد
داود عبدالله داود الجراح



السيد
محمد سلطان شايع السبيعي



السيد
عبدالوهاب صالح عبدالعزيز المزيني



السيد
لؤي أحمد الصالح

الفهرس

التقديم 17

المقدمة 19

الفصل الأول: أهداف واختصاصات الهيئة "نزاهة" 21

أولا: نشأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" 23

أ- أهداف الهيئة "نزاهة" 23

ب- مهام واختصاصات الهيئة "نزاهة" 24

ثانيا: رئاسة الهيئة "نزاهة" ومجلس الأمناء 25

أ- الرئاسة ومجلس الأمناء 25

ب- مجلس الأمناء 26

ثالثا: الهيكل التنظيمي للهيئة "نزاهة" 29

رابعا: القطاعات التنظيمية للهيئة "نزاهة" 30

أ- قطاع الرئيس 30

ب- قطاع الأمين العام 31

ج- قطاع كشف الفساد والتحقيق 32

د- قطاع الذمة المالية 33

هـ- قطاع الوقاية 33

و- قطاع الشؤون الإدارية والمالية 33

الفصل الثاني: في مجال استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 35

أولا: نبذة عن الاستراتيجية 37

ثانياً: أهداف الاستراتيجية 37

ثالثاً: محاور الاستراتيجية 37

رابعاً: انطلاقة الاستراتيجية من خلال مؤتمر الكويت الدولي "النزاهة من أجل التنمية" 38

خامساً: الأعمال التي قامت بها الهيئة "نزاهة" منذ انطلاق الاستراتيجية 43

الفصل الثالث: أهم الإنجازات على مستوى الهيئة "نزاهة" 47

أولا: في مجال التعاون الدولي 49

ثانيا: في المجال القانوني 51

أ- العقود 51

ب- إنذار المتأخرين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية 51

ج- إحالات المتأخرين أو الممتنعين عن تقديم إقرار الذمة المالية إلى النيابة العامة 51

ثالثا: في مجال التشريعات والقوانين 51

رابعا: في مجال الكشف عن الفساد 52

أ- في مجال كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال 52

ب- في مجال التحري والتحقيق 56

خامسا: في مجال الذمة المالية 61

أ- في مجال استلام اقرارات الذمة المالية 61

ب- في مجال الفحص والدعم وإعداد التقارير 68

سادسا: في مجال الوقاية 75

أ- في مجال التوعية والتثقيف 76

ب- في مجال البحوث والدراسات 82

سابعا: في مجال الدعم المؤسسي 100

أ- في مجال نظم المعلومات 100

ب- في مجال العلاقات العامة 100

ج- في مجال ورش العمل التي شاركت بها أو نظمتها الهيئة "نزاهة" 101

د- في مجال التطوير والتدريب 103

هـ- في مجال الشؤون الإدارية 105

الفصل الرابع: الحساب الختامي 107

أولا: الايرادات 109

ثانيا: المصروفات 109

فهرس الأشكال التوضيحية

الشكل رقم (1) عدد اجتماعات مجلس الأمناء المنعقدة خلال عام 2019 26

الشكل رقم (2) عدد القرارات الصادرة من مجلس الأمناء حسب نوع القرار 27

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي للهيئة "نزاهة" 29

الشكل رقم (4) عدد الرصد الاخباري ضد خاضعين حسب الجهة التي يعملون بها 53

الشكل رقم (5) عدد كتب الاستعلام عن البيانات المتعلقة بالبلاغات حسب الجهات 54

الشكل رقم (6) عدد الضبطيات القضائية حسب الجهة 55

الشكل رقم (7) عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة "نزاهة" بحسب مصدر ورودها 56

الشكل رقم (8) عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة "نزاهة" حسب الجهة 57

الشكل رقم (9) أنواع البلاغات المقدمة إلى الهيئة "نزاهة" 58

الشكل رقم (10) عدد البلاغات التي تم التصرف بشأنها 58

الشكل رقم (11) تصرف النيابة العامة في البلاغات المحالة إليها من قبل الهيئة "نزاهة" 60

الشكل رقم (12) اجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة "نزاهة" 60

الشكل رقم (13) الإقرارات المسلّمة وفقاً لنوع الإقرار 61

الشكل رقم (14) الإقرارات المسلّمة وفقًا لأعلى 5 صفات وظيفية 62

الشكل رقم (15) الإقرارات المسلّمة وفقاً لأعلى 5 جهات 63

الشكل رقم (16) الإقرارات المسلّمة وفقًا للمواعيد القانونية 63

الشكل رقم (17) الممتنعين عن تقديم الإقرار وفقاً لأعلى 5 صفات وظيفية 66

الشكل رقم (18) الإقرارات المستلمة وتوزيعها حسب لجان الفحص 69

الشكل رقم (19) عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم موزعة على لجان الفحص 69

الشكل رقم (20) إجمالي عدد الاجتماعات موزعة على لجان الفحص 70

الشكل رقم (21) أسباب فحص إقرارات الذمة المالية موزعة على لجان الفحص 70

الشكل رقم (22) عدد الاجتماعات موزعة على لجان الفحص 71

الشكل رقم (23) نسبة المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال الفترة 71

الشكل رقم (24) توزيع المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال الفترة على لجان الفحص 72

الشكل رقم (25) توزيع البلاغ/الرصد على لجان الفحص 72

الشكل رقم (26) توزيع البلاغ / الرصد على الصفات الوظيفية 73

الشكل رقم (27) طلبات حضور المقرين لاستكمال بيانات مطلوبة 73

الشكل رقم (28) أعلى صفات وظيفية طلب منها استكمال بيانات 74

الشكل رقم (29) طلبات الاستعلام من الجهات ذات العلاقة 74

الشكل رقم (30) أعلى صفات وظيفية تم الاستعلام عنها من الجهات ذات العلاقة 75

الشكل رقم (31) التوزيع العددي والنسبي لعينة المراجعين في الجهات الحكومية 83
الشكل رقم (32) التوزيع النسبي للخصائص الديموغرافية لعينة المراجعين 83
الشكل رقم (33) نسبة سلاسة سير المعاملة في الجهة 84
الشكل رقم (34) نسبة أنواع الرشاوى المقدمة 84
الشكل رقم (35) نسبة الاعتقاد بازدياد ظاهرة الرشوة خلال السنوات الأخيرة 85
الشكل رقم (36) نسبة الاعتقاد بمن هو الموظف الذي يطلب رشوة 85
الشكل رقم (37) نسبة طلب الرشوة لتسهيل المعاملة في جهات أخرى 85
الشكل رقم (38) نسبة المعرفة بعقوبات الرشوة القانونية 86
الشكل رقم (39) نسبة أسباب انتشار الرشوة 86
الشكل رقم (40) نسبة اضطرار المراجع لدفع الرشوة مقابل إنجاز معاملة حسب الجهة 86
الشكل رقم (41) نسبة سلاسة سير المعاملة حسب الجهة 87
الشكل رقم (42) نسبة انتشار ظاهرة الرشوة حسب الجهة 87
الشكل رقم (43) نسبة الاعتقاد بأن وجود العمالة الأجنبية له دور في انتشار الرشوة 87
الشكل رقم (44) نسبة المعرفة بوجود الهيئة «نزاهة» حسب الجنسية 88
الشكل رقم (45) نسبة سبب انتشار ظاهرة الرشوة حسب النوع 88
الشكل رقم (46) نسبة المعرفة بعقوبات الرشوة القانونية حسب النوع 88
الشكل رقم (47) نسبة طلب الرشوة في الجهة حسب صفة المراجع 89
الشكل رقم (48) التوزيع النسبي لنوع المستطلعين في معرض الكتاب 91
الشكل رقم (49) التوزيع النسبي للفئة العمرية للمستطلعين في معرض الكتاب 91
الشكل رقم (50) التوزيع النسبي للمستوى التعليمي للمستطلعين في معرض الكتاب 92
الشكل رقم (51) التوزيع النسبي لمدى علم المواطن والمقيم بإطلاق الهيئة «نزاهة» للاستراتيجية الوطنية 92
الشكل رقم (52) التوزيع النسبي لاعتقاد المواطن والمقيم بأهمية مشاركته في مكافحة الفساد 93
الشكل رقم (53) التوزيع النسبي للتبليغ في حال الشهود على فعل فساد 93
الشكل رقم (54) التوزيع النسبي للتبليغ في حال تعرض الشخص لفعل فساد 94
الشكل رقم (55) التوزيع النسبي لرأي (المواطن/المقيم) في الإبلاغ عن الفساد 94
الشكل رقم (56) تطور درجات وترتيب دولة الكويت عالمياً في مؤشر مُدركات الفساد من العام 2013 إلى 2019 97
الشكل رقم (57) بيانات من تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2019 98

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) عدد البلاغات المقدمة للنيابة العامة 59

الجدول رقم (2) القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم لسنة 2019 64

الجدول رقم (3) علاقة تغير الدرجة مع تغير المركز 96

الجدول رقم (4) مقارنة نتائج دولة الكويت في مصادر مؤشر مدركات الفساد لعامي 2018 و2019 97

الجدول رقم (5) خطة التدريب لعام 2019 (الفترة من 1 يناير إلى 31 مارس 2019) 103

الجدول رقم (6) ميزانية 2019/2018 109

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يأتي صدور التقرير السنوي الثالث عن أعمال الهيئة «نزاهة» والذي أتشرف بالتقديم له، مواكباً لحدثين هامين، أولهما ما يواجه العالم ودولة الكويت من تداعيات وآثار صحية، واقتصادية، واجتماعية ناتجه عن جائحة فيروس كورونا المستجد، وفي هذا الشأن، فإنني لا أجد من الكلمات وعبارات الشكر التي يمكنها أن تعبر حقيقة عن مدى امتناننا وتقديرنا لما بذلته كافة سلطات الدولة من إجراءات وتدابير، ساهمت بفضل من الله وتوفيقه في الحد من هذه الآثار والتداعيات، ولايسعني سوى أن أضرع للمولى عز وجل أن يرفع عنا، وعن باقي دول العالم هذا الوباء، وأن يلهمنا جميعاً أن نستقي منه العبرة والعظة.

ويتمثل الحدث الثاني في أن صدور هذا التقرير يتزامن مع انتهاء فترة ولايتي الأولى لرئاسة الهيئة «نزاهة»، بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016، والتي آمل، لدى انتهائها، أن أكون قد وفقت في إرساء اللبنات، وبناء الأسس المتينة لعمل الهيئة «نزاهة» إداريا وفنياً.

ولعل التقرير الماثل يسهم في إبراز ما حققته «نزاهة» من خطوات في مجالات تلقي البلاغات، ورصد وقائع الفساد والتعامل معها، واستقبال إقرارات الذمة المالية من المشمولين بأحكامها، وفحصها، وإحالة المتخلفين والمتأخرين عن تقديمها للنيابة العامة، علاوة على ما أنجزته على صعيد التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد، وسبل الوقاية منها من خلال استراتيجية الكويت للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والتي أطلقها حضرة صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه- في مطلع العام 2019. كما يسلط هذا التقرير الضوء على أهم المعوقات والمثالب التي واجهتها ورصدتها «نزاهة» وهي تباشر أعمالها واختصاصاتها، وما ارتأته الهيئة من سبل لعلاجها، والتغلب عليها.

وقبل أن أختم هذا التقديم، أود أن أسجل أمام الجميع ما لاقته الهيئة «نزاهة» من دعم ومساندة حقيقيين من كافة جهات الدولة، وعلى رأسها مجلس الوزراء الموقر، في ظل توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء – حفظه الله –، علاوة على ما قدمته مؤسسات المجتمع المدني، من دعم وحرص على التعاون مع الهيئة «نزاهة» ، وما لمسناه من تطور مطرد على صعيد تعاون المواطنين مع الهيئة بشأن تقديم إقرارات ذممهم المالية، والمبادرة بالإبلاغ عن وقائع الفساد، وهو الأمر الذي نرى فيه تجسيداً لثقتهم في الهيئة «نزاهة»، وحرصهم على مساندتها بغية القضاء على كافة أشكال الفساد، وصون المال العام، وحفظ مقدرات الدولة، وثرواتها من أي اعتداء.

وفي الختام أدعو الله جل شأنه أن يديم على حضرة صاحب السمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – الصحة والعافية، وعلى بلدنا العزيز الخير والرفاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستشار/ عبد الرحمن نمش النمش
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

يعتبر الفساد من المشكلات التي تعاني منها جل المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث أن وجوده لا يرتبط بالمستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، وإنما يدور وجوداً وعدماً في أي مجتمع مع مستوى الوعي العام لدى المسؤول والمواطن على حد سواء، ويبقى الفساد، في جميع الأحوال، مشكلة تتسم بالخطورة والتعقيد.

فالفساد مشكلة خطيرة قياساً للنتائج الوخيمة، والآثار الهدامة التي تتمخض عنه، فهو داء خطير ينخر في كيان المجتمع، فيقوض قيمه الأخلاقية، ويخل بمبادئ العدالة والمساواة فيه، وحيث ينتشر الفساد ينعدم احترام القانون، وتنحسر العدالة،الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى عدم استتباب الأمن، وزعزعة الاستقرار في المجتمع، وينعكس بالتالي على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم يتعرض بنيان الدولة وكيانها للخطروالانهيار. وقد حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فلا تكاد تخلو برامج الحكومات للدول المتقدمة من التركيز على الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد، ووضعه على رأس سلم الأولويات، كما أبرمت الاتفاقيات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال مكافحة الفساد.

من هنا كان مسعى دول العالم المدركة لهذه الحقيقة في معالجة هذا الداء المستفحل في الحكومات، أن توحد خطاها لضمان التواصل البنّاء لصرح المجتمع الناجح، وأن توفر لشعوبها بواعث الأمن والرخاء، في ظل قاعدة ثابتة مؤداها أنه لا سبيل لأي دولة بمفردها بلوغ هذه الغاية، مهما امتلكت من مقومات القضاء على آفة الفساد، فهو بطبعه عابر للحدود، الأمر الذي يستلزم مكافحته من خلال تضافر وتعاون الجهود الدولية.

وأمام هذا الواقع الدولي والإقليمي والمحلي الذي يشهد تنامي هذ الظاهرة، وبناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (61/55) الصادر في 4 ديسمبر لسنة 2000، فقد تم إنشاء لجنة متخصصة للتفاوض بشأن سن قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد.

وبتاريخ 31 أكتوبر سنة 2003، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (4/58) باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبناءً على ذلك، فقد بادرت دولة الكويت، انطلاقاً من حرصها البالغ على إطلاق عجلة التعاون الدولي للعمل على مكافحة الفساد، ووقاية المجتمع الكويتي من آثاره ، والعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والعدل والمساواة، إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما يكفل تحقيق مصالح الدول المتعاقدة، وتأكيداً منها على تحقيق التعاون الدولي للمنظومة، سيما وأنه ليس فيها ما يتعارض مع التزامات دولة الكويت واتفاقياتها العربية والدولية في شيء.

وبناءً على الرؤية السابقة قامت دولة الكويت بالتوقيع على تلك الاتفاقية بتاريخ 9 ديسمبر لسنة 2003.

وبتاريخ 4 ديسمبر لسنة 2006 صدر القانون رقم (47) لسنة 2006، بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي أصبحت مواد الاتفاقية بموجبه جزءاً من القانون الوطني لدولة الكويت وفقاً لنص المادة (70)، من الدستور الكويتي.

وفي ذات السياق قامت دولة الكويت بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ 21 ديسمبر لسنة 2010 في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

وعليه، فقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ على الأراضي الكويتية بعد أن صدر القانون رقم (92) لسنة 2013 بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في 13 مارس لسنة 2013.

الفصل الأول

أهداف واختصاصات الهيئة «نزاهة»

أولاً: نـشـأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

الهيئـة العامـة لمكافحـة الفسـاد، هـي هيئـة مسـتقلة محايـدة أُنشـئت بموجـب القانـون رقـم (2) لسـنة 2016 والصـادر بتاريـخ 24 ينايـر 2016، والـذي تم نشـره بتاريـخ 1 فبرايـر 2016 بالجريـدة الرسـمية.

وقد جاء إنشـاء هـذه الهيئـة «نزاهـة» اسـتجابة لمتطلبـات اتفاقيـه الأمم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد، والتـي نصـت فـي مادتهـا السادسـة علـى أن «تكفـل كل دولة طـرف وفقـاً للمبـادئ الأساسـية لنظامهـا القانونـي وجـود هيئـة أو هيئـات حسـب الاقتضـاء تتولـى منـع الفسـاد» ، كمـا كان مـن الدوافـع الرئيسـة لإنشـاء هيئـة «نزاهـة»، مـا كشـف عنـه التطبيـق مـن ضـرورة ملحـة وحاجـة ماسـة لقانـون مكافحـة الفسـاد، ومـن ثـم وجـود الهيئـة «نزاهـة» فـي المنظومـة التشـريعية باعتبارهـا اسـتحقاقاً وطنيـاً حتميـاً تقتضيـه المصلحـة العليـا للبـلاد.

وقـد شـكل صـدور المرسـوم رقـم (300) لسـنة 2016 بإصـدار اللائحـة التنفيذيـة للقانـون رقـم (2) لسـنة 2016، بشـأن إنشـاء «الهيئـة العامـة لمكافحـة الفسـاد» والأحـكام الخاصـة بالكشـف عـن الذمـة الماليـة نقطـة الانطـلاق الحقيقيـة لعمـل الهيئـة «نزاهـة».

أ- أهداف الهيئة «نزاهة»:

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

1 - الإرسـاء لمبـدأ الشـفافية والنزاهـة فـي المعامـلات الاقتصاديـة والإداريـة، بمـا يكفـل تحقيـق الإدارة الرشـيدة لأمـوال ومـوارد وممتلـكات الدولـة والاسـتخدام الأمثـل لهـا.

2 - التطبيـق لاتفاقيـة الأمم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد الموافـق عليهـا بالقانـون رقـم (47) لسـنة 2006، والاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة الخاصـة بمكافحـة الفسـاد، والتـي يتـم الموافقـة عليهـا مـن قبـل الأمم المتحـدة.

3 - العمـل علـى مكافحـة الفسـاد، ودرء مخاطـره، وآثـاره، وملاحقـة مرتكبيـه، وحجـز واسـترداد الأمـوال، والعائـدات الناتجـة عـن ممارسـته، وفقًـا للقانـون.

4 - حمايـة أجهـزة الدولـة مـن الرشـوة، والمتاجـرة بالنفـوذ، وسـوء اسـتخدام السـلطة لتحقيـق منافـع خاصـة، ومنـع الوسـاطة والمحسـوبية.

5 - حماية المبلّغين عن الفساد.

6 - التعزيز لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

7 - التشـجيع لتفعيـل دور مؤسسـات ومنظمـات للمجتمـع المدنـي فـي مكافحـة الفسـاد وتوعيـة أفـراد المجتمـع بمخاطـره، وتوسـيع نطـاق المعرفـة بوسـائل وأسـاليب الوقايـة منـه.

ب- مهام واختصاصات الهيئة «نزاهة»:

بغية إنجاز المهام الموكلة للهيئة حددت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد جملة من الاختصاصات التالية:

1 - وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات، والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

2 - تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها ، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

3 - تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.

4 - حماية المبلّغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

5 - إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب أي امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

6 - متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

7 - دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها دولة الكويت، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

8 - التنسيق مع وزارة الخارجية على صعيد التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

9 - دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

10 - التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

11 - اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

12 - طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

13 - الإعداد لقواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً للتشريعات النافذة.

14 - الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.

15 - إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

16 - تناط بها أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة «نزاهة».

ثانياً: رئاسة الهيئة «نزاهة» ومجلس الأمناء

أ- الرئاسة ومجلس الأمناء:

صدر المرسوم رقم (79) لسنة 2016 بتاريخ 23 مارس لسنة 2016 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بالهيئة «نزاهة» وذلك على النحو الآتي:

- المستشار/ عبد الرحمن نمش صالح النمش — رئيساً
- المستشار/ رياض حمود الهاجري — نائبًا للرئيس
- السيد/ مشاري سعد ثامر المطيري — عضواً
- السيد/ داود عبد الله داود الجراح — عضواً
- السيد/ محمد سلطان شايع السبيعي — عضواً
- السيد/ عبد الوهاب صالح عبد العزيز المزيني — عضواً
- السيد/ لؤي أحمد الصالح — عضواً

وقد حددت المادة (9) من القانون رقم (2) لسنة 2016 مدة العضوية في مجلس الأمناء بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، كما تضمن القانون تحديد اختصاصات رئيس «نزاهة»، ومجلس الأمناء، حيث يختص رئيس الهيئة «نزاهة» بما يلي:

1 - الإشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة، وتمثيلها أمام القضاء وأمام الغير.

2 - اصدار قرار بتعيين الأمين العام والأمناء العامين المساعدين بالهيئة «نزاهة».

3 - تحديد الموظفين المكلفين بصفة الضبطية القضائية.

4 - لرئيس الهيئة «نزاهة» الاختصاصات المخولة لوزير المالية فيما يتعلق بشؤون نزاهة وتنظيم أعمالها.

ب- مجلس الأمناء:

أشارت المادة (10) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 إلى عدة اختصاصات لمجلس الأمناء، وهي:

1 - رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

2 - إقرار الهيكل التنظيمي للوظائف، واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية، والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة «نزاهة» وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين (5 و38) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية.

3 - الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة «نزاهة» ذات الصلة باختصاصاتها.

4 - تشكيل لجنة أو أكثر يراها ضرورية لعمله.

5 - إقرار مشروع موازنة الهيئة «نزاهة» وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة.

6 - إقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة.

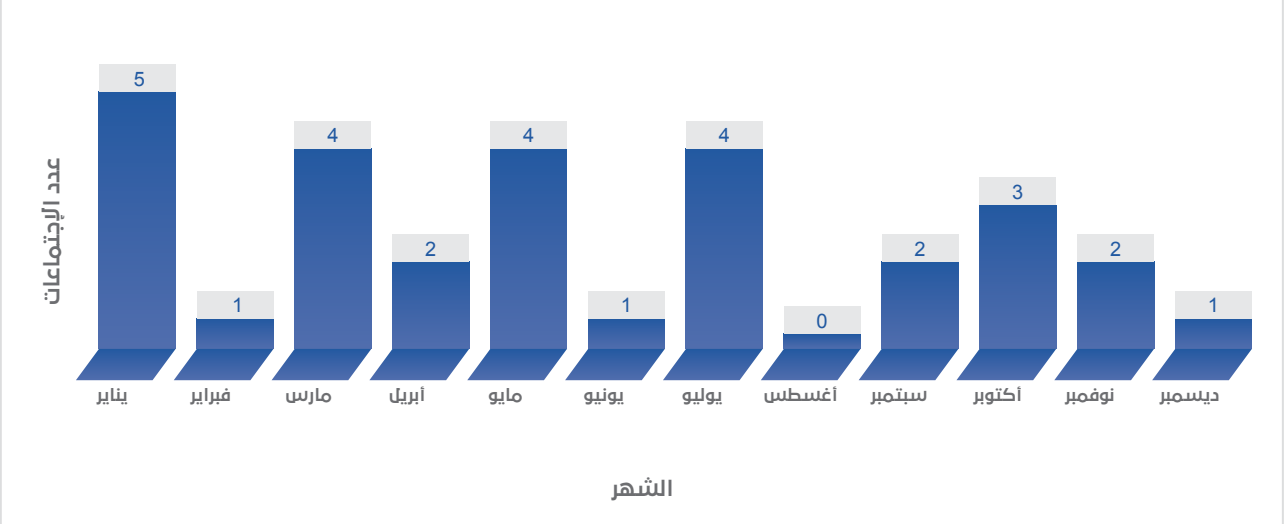
7 - رفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الأمة، وإلى مجلس الوزراء، يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات، والتوصيات المقترحة.

8 - نشر كافة المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

9 - أي موضوع يدخل في اختصاص الهيئة «نزاهة» وأهدافها يعرضه الرئيس أو اثنان من أعضاء المجلس.

وعلى ضوء هذه الاختصاصات فقد قام المجلس بأعماله على النحو التالي:

1 - عقد مجلس الأمناء (29) اجتماعاً خلال عام 2019، كانت على النحو التالي:



الشكل رقم (1) عدد اجتماعات مجلس الأمناء المنعقدة خلال عام 2019

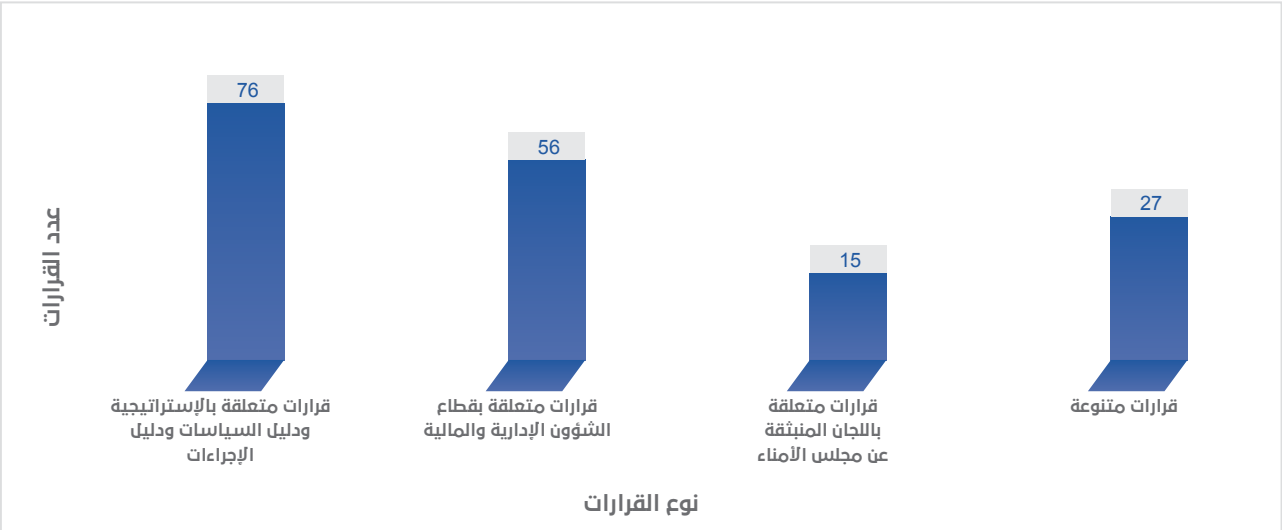
2 - بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمناء (174) قراراً خلال عام 2019، وتنقسم هذه القرارات بحسب نوع القرار على النحو التالي:

أ- قرارات متعلقة بالاستراتيجية ودليل السياسات ودليل الإجراءات.

ب- قرارات متعلقة بقطاع الشؤون الإدارية والمالية.

ج- قرارات متعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الأمناء.

د- قرارات متنوعة.



الشكل رقم (2) عدد القرارات الصادرة من مجلس الأمناء حسب نوع القرار

3 - قام مجلس الأمناء بتشكيل عدد من اللجان المتخصصة لإنجاز الأعمال وفقاً لاختصاصها، حيث نصت المادة (10) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى عدة اختصاصات لمجلس الأمناء، كان أحدها تشكيل لجنة أو أكثر يراها ضرورية لعمله، وهي على النحو التالي:

أ- اللجنة الفنية العليا الدائمة المشكلة بموجب القرار رقم (8) لسنة 2018. تم تجديدها وإعادة تشكيلها بموجب القرار رقم (120) لسنة 2019 بتاريخ 22 مايو 2019، وتختص باعتماد تشكيل اللجان وفرق العمل، وبرامج عملها الزمنية، وعدد أعضائها ونماذج تقييمها، واعتماد نماذج تقييم مكافأة الاعمال المميزة وفق الضوابط المعتمدة.

ب- لجنة متابعة التقريرين السنوي ونصف السنوي. تم تجديدها وإعادة تشكيلها اعتبارا من 15 ابريل 2019 بموجب القرار رقم (74) لسنة 2019.

ج- اللجنة المعنية بالتشريعات المشكلة بالقرار رقم (169) لسنة 2019، تم تجديدها اعتبارا من 8 ابريل 2019 بموجب القرار رقم (67) لسنة 2019 وتم إعادة تشكيلها بموجب القرار رقم (125) لسنة 2019 بتاريخ 28 مايو 2019، وتختص باقتراح مشروعات قوانين تساهم في تعزيز مبادىء النزاهة والشفافية، وجمع كافة القوانين المشابهة المعمول بها إقليميا، وعالمياً، وكذلك لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (UNODC)، والخاصة بمكافحة الفساد.

د- لجنة الشؤون الإدارية والمالية المشكلة بموجب القرار (170) لسنة 2017 وتعديلاته، تم تجديدها اعتبارا من 26 مايو 2019 بموجب القرار رقم (123) لسنة 2019، وتم إعادة تشكيلها بموجب القرار (145) لسنة 2019، وتختص بدراسة مشروع الميزانية، والحساب الختامي للهيئة «نزاهة»، ومتابعة الخطة الإنمائية للدولة، ومتابعة صرف اعتمادات الخطة التشغيلية بالهيئة «نزاهة».

هـ- اللجنة المعنية بالبلاغات والتعامل معها المشكلة بالقرارات (2017/167) و(2018/78). تم تجديدها وإعادة تشكيلها اعتبارا من 25 مايو 2019 بموجب القرار رقم (126) لسنة 2019، وتختص هذه اللجنة بتقديم اقتراح لآلية تلقي البلاغات، والتعاميم معها، واقتراح آلية لمنح المكافآت والحوافز المادية والمعنوية للمبلغين، ودراسة المذكرات المرفوعة من قطاع كشف الفساد والتحقيق في البلاغات الواردة للهيئة، والمنتهية إلى التوصية بالحفظ من قبل القطاع.

و- اللجنة التوجيهية العليا لمتابعة أعمال وإجراءات عمل لجان الفحص المشكلة بالقرار رقم (61) لسنة 2019 اعتباراً من 1ابريل 2019.

ز- لجان فحص إقرارات الذمة المالية [أ، ب، ج] بموجب القرار رقم (60) لسنة 2019. تم تجديدها وإعادة تشكيلها اعتباراً من 28 مارس 2019.

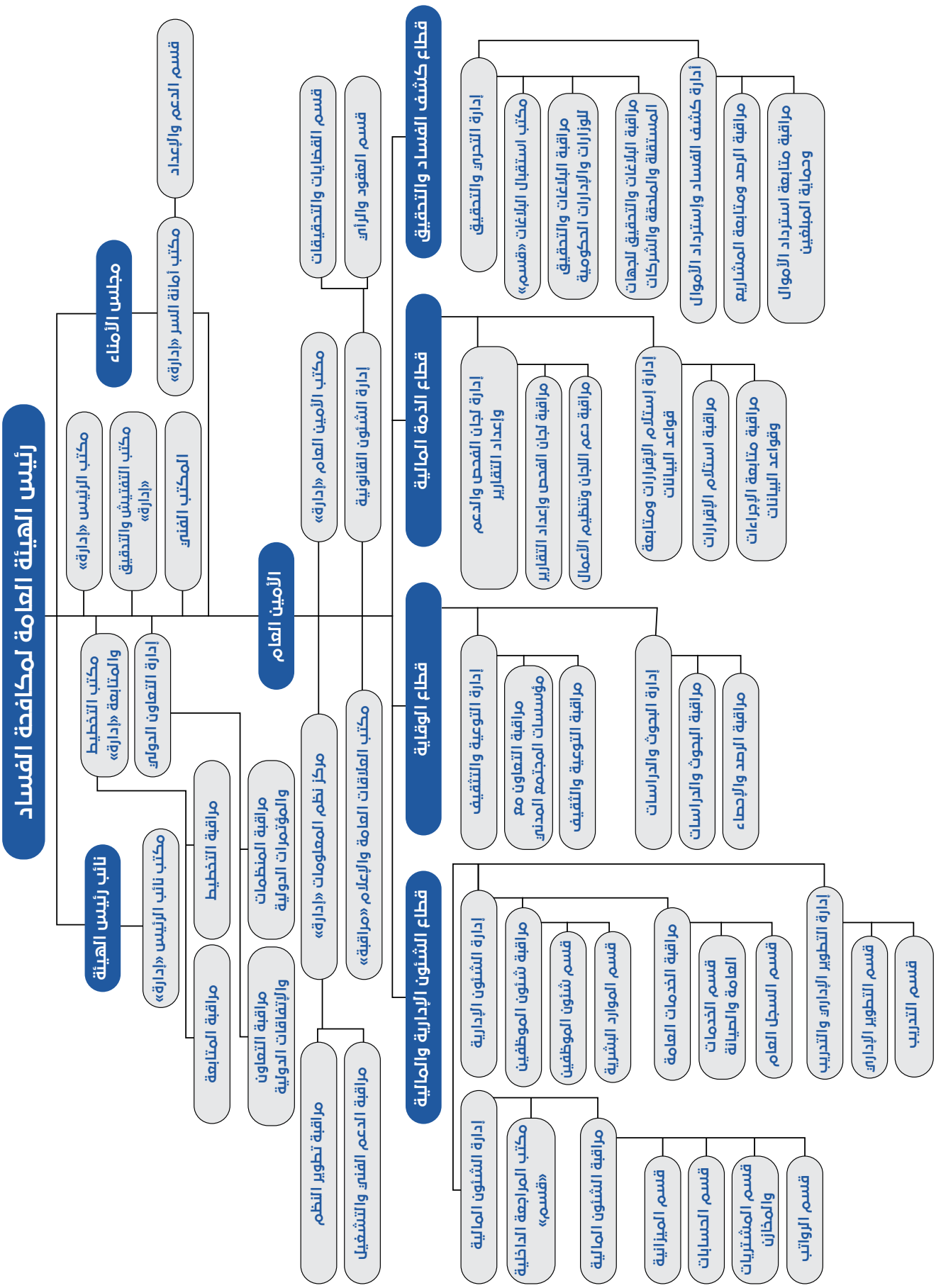
ح- لجنة المقابلات للوظائف الإشرافية المشكلة بموجب القرار رقم (164) لسنة 2018، وتختص هذه اللجنة بإجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين لشغل الوظائف الإشرافية بالهيئة «نزاهة».

ط- اللجنة العليا للاستراتيجية الوطنية والداخلية المشكلة بموجب القرار رقم (119) لسنة 2017 بتاريخ 28 مايو 2017، وتختص هذه اللجنة بالتواصل مع الأمانة العامة للتخطيط، بهدف إعداد مشروعي الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد وسياساتها، ودراسة ومراجعة الشروط المرجعية والعقود الاستشارية لهما، وعرضها على مجلس الأمناء للاعتماد، والاشراف على فرق العمل الخاصة بإدارة المشروعين، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني بشأن مشاركتها المتوقعة في مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومراجعة مخرجات المشروعين وعرضها على مجلس الأمناء للاعتماد.

ي- اللجنة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية الداخلية للهيئة بموجب القرار رقم (162) لسنة 2019 والمعدلة بالقرار رقم (167) لسنة 2019. وتختص بإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة للاستراتيجية الوطنية والداخلية، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، واقتراح آلية عمل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية.

ك- اللجنة المعنية بالمتابعة والإشراف على تصميم وتنفيذ مبنى الهيئة «نزاهة» الجديد بمنطقة القبلة، بموجب القرار رقم (237) لسنة 2019 بتاريخ 20 نوفمبر 2019.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة «نزاهة»



الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي للهيئة «نزاهة»

رابعاً: القطاعات التنظيمية للهيئة «نزاهة»:

أ- قطاع الرئيس:

- **مكتب التفتيش والتدقيق «إدارة»:**

مكتب التفتيش والتدقيق الذي تم انشاؤه؛ تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء وتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي، والتي تقضي بضرورة وجود وحدة تنظيمية لمراقبة ومتابعة الأمور الإدارية والمالية والفنية بالهيئة «نزاهة»، على أن تكون تبعيته لأعلى سلطة بالهيئة «نزاهة» (رئيس الهيئة)، حتى يتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء، وكذلك للقيام بأي تكليفات أخرى يناط بها المكتب من قبل رئيس الهيئة «نزاهة»، وذلك للحد من الملحوظات التي تتعرض لها الهيئة «نزاهة».

- **مكتب التخطيط والمتابعة «إدارة»:**

تمثل آلية التخطيط والمتابعة في الهيئة «نزاهة» أحد المسؤوليات البارزة التي تسعى الهيئة «نزاهة» لتطويرها، وتعزيزها، بما يحقق الأهداف المنشودة من المادة (5) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، والتي تقوم على أساس تطوير الخطط الاستراتيجية للهيئة، والإدارات التي يجب عليها تنفيذ هذه الخطط، مع متابعة المراقبة والتحقق من التنفيذ، وتقييم ما تم تنفيذه من هذه الخطط، ويتم ذلك من خلال وضع أهداف وغايات واضحة قابلة للتحقق، وتعمل في إطار ديناميكي، متجدد باستمرارية تخلق تفاعلاً مع البيئة الخارجية، هذا بالإضافة إلى تعزيز المفاهيم الحديثة في التخطيط واستخدام الأدوات المعاصرة لرفع أداء وكفاءة وفعالية الجهاز التنفيذي في الهيئة «نزاهة».

- **المكتب الفني «إدارة»:**

يمثل المكتب الفني الخاضع للإشراف المباشر من رئيس الهيئة «نزاهة» أحد الوحدات التنظيمية النوعية المتخصصة، التي تفي بتقديم الإسناد القانوني، والفني لكافة قطاعات الهيئة «نزاهة» من خلال ما يعرض على هيئة المكتب من طلب الآراء والفتاوي من كافة قطاعات الهيئة «نزاهة» وإداراتها، من خلال رئيس الهيئة «نزاهة» ، والجدير بالذكر أن الهيئة «نزاهة» تستهدف بسط اختصاص هذا المكتب ليمتد إلى الأدلاء بالآراء الفنية المتخصصة في غير المجالات القانونية، وذلك بعد تدعيم طاقة المكتب الفني بخبرات وكفاءات متخصصة في كافة مجالات واختصاصات الهيئة «نزاهة».

- **إدارة التعاون الدولي:**

تُعد إدارة التعاون الدولي، واحدة من أبرز الإدارات والوحدات الهيكلية التنظيمية في نطاق الهيكل التنظيمي للهيئة، مثلها في ذلك مثل سائر إدارات التعاون الدولي الكائنة ضمن الهياكل الفنية والتنظيمية للغالب الأعم من وزارات الدولة وهيئاتها، وتأتي هذه الأهمية من منطلق ما تباشره هذه الإدارات، وما تقوم به من مهام واختصاصات، تتصل وترتبط بصورةٍ مباشرة وقوية برسم السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات، وتفعيل الاختصاصات وتنظيم الأهداف، وبحث الأولويات في الجهات التي تتبعها هذه الإدارات، من واقع وجوب وحتمية امتثال الدولة لالتزاماتها الإقليمية والدولية، التي تعهدت بها إثر التصديق والانضمام إلى الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة جرائم الفساد، والجرائم المرتبطة به المشار إليها في المادة رقم (22) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016.

ومن منطلق أهمية بحث سُبل إنفاذ أحكام هذه الصكوك ضمن الإطار التشريعي والإجرائي الوطني داخل دولة الكويت، فإن مهام واختصاصات إدارة التعاون الدولي بالهيئة «نزاهة»، إنما تتمحور حول سبل تطبيق، وتنفيذ وتفعيل مجموعة من القواعد والأحكام الدولية والإقليمية، منها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاتفاقيتان الأممية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، هذا بالإضافة إلى اختصاص هذه الإدارة بتعزيز التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية (الخليجية والعربية)، والاستجابة لمتطلبات عضوية الدولة في هذه المنظمات من حيث إنفاذ قراراتها، والنظر في إعمال توصياتها، والمشاركة في فعالياتها، بما يتماشى في مجمله مع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية.

وقد عكس المشرع الكويتي أهمية التعاون الدولي بشأن منع ومكافحة الفساد، ضمن أحكام قانون إنشاء الهيئة «نزاهة» ولائحته التنفيذية، وأكد على أهمية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدولة في مجال مكافحة الفساد، وفي إطار تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد، ودراسة التشريعات والأدوات القانونية بما يواكب أحكام الاتفاقيات الدولية والعربية ذات الصلة، والتنسيق مع وزارة الخارجية في إطار التواصل مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والمشاركة في البرامج الهادفة لمنع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في الفعاليات والمحافل الدولية والإقليمية المتصلة بأهداف أو اختصاصات الهيئة «نزاهة»، هذا بالإضافة إلى دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واقتراح الإجراءات المناسب اتخاذها حيالها، وتنسيق جهود الهيئة «نزاهة» في سياق إعداد وإدارة قواعد للبيانات وأنظمة المعلومات المتخصصة في مجال التعاون الإقليمي والدولي وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الخارج.

- **مكتب أمانة السر «إدارة»:**

أناط القانون العديد من الاختصاصات والمهام بمجلس الأمناء، حتى يقوم المجلس بدوره بشكل فعال ولضمان تنسيق أعمال المجلس أنشئت إدارة أمانة سر مجلس الأمناء لتتولى أعمال تنظيم اجتماعات المجلس ومحاضر أعماله ومراسلاته ومتابعة تنفيذ قراراته بالإضافة إلى حفظ سجلات المجلس والمستندات التي تعرض عليه وبالدرجة الأولى إنفاذ القرارات التي تصدر عنه.

ب- قطاع الأمين العام:

- **إدارة الشؤون القانونية:**

تتولى إدارة الشؤون القانونية القيام بمجموعة من المهام والأعمال وذلك بموجب الاختصاصات الموكلة لها، منها: دراسة ومراجعة المناقصات والممارسات والعقود المزمع إبرامها من قبل الهيئة «نزاهة» ، ومتابعة ما قد يثار من الناحية القانونية بسبب تنفيذ أو تفسير تلك العقود، وإعداد المذكرات والردود في القضايا التي تختصم فيها الهيئة «نزاهة»، وكذلك إعداد صحف الدعاوى التي ترفع من قبل الهيئة «نزاهة» على الغير، ومباشرة التحقيق

الإداري فيما ينسب إلى الموظفين من مخالفات، وإبداء الرأي في التظلمات والشكاوى في مختلف الموضوعات المحالة إلى الإدارة، وإعداد الإنذارات والبلاغات الخاصة بالمتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية، وتمثيل الهيئة «نزاهة» أمام الهيئات القضائية وجهات التحقيق والإدارات المعنية في الدولة، بالإضافة إلى إبداء الرأي القانوني بشأن العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

- **مركز نظم المعلومات:**

تتولى إدارة مركز نظم المعلومات العمل على وضع خطط وسياسات استخدام الحاسب الآلي للهيئة «نزاهة» ومتابعة تنفيذها، وبرمجة، وحفظ، واسترجاع، وتطوير نظم المعلومات والبيانات اللازمة لأنشطة الهيئة «نزاهة»، وتوفير وصيانة الأجهزة، والبرامج والشبكات الإلكترونية اللازمة لنظم العمل الآلية للهيئة، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية، وتصميم وتشغيل وإدارة قواعد البيانات والمعلومات بأنواعها المختلفة، هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم لمستخدمي الشبكات الإلكترونية بالهيئة، وتوفير البرامج والنظم الوقائية لحماية المعلومات في مختلف قطاعات الهيئة «نزاهة»، ومتابعة تعزيزها بالبرامج المحدثة، وإنشاء ومتابعة وتحديث الموقع الإلكتروني لهيئة «نزاهة».

- **مراقبة العلاقات العامة:**

تتولى مراقبة العلاقات العامة التنسيق المنظم مع وسائل الإعلام والتواصل معها، وتنظيم التصريحات والبيانات الصادرة عن الهيئة «نزاهة»، والقيام باستقبال الضيوف وتنظيم المؤتمرات، والمعارض التي تشارك فيها الهيئة «نزاهة» في مختلف الفعاليات والأنشطة داخل وخارج دولة الكويت، بالإضافة إلى تنظيم الحملات الإعلامية والورش التوعوية والندوات والدورات التدريبية التي تنظمها الهيئة «نزاهة» ، كما تعمل على إدارة حسابات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي، مع الرصد الإعلامي لكافة الأخبار والمعلومات التي تتداولها وسائل الإعلام المرئية، والمقروءة، والمسموعة، والعمل على معالجتها وتوثيقها فيما يخص أعمال الهيئة «نزاهة».

ج- قطاع كشف الفساد والتحقيق:

بصدور القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وأعطيت الهيئة «نزاهة» الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة.

وقد أفرد الباب الخامس من القانون المذكور لتنظيم إجراءات البلاغ وحماية المبلغ، حيث حرص المشرع على تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، مع توفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين، وتعد إدارة التحري والتحقيق من أهم الإدارات الفنية في الهيئة «نزاهة»، وذلك لاختصاصها باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد، مما يكرس الاختصاص الجوهري للهيئة «نزاهة» في مكافحة الفساد وجرائمه.

د- قطاع الذمة المالية:

يمثل هذا القطاع أحد القطاعات الهامة في الهيئة «نزاهة»، ويتولى القيام بالإجراءات الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وفق ما نص عليه الباب الرابع من القانون رقم (2) لسنة 2016، ويتضمن هذا القطاع إدارتين هما إدارة استلام ومتابعة إقرارات الذمة المالية، وإدارة لجان الفحص وإعداد التقارير.

وتتلخص مهام الإدارتين في تنظيم آلية استلام إقرارات الذمة المالية من المشمولين بالقانون، ومتابعة تحديث الإقرارات وحفظها، بما يكفل سلامة وسرية المعلومات، بالإضافة إلى تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية، وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفق ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

هـ- قطاع الوقاية:

يختص القطاع بالتدابير اللازمة لوقاية المجتمع من مخاطر الفساد، وتدارك آثاره، وخفض تكاليفه، عبر إطلاق البرامج والمشاريع التوعوية لتعزيز النزاهة والشفافية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها، وكيفية الوقاية منها، ومكافحتها، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لها، وبالتعاون المشترك مع منظمات المجتمع المدني، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، والتعاون مع المؤسسات التعليمية، ودور العبادة، لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة والتعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية، لإعداد برامج التوعية العامة فيما يتعلق بأنشطة الهيئة «نزاهة».

كما يختص قطاع الوقاية بإجراء البحوث والدراسات الإحصائية، والاستفادة من الدراسات الأكاديمية والتقارير العالمية التي تسهم في تطبيق أهداف الهيئة «نزاهة»، حول مكافحة الفساد، بالإضافة إلى إعداد التقرير السنوي لقطاعات الهيئة «نزاهة» كافة شاملاً أنشطتها خلال العام، وإعداد التقارير نصف السنوية والتي تتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة، بالإضافة إلى متابعة المعايير والتقارير الدولية المتعلقة بالفساد، ومتابعة أحدث المستجدات بشأنها، ورصد كل البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد.

و- قطاع الشؤون الإدارية والمالية:

يندرج تحت هذا القطاع عدد من الإدارات هي: إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة التطوير الإداري والتدريب.

وتعمل هذه الإدارات على التنظيم الداخلي للهيئة، والذي منها الشؤون الإدارية التي تنظم ما يخص شؤون الموظفين وفق اللوائح الداخلية، وتنظيم شؤون التوظيف والتصنيفات.

كما تقوم إدارة الشؤون المالية في أقسامها اللاحقة لإعداد الميزانية الخاصة بالهيئة «نزاهة» والرواتب والمصروفات، وتختص إدارة التطوير الإداري بوضع الخطط التطويرية والتدريبية والبرامج اللازمة وفق الاحتياجات الوظيفية، لتأهيل العاملين بالهيئة «نزاهة» نحو تطوير الأداء الوظيفي.

الفصل الثاني:

في مجال استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أولاً: نبذة عن استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024

تمتد «استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» على مدى (5) سنوات بين العامين 2019 و2024، وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقق التحول المرتجى في دولة الكويت، بدءاً من استكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصولاً إلى تحقيق معدلات أفضل في مؤشرات التنمية المستدامة وفق «رؤية كويت جديدة 2035»، مروراً بتحسين موقع الدولة على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

وقد نصت المادة (5) من القانون على وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

ثانياً: أهداف الاستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية الوطنية على أربعة أهداف استراتيجية، هي كالتالي:

أ- حماية نزاهة القطاع العام، وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

ب- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ج- تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد.

د- تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ثالثاً: محاور الاستراتيجية

تتكون الاستراتيجية الوطنية من أربعة محاور لكل محور منها أولويات وتحت كل أولوية مجموعة من مبادرات التنفيذ، وهي على النحو التالي:

أ- المحور الأول: القطاع العام

العمل على تحقيق هدف هذا المحور يقوم على (5) أولويات تندرج تحتها (22) مبادرة محددة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها:

- الأولوية 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة.
- الأولوية 2: التعيين والترقية في القطاع العام.
- الأولوية 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة.
- الأولوية 4: المساءلة في القطاع العام.
- الأولوية 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة.

ب- **المحور الثاني: القطاع الخاص**

العمل على تحقيق هدف هذا المحور يقوم على (2) أولويتين تندرج تحتهما (6) مبادرات محددة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها:

- الأولوية 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص.
- الأولوية 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد.

ج- **المحور الثالث: المجتمع**

العمل على تحقيق هدف هذا المحور يقوم على (3) أولويات تندرج تحتها (11) مبادرة محددة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها:

- الأولوية 8: التوعية العامة.
- الأولوية 9: دور التربية والتعليم.
- الأولوية 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

د- **المحور الرابع: الهيئات المتخصصة**

العمل على تحقيق هدف هذا المحور يقوم على (3) أولويات تندرج تحتها (8) مبادرات محددة بمؤشراتها ومقتضيات تنفيذها:

- الأولوية 11: تنمية القدرات.
- الأولوية 12: حماية المبلغين عن الفساد.
- الأولوية 13: التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة.

رابعاً: انطلاقة الاستراتيجية من خلال مؤتمر الكويت الدولي: «النزاهة من أجل التنمية»

تحت رعاية وبحضور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح امير البلاد حفظه الله ورعاه، نظمت الهيئة «نزاهة» فعاليات مؤتمر الكويت الدولي « النزاهة من أجل التنمية» والذي أقيم في الفترة من 15 إلى 16 يناير 2019، وتم من خلاله إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024، وقد استهدف المؤتمر التعريف بجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتوفير منصة عالمية لتدعيم تلك الجهود وتحفيز الحوار الدولي بشأن مخاطر الفساد وسبل التصدي لها بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، مع إبراز جهود دولة الكويت في تعزيز الشفافية والنزاهة وتنافسية الأعمال في مؤسسات الدولة، وإبراز الجهود الوطنية المبذولة والتدابير اللازمة لتحسين مركز دولة الكويت في المؤشرات الدولية للنزاهة، إضافة إلى نشر الوعي بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني في تشجيع المجتمع لممارسة دور فاعل في مكافحة الفساد.

تم استعراض تلك المحاور على مدار (6) جلسات تحت العناوين التالية:

1 - الجلسة الأولى: نحو جيل جديد من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

2 - الجلسة الثانية: ممارسات ناجحة للوقاية من الفساد في القطاع العام.

3 - الجلسة الثالثة: أهمية النزاهة في دعم التنافسية وتطوير بيئة الأعمال.

4 - الجلسة الرابعة: الشفافية ودورها في تعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

5 - الجلسة الخامسة: واقع المؤشرات التي ترصد النزاهة والفساد والآفاق المستقبلية.

6 - الجلسة السادسة: حماية أهداف التنمية المستدامة من مخاطر الفساد.

- **إعلان مؤتمر الكويت الدولي «النزاهة من أجل التنمية»:**

تمّ توزيع مسودّة أولى على المشاركين وجرت المشاورات بموجبها؛ من أجل إصدار إعلان مؤتمر الكويت الدولي النهائي التالي:

«نحن المشاركون في مؤتمر الكويت الدّولي «النزاهة من أجل التنمية» المنعقد بمدينة الكويت يومي 15 و16 يناير 2019، وتحت رعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، واقتناعا منّا بأن النزاهة تشكّل ركناً أساسيًّاً من أركان التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحقّق في ظلّ وجود الفساد وغياب الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

والتزاما منّا بتنفيذ اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد التي تمثل المرجع الدّولي الأساسي لضبط السّياسات وتحديد الممارسات اللازمة للوقاية من الفساد وتجريمه وإنفاذ القوانين ذات الصلة وتعزيز التعاون الدولي ضدّه واسترداد الموجودات المتحصّلة عنه.

ووعيًا منّا حول ضرورة حثّ الخطى نحو تنفيذ الخطة العالمية للعام 2030 بشأن التّنمية المستدامة الصادرة عن قادة دول العالم بأهدافها السّبعة عشر.

1 - نشدّد على ضرورة إعطاء الأولوية لتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم (16) المتعلق بـ «السلام والعدل والمؤسّسات القويّة» نظرًا لدوره المحوري في تحقيق بقيّة الأهداف الواردة في الخطة العالمية للعام 2030 والخطط والبرامج الوطنية المرتبطة بها.

2 - نرحّب بتنامي التعبير عن الالتزام السّياسي بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في أنحاء العالم وندعو إلى ترجمته على المستوى التطبيقي من خلال تفعيل التعاون الدولي وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ودعم الهيئات المتخصصة وحماية استقلاليتها وتنمية قدراتها الفنية وتيسير التعاون العملياتي بينها، فضلاً عن توفير مساحة كافية للعمل المشترك والمشاركة المجتمعية في هذا الشأن.

3 - ندعو إلى جيل جديد من استراتيجيات مكافحة الفساد يتّسم بمزيد من الانفتاح على القطاع الخاصّ والمجتمع المدني، وبتعميق التركيز على الجانب الوقائي المتمثل بإصلاح التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات للحد من مخاطر وقوع الفساد، واعتماد آليّات وخطط تتناسب مع خصوصية القطاعات المختلفة في كل دولة مثل الصحة والتعليم والجمارك وغيرها.

4 - نشجّع على تطوير آليّات وقائيّة مبتكرة لمنع الفساد في القطاع العام تجسيداً لمقتضيات الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وأسوة بالممارسات النّاجحة في هذا المجال على غرار ترسيخ الأخلاقيّات والسّلوكيات النزيهة في الوظيفة العامة، واعتماد منهجيات فعالة لإدارة مخاطر الفساد، وتبسيط الإجراءات واعتماد الحكومة الالكترونية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال والشؤون العامة.

5 - نحثّ على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ممارسة الاعمال واعتماد برامج الامتثال الداخلي في الشركات وضمان التزام الجميع بأحكام القانون، مما سيُسهم بشكل مباشر في دعم الإصلاحات الاقتصادية وتشجيع التنافسية وجذب الاستثمار.

6 - نؤكّد على أنّ الشفافية شرط من شروط مكافحة الفساد، وعمادها الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية حرية التعبير السلمي وانفتاح سائر الأطراف على التعاون فيما بينها، لما لذلك من أثر ملموس على تعزيز ثقة المواطنين بمؤسّسات الدّولة وإرساء دعائم الامن والاستقرار بشكل مستدام.

7 - نلفت إلى أهميّة قيام الدول باعتماد مؤشرات وطنيّة ذات مصداقية لرسم صورة أكثر اكتمالا ووضوحاً عن حقيقة جهودها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الاستفادة من المؤشرات الدولية المتعددة ذات الصلة ومتابعة الجهود المبذولة من أجل تطويرها وزيادة قيمتها المضافة.

8 - نلتزم بتعزيز التّعاون بين دولنا ومنظماتنا وشبكاتنا الإقليمية والدولية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال نقل الخبرات والاستفادة من التّجارب النّاجحة وتفعيل آليّات التّعاون القانوني والقضائي عبر الحدود، لا سيما في استرداد المجرمين والهاربين من وجه العدالة واسترداد الاموال المتحصّلة عن الفساد.

9 - نحيّي دولة الكويت على الجهود التي تبذلها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ودعم الحوارين الإقليمي والدولي في هذا الشأن، ونهنئها على اعتماد أول استراتيجية وطنية لها في هذا المجال لما تمثله من نموذج رصين قائم علىّ مسار تشاركي ومنسجم مع الممارسات الفضلى يجسد أحدث التوجهات في الميدان، وكذلك على اختيار الهيئة «نزاهة» بدولة الكويت لتولي رئاسة الدورة السابعة للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

10- نؤمن أنّ حقّ الأجيال القادمة علينا هو أن نعمل سويّاً من أجل بناء ثقافة النزاهة في مجتمعاتنا ومؤسساتنا، وان التعليم والتثقيف والتوعية جزء لا يتجزأ من هذا العمل، وأن المضي قدُماً لم يعد خياراً أمامنا بل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع انسجاما مع اهداف التنمية المستدامة وضماناً لحق الأجيال القادمة في حياة أفضل».



افتتاح مؤتمر الكويت الدولي (النزاهة من أجل التنمية) بحضور سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
-حفظه الله ورعاه-



كلمة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد في افتتاح مؤتمر الكويت الدولي
(النزاهة من أجل التنمية)



توقيع صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه-
على استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 - 2024



فعاليات مؤتمر الكويت الدولي (النزاهة من أجل التنمية) – اليوم الأول



فعاليات مؤتمر الكويت الدولي (النزاهة من أجل التنمية) – اليوم الأول



فعاليات مؤتمر الكويت الدولي (النزاهة من أجل التنمية) – اليوم الثاني



جانب من المشاركات في مؤتمر الكويت الدولي (النزاهة من أجل التنمية) – اليوم الثاني

خامساً: الأعمال التي نفذتها الهيئة «نزاهة» منذ انطلاق الاستراتيجية:

قامت الهيئة «نزاهة» بالعديد من الأعمال لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإدارتها منذ انطلاقها في يناير 2019، على النحو التالي:

أ- تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية.

ب- تشكيل اللجنة التنفيذية المعنية بتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية.

ج- تكليف إدارة مكتب التخطيط والمتابعة بالقيام بأعمال المنسق العام للجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية واللجنة التنفيذية المعنية بتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية.

د- تشكيل اللجان الفنية المعنية بمتابعة تطبيق المحاور الأربعة للاستراتيجية الوطنية.

ه- مخاطبة الجهات المنفذة الأخرى لتحديد الجهة المنسقة من قبلهم، لمتابعة تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الوطنية لدى جهتهم.

- **اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية:**

أصدرت «نزاهة» القرار رقم (161) لسنة 2019 متضمناً تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق هذه الاستراتيجية، تنفيذاً لما حددته وقضت به قرارات مجلس الوزراء الموقر الصادرة بهذا الصدد، وهما قرار مجلس الوزراء رقم (345) لسنة 2019 ورقم (961) لسنة 2019.

بعد ذلك تم اصدار القرار رقم (227) سنة 2019 بشأن آلية إدارة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحه الفساد من قبل الهيئة «نزاهة».

تشكلت اللجنة العليا برئاسة الهيئة «نزاهة» من عضوية ممثلي أغلب الجهات المنفذة المذكورة في وثيقة الاستراتيجية، والتي تتكون من (19) جهة حكومية وأهلية.

ومن اختصاصات اللجنة العليا: الإشراف العام على حسن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وإصدار التوجيهات العامة بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية، كما تقوم باعتماد خطط العمل التنفيذية، والمراجعة والإقرار، ونشر التقارير المرفوعة لها من قبل اللجنة التنفيذية.

- **اللجنة التنفيذية المعنية بتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية:**

تشكلت اللجنة التنفيذية بقرار الهيئة «نزاهة» رقم (162) لسنة 2019 لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، والقرار رقم (227) سنة 2019 بشأن آلية إدارة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحه الفساد.

تختص اللجنة بإعداد الآليات والخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية، والبرامج المنفذة، كما تقوم باعتماد مشاريع العقود الاستشارية المطلوبة، واقتراح آلية وخطط العمل السنوية للتنفيذ، واعتمادها لتحديد المتطلبات، ومن اختصاصاتها أيضا الإشراف على تنفيذ فرق العمل المنبثقة عن اللجنة لجميع المبادرات حسب اختصاصات كل فريق، واعتماد المخرجات والتقارير الدورية المعدة من قبل اللجان الفرعية للعرض على اللجنة العليا.

- **المنسق العام (مكتب إدارة التخطيط والمتابعة):**

اسندت أعمال أمانة سر اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية وأمانة سر اللجنة التنفيذية لمتابعة الاستراتيجية للمنسق العام لمشروع الاستراتيجية الوطنية مدير مكتب التخطيط والمتابعة.

ومن اختصاصات المنسق العام التواصل مع الأمانة العامة للتخطيط ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي والاستشاري العالمي المعني بأعمال إدارة المشاريع ذات العلاقة بالاستراتيجية الوطنية، وكافة الجهات الوطنية الخارجية الأخرى ذات العلاقة، والقيام بدور ومهام لجنة الرصد والتقييم، ومكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية، وأيضاً القيام بأعمال عامة مثل التنسيق بين اللجان والجهات المنفذة، واستلام جميع المخرجات والتقارير المنبثقة من اللجان، وإعداد التقارير، وإنجاز كافة الأعمال الخاصة بمشاريع الاستراتيجية.

- **اللجان الفنية لمحاور الاستراتيجية الوطنية:**

تم تشكيل أربعة لجان فنية مختصة بالمحاور الأربع للاستراتيجية في قرار الهيئة «نزاهة» رقم (162) والقرار رقم (227) لسنة 2019، وتتمحور اللجان الفنية الأربعة حول الأهداف الاستراتيجية، وجاءت هذه اللجان الفنية على النحو التالي:

- لجنة المحور الأول: القطاع العام، يهدف المحور إلى حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.
- لجنة المحور الثاني: القطاع الخاص، يتمحور حول تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- لجنة المحور الثالث: المجتمع، ويختص بتمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد.
- لجنة المحور الرابع: الهيئات المتخصصة، يهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وتشمل اختصاصات هذه اللجان الأربع مراجعة وتحليل جميع المبادرات والمشاريع الخاصة بالمحور، وتحديد أهم المخرجات، ومتطلبات التنفيذ، واقتراح نموذج للتنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وإعداد الجدول الزمني لتنفيذ المشاريع بالتعاون مع الجهات المعنية، ثم رفع التقارير إلى اللجنة التنفيذية لاتخاذ الاجراء المناسب، كما تتضمن اختصاصات رؤساء اللجان الفنية الأربعة حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية.

- **أعمال لجان الاستراتيجية التي تمت خلال الفترة:**

منذ بدء الأعمال بالاستراتيجية الوطنية تم عقد أول اجتماع للجنة العليا بحضور كل من أعضاء ممثلي الجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية، وهم (المجلس الأعلى للقضاء، النيابة العامة، وزارة العدل، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وزارة الداخلية، وزارة التربية، مجلس الأمة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعليم العالي، وزارة الاعلام، ديوان الخدمة المدنية، مجلس الجامعات الخاصة، هيئة أسواق المال، الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وزارة المالية، غرفة التجارة والصناعة، وجمعية الشفافية الكويتية).

بعد ذلك تم عقد اجتماعات وورش عمل بين اللجان الفنية والجهات المنفذة؛ لمناقشة المبادرات ولاعتماد استراتيجية التواصل والخطط التشغيلية.

كما تمت مخاطبة الجهات الخارجية المنفذة (أصحاب المصلحة) بشأن تشكيل لجان فنية تنفيذية لمتابعة أعمال الاستراتيجية المتخصصة بالمحاور الأربعة، كل فيما يخصه من جهات الدولة الحكومية والأهلية؛ لوضع آليات أولويات التنفيذ.

ومنذ انطلاق المرحلة الثانية في ديسمبر 2019 وعقب قيام بعض الجهات التنفيذية بتشكيل اللجان لمتابعة التنفيذ، فقد تم توزيع المهام على أعضاء اللجان الفنية المشكلة، كما تم تزويد أعضاء اللجان المشكلة من الجهات الخارجية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية بنسخة مطبوعة من الاستراتيجية الوطنية وتوضيح دور اللجان الفنية للمحاور الاربعة في الهيئة «نزاهة»، والذي يقوم على تقديم المساندة، والإشراف على الجهات المعنية بتنفيذ المبادرات الخاصة بالمحاور، وتم الاجتماع معهم من قبل اللجان الفنية ومراجعة وتحليل ثم حصر الأولويات التي تقوم بها الجهات المنفذة، وجاري الاتفاق على الخطط التنفيذية والجداول الزمنية ووضع آليات التنفيذ لمحاور الاستراتيجية.

بالإضافة إلى مخاطبة قطاعات الهيئة «نزاهة» كل فيما يخصه؛ لتنفيذ المبادرات والخطوات الخاصة بالهيئة «نزاهة».



اجتماع «نزاهة» مع اشرافيين من مجلس الأمة لمناقشة آلية تنفيذ المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد - ديسمبر 2019



اجتماع «نزاهة» مع مسؤولين ديوان الخدمة المدنية لمناقشة المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد - ديسمبر 2019

الفصل الثالث

أهم الإنجازات على مستوى الهيئة «نزاهة»

أولاً: في مجال التعاون الدولي:

منح القانون رقم (2) لسنة 2016 للهيئة العامة لمكافحة الفساد مجموعة كبيرة وفريدة من المهام والاختصاصات ذات الصلة بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات منع الفساد والوقاية منه، وتعزيز الشفافية وترسيخ قيم النزاهة، وقد قامت الهيئة «نزاهة» في سبيل تحقيق ذلك في مجال التعاون الدولي خلال عام 2019 بما يلي:

أ- مذكرات وبروتوكولات التعاون الدولي التي تم توقيعها:

1 - كوريا: لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية الكورية.

2 - فرنسا: الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

3 - فلسطين: هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية.

4 - مصر: هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية.

ب- عقد عدد من الاجتماعات الثنائية مع الهيئات الدولية النظيرة والمعنية بمكافحة الفساد، وذلك في مقر الهيئة «نزاهة»، ومن ضمنها:

1 - الاجتماع مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر لعرض تجربة دولة الكويت في مكافحة الفساد، يومي 8 و9 أبريل 2019.

2 - الاجتماع مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجمهورية بنين؛ لعرض جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد، يومي 18و19 سبتمبر 2019.

3 - الاجتماع مع جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان الشقيقة لاطلاع الجهاز على جهود الهيئة «نزاهة» في التعامل مع مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يومي 17 و18 ديسمبر 2019.

4 - الاجتماع مع هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية: لعرض تجربة دولة الكويت في مكافحة الفساد، بتاريخ 22 ديسمبر 2019.



زيارة وفد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجمهورية بنين

ج- المتابعة والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن استعراض دولة الكويت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

د- التنسيق مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بشأن رئاسة دولة الكويت الدورة السابعة للشبكة.

ه- المشاركة في الدورة الثامنة لجمعية الأطراف في اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في جمهورية كازاخستان في الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر 2019.

و- التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تقديم الدعم للهيئة في تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 - 2024.

ز- المشاركة في مؤتمر «نزاهة وحوكمة من أجل التنمية المستدامة» المنظم من قبل هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في رام الله في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2019.

ح- المشاركة في الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وترتيب فعالية خاصة لدولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هامش المؤتمر، والتي جرى خلالها تقديم عرض تقديمي بشأن استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، في الفترة من 16 إلى 20 ديسمبر 2019.



فعاليات الدورة الثامنة لاجتماعات جمعية الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ثانياً: في المجال القانوني:

في إطار المهام الموكلة إلى الإدارة القانونية المختصة قامت الهيئة «نزاهة» بإنجاز التالي:

أ- العقود:

تم تفعيل نماذج العقود الموحدة والمعدة من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة والخاصة بعقود التوريدات والمقاولات.

ب- إنذار المتأخرين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية:

1 - التنسيق مع رئيس ومديري إدارات التنفيذ في مختلف محافظات دولة الكويت حول آلية إيداع الإنذارات الصادرة عن الهيئة «نزاهة» واستلامها بعد إتمام عملية الإعلان.

2 - إعداد وصياغة (221) إنذاراً لإقرار الذمة المالية الأول.

3 - استلام الإنذارات بعد إتمام عملية الإنذار من إدارات التنفيذ المشار إليها ثم إحالتها إلى الإدارة المختصة في قطاع الذمة المالية، وذلك ليقوم القطاع بحساب المواعيد المترتبة على عملية الإنذار، وما يليها من إجراءات.

ج- إحالات المتأخرين أو الممتنعين عن تقديم إقرار الذمة المالية إلى النيابة العامة:

1 - إعداد وصياغة (1265) كتاب إحالة للنيابة العامة والمستندات المرفقة بها، ورفعها لمعالي رئيس الهيئة «نزاهة» لاعتمادها وإحالتها للنائب العام.

2 - تمثيل الهيئة «نزاهة» من خلال الحضور أمام النيابة العامة في الإحالات المقدمة منها، وتقديم المستندات اللازمة في هذا الشأن أمام النيابة العامة.

3 - متابعة قرارات النيابة العامة الصادرة بشأن الإحالات مع حفظها بالإدارة.

ثالثاً: في مجال التشريعات والقوانين

قامت الهيئة «نزاهة» بمراجعة جملة من التشريعات والقوانين واللوائح ومشاريعها التي أحيلت اليها لإبداء الرأي القانوني بشأنها، ومنها:

أ- إبداء الرأي القانوني في مشروع قانون تعديل أو الغاء القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء.

ب- إبداء الرأي القانوني في المقترح الخاص بتعديل قانون المناقصات العامة.

ج- إعداد مقترح بتعديل نص المادة رقم (15) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016.

د- إعداد مشروع لائحة منظمة للمهمات الرسمية خاصة بالهيئة «نزاهة».

ه- إبداء الرأي القانوني في مشروع قانون الجهاز العام للحوكمة.

و- تعديلات على قانون الجزاء لمعالجة الملاحظات الدولية، لكل من القوانين التالية:

- رشوة الموظف الأجنبي.
- الرشوة في القطاع الخاص.
- مسؤولية الشخص الاعتباري في جرائم الفساد.

ز- مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والأحكام الخاصة في الكشف عن الذمة المالية.

ح- إبداء الرأي القانوني في مشروع قانون تعارض المصالح.

ط- إبداء الرأي القانوني في مشروع قانون حق الإطلاع.

رابعاً: في مجال الكشف عن الفساد والتحقيق

أ- في مجال كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال:

تتولى الهيئة «نزاهة» متابعة إجراءات استرداد الاموال المنهوبة ومتحصلات الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة ذات الصلة.

1 - الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغين:

بموجب ما جاء في المادة رقم (37) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد فإن "الإبلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص، وحرية المبلغ وأمنه وسكينته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يقرر ضمانات أخرى في هذا الخصوص، ولا يجوز المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الإبلاغ عن هذه الجرائم" والمادة رقم (41) بند (2) "..توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغ: وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة"، والمادة رقم (63) من اللائحة التنفيذية رقم (300) لسنة 2016 أنه "لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضد المبلغ من جهة عمله يغير من مركزه القانوني أو الإداري أو ينتقص من حقوقه، أي يحرمه منها أو يشوه مكانته أو سمعته أو أي تدابير أو إجراءات أخرى سلبية أياً كانت طالما هي بسبب يتصل بدوره في مكافحة الفساد، ويعتبر القرار الإجراء كأن لم يكن من تاريخ صدوره وتلغى كل آثاره"، وعلى ضوء ذلك قامت الهيئة بإجراء اللازم على النحو التالي:

- توفير الحماية القانونية لموظف.
- استلام عدد (5) طلبات حماية قيد الدراسة، منها حماية شخصية وإدارية لعدد من الأشخاص غير الخاضعين لأحكام قانون انشاء الهيئة رقم (2) لسنة 2016.

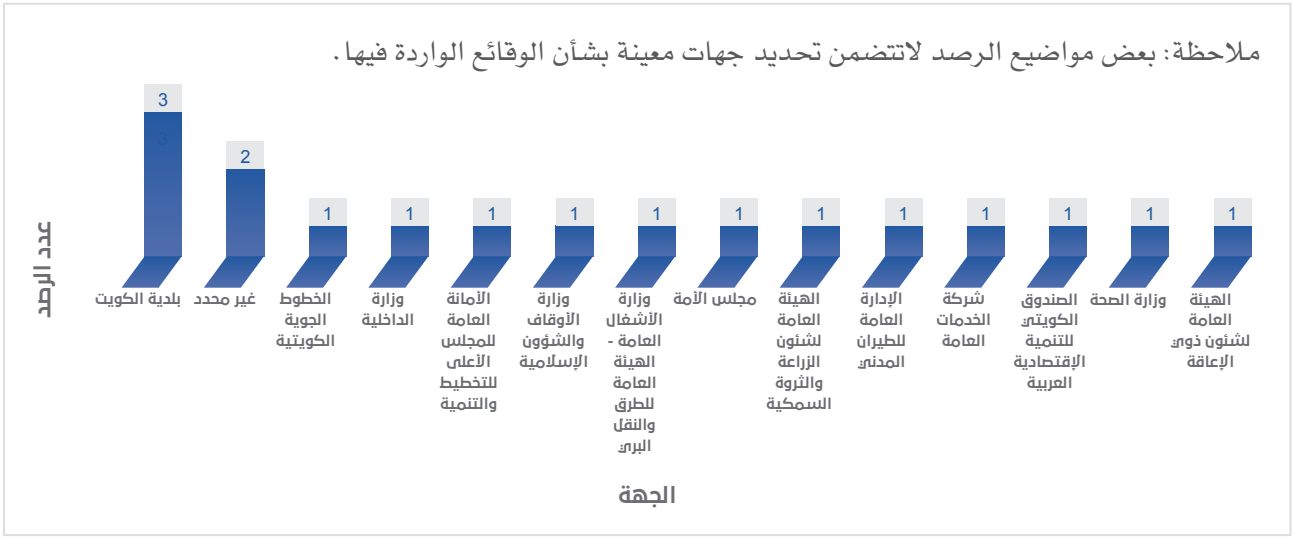
2 - عدد الرصد الاخباري:

بموجب ما جاء بالمادة رقم (24) من القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على أن "تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع

الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الاعلام المختلفة من معلومات واخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها"، وعليه قامت الهيئة «نزاهة» برصد (17) حالة رصد اخباري من تاريخ 1 يناير 2019 إلى 31 ديسمبر 2019، (9) حالات منها لا تزال في مرحلة التحري وجمع الاستدلال للتحقق من وجود الشروط الشكلية والموضوعية فيها، وتم حفظ (6) بلاغات لعدم وجود شبهة جريمة من جرائم الفساد.

3 - عدد الرصد الاخباري المقدم على فئات خاضعة تعمل لدى جهات الدولة المختلفة:

بلغ اجمالي عدد الرصد الاخباري ضد خاضعين يعملون لدى جهات الدولة خلال العام 2019 (17) حالة، يحتوي بعضها على عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر، موزعة على النحو التالي:



الشكل رقم (4) عدد الرصد الاخباري ضد خاضعين حسب الجهة التي يعملون بها

4 - متابعة المشاريع الحكومية الحيوية:

بموجب ما جاء بالمادة رقم (1/4) من القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والتي تنص على إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الامثل لها.

وفي إطار مباشرة الهيئة «نزاهة» لاختصاصاتها في إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية، قامت بمتابعة أعمال المشاريع الانشائية الحيوية المدرجة بالخطة التنموية للدولة، ومنها:

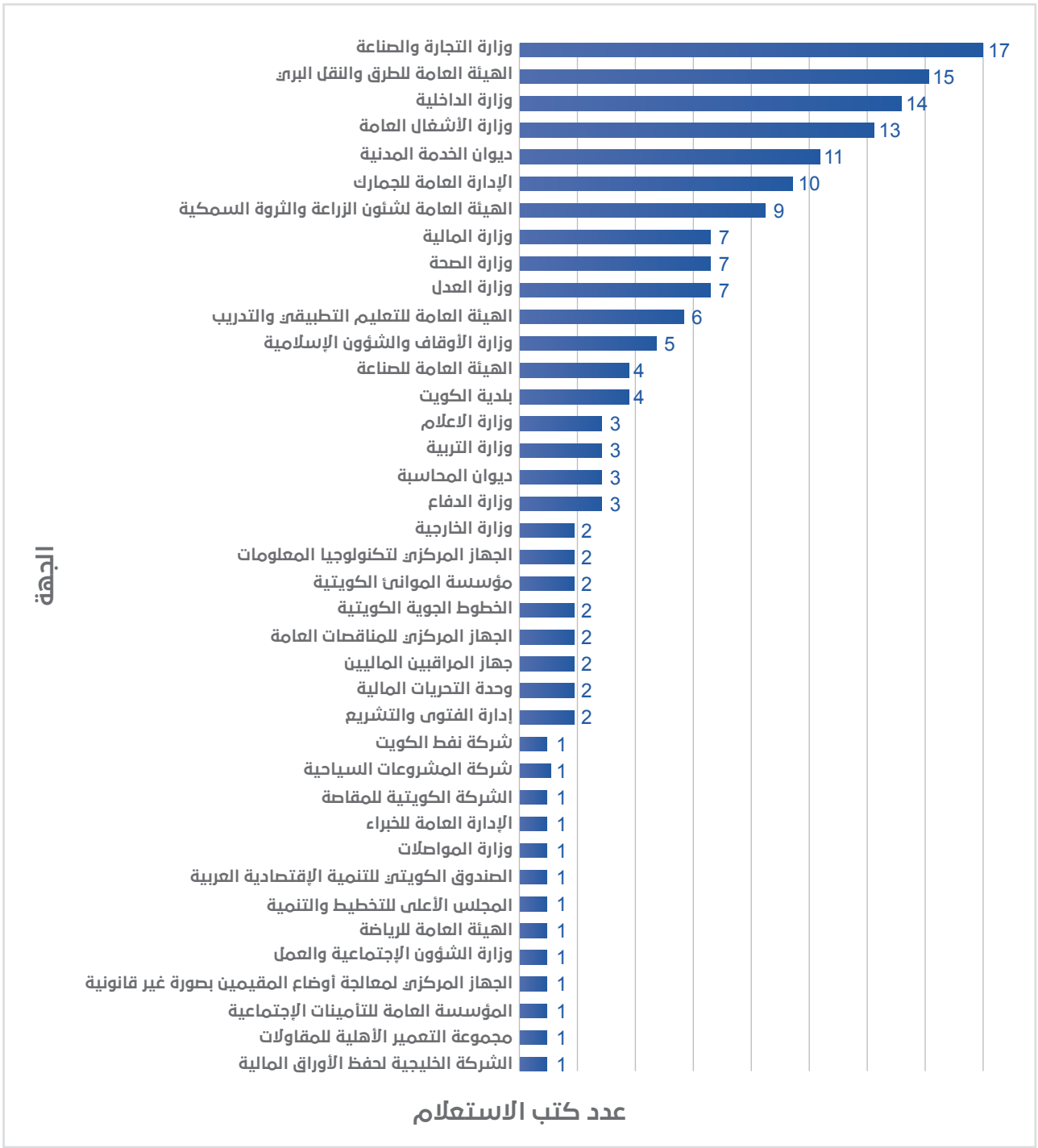
- أعمال مشروع مبنى الركاب (II) في مطار الكويت الدولي، بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة، وذلك بتزويد الهيئة «نزاهة» بتقارير ربع سنوية تتضمن المعلومات الخاصة، ونسب الإنجاز، والأعمال التنفيذية ذات الصلة بالمشروع.

5 - التقارير الفنية في البلاغات ومواضيع الرصد:

حرصاً على تدعيم أعمال التحري والتحقيق وجمع الاستدلالات الخاصة في البلاغات التي ترد إلى الهيئة «نزاهة»، يتم الاستعانة بالموظفين الفنيين للمشاركة في دراسة البلاغات بإبداء الرأي الفني من الجانب الهندسي أو المحاسبي، وفي خلال المدة المحددة في التقرير تم إعداد تقريرين فنيين هندسيين وخمسة تقارير فنية محاسبية.

6 - كتب استعلام عن بيانات متعلقة بالبلاغات إلى الجهات:

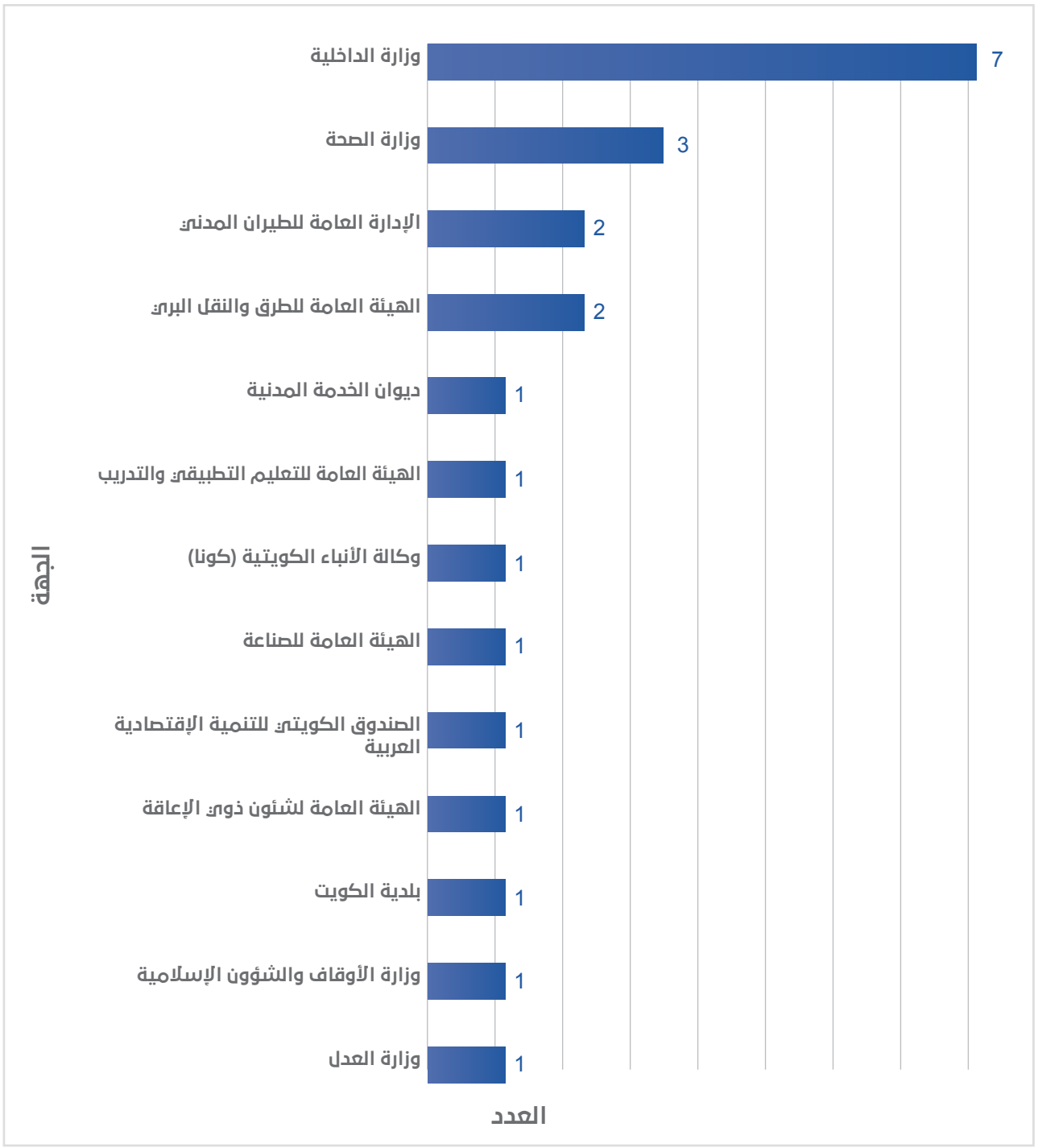
على ضوء أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، قامت الهيئة «نزاهة» بإرسال (170) كتاب استعلام عن بيانات ومعلومات متعلقة بالبلاغات إلى الجهات، وهي موزعة على النحو التالي:



الشكل رقم (5) عدد كتب الاستعلام عن البيانات المتعلقة بالبلاغات حسب الجهات

7 - ممارسة أعمال الضبطية القضائية:

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2016 في جريدة كويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي الهيئة «نزاهة» سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت الهيئة «نزاهة» بإجراء (23) ضبطية قضائية خلال عام 2019، موزعة على النحو التالي:



الشكل رقم (6) عدد الضبطيات القضائية حسب الجهة

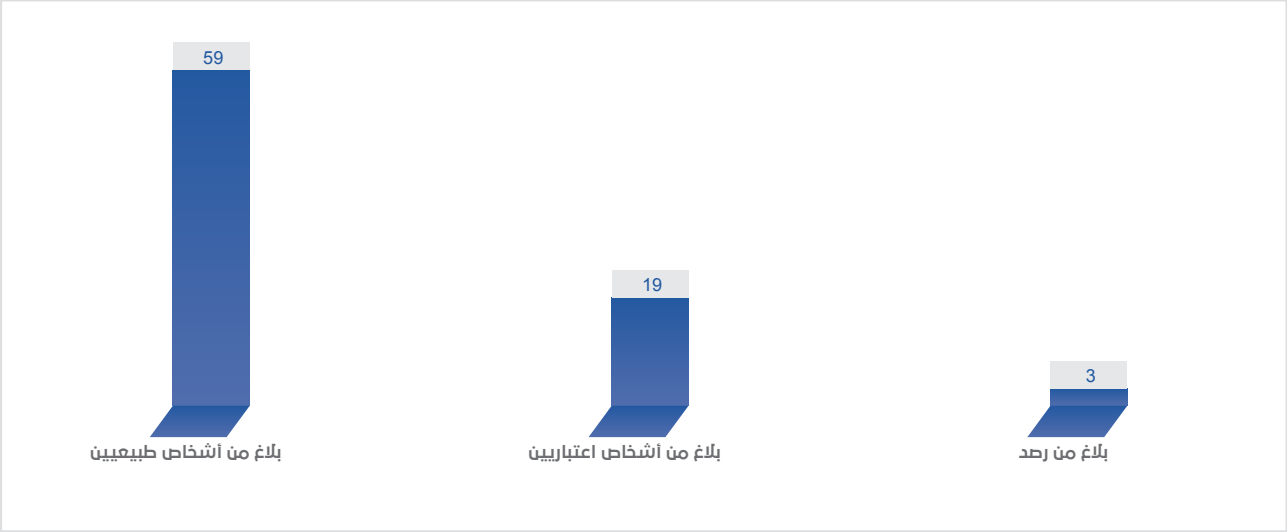
ب- في مجال التحري والتحقيق:

تقوم الهيئة «نزاهة» بتلقي البلاغات، ووقائع الفساد ضد الخاضعين في المادة رقم (2) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من ذات القانون، ومباشرة أعمال التحقيق المبدئي واستدعاء المبّلغ، وأخذ أقواله، واستدعاء الشهود، والخبراء، وممارسة أعمال الضبطية القضائية، ولها حق طلب الاستعانة بالجهات الفنية المختصة لبيان صحة البلاغ، وجمع المعلومات، والاستدلالات في وقائع الفساد المعروضة عليها، ودراسة المستندات الواردة بالبلاغ، ومباشرة كافة الإجراءات اللازمة لهذا الغرض مع الجهات القضائية المختصة، وفي حال استكمال التحقيق المبدئي، وجمع الاستدلالات، والتأكد من صحة ما ورد فيه، وقيام أساس معقول للاعتقاد بارتكاب أحد الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من قانون إنشاء الهيئة، تقوم الهيئة «نزاهة» بإحالة البلاغ للجهات المختصة (النيابة العامة) مرفق معه جميع الاستدلالات، والمعلومات التي حصلت عليها الهيئة «نزاهة» ، كما تقوم بمتابعة الملف بعد إحالته إلى الجهات القضائية المختصة.

1 - عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة «نزاهة» بحسب ورودها:

قامت الهيئة «نزاهة» ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمعت الاستدلالات عنها وصولا إلى التأكد من توافر قيام شبهة جريمة من جرائم الفساد، أو مخالفة مالية جسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع.

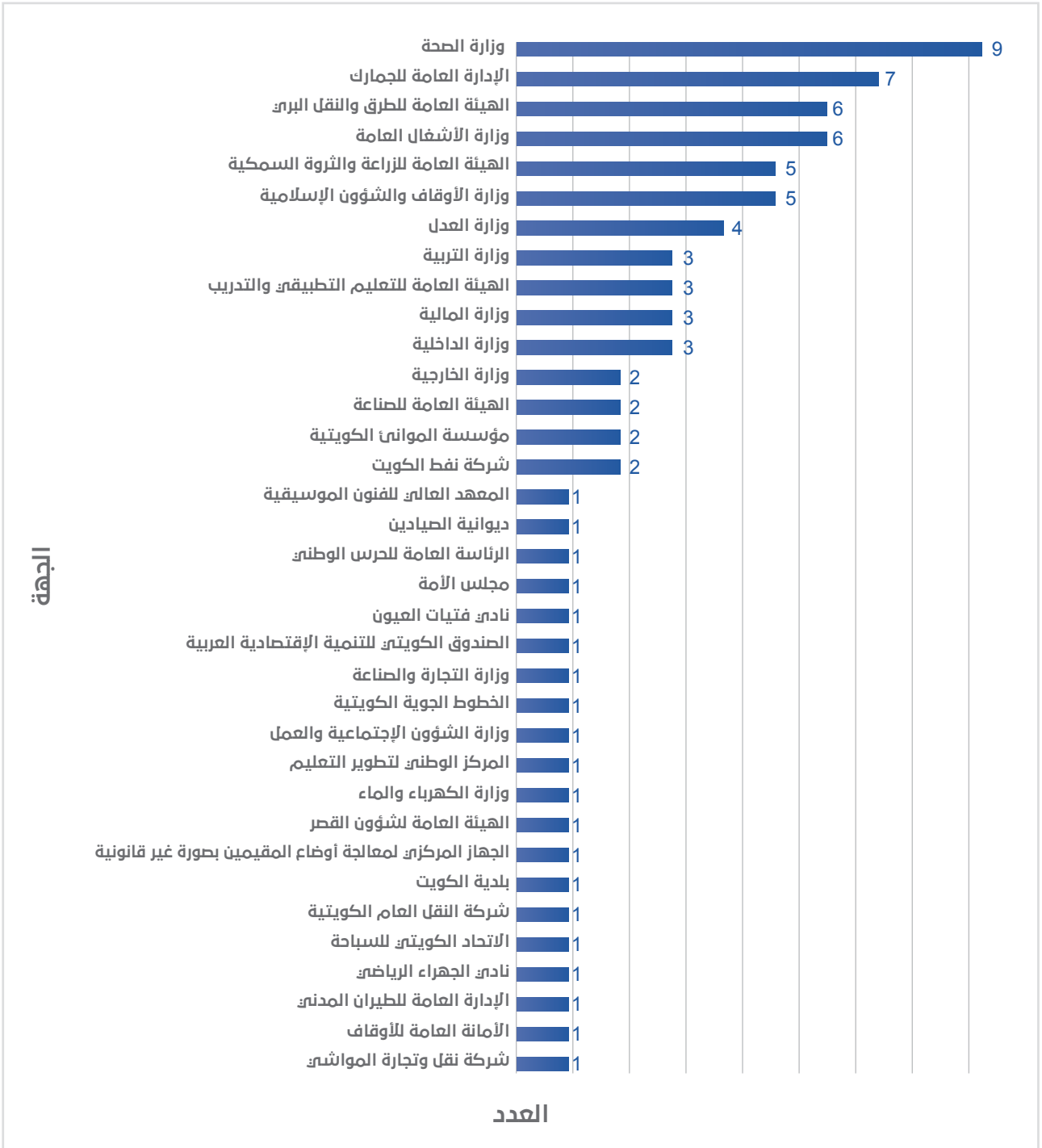
وقد ورد إلى الهيئة «نزاهة» (81) بلاغاً خلال عام 2019، مقسمة إلى بلاغات من رصد من وسائل التواصل الاجتماعي والصحف أو معلومات وردت إلى الهيئة «نزاهة» وفي حال وجود جدية يتم تحويلها إلى بلاغ، وبلاغات من اشخاص اعتباريين (جهة)، بالإضافة إلى بلاغات من أشخاص طبيعيين، موزعة على النحو التالي:



الشكل رقم (7) عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة «نزاهة» بحسب مصدر ورودها

2 - توزيع البلاغات ضد الخاضعين حسب الجهة التي يعملون بها:

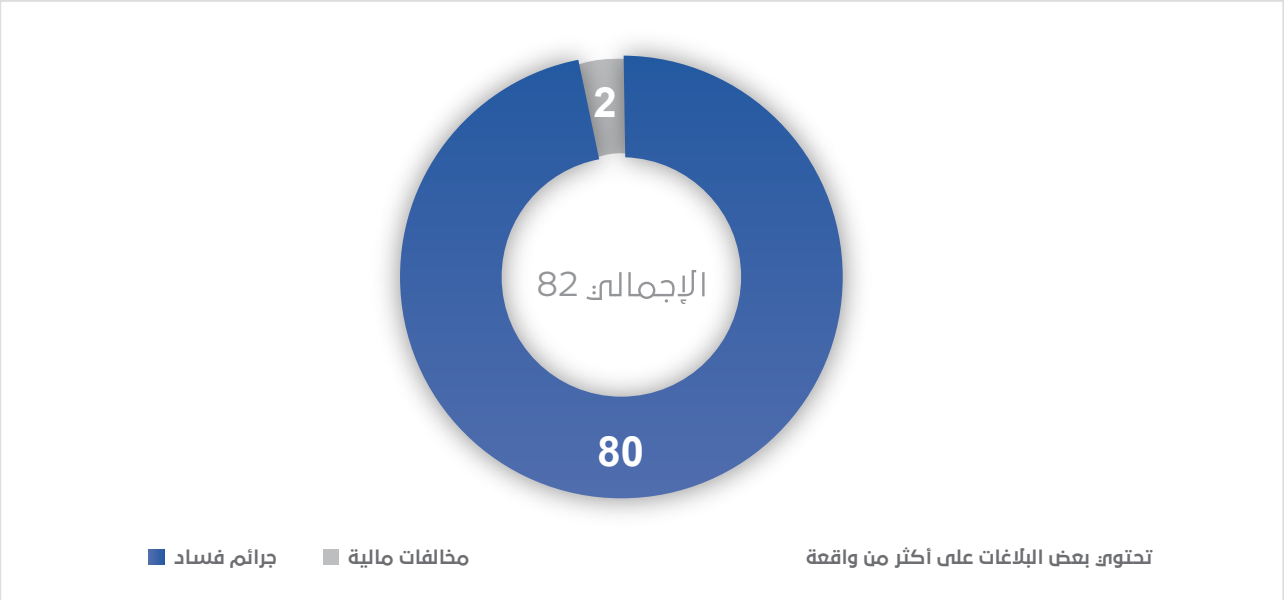
تم تقييد (81) بلاغاً خلال عام 2019 لدى الهيئة «نزاهة»، يحتوي بعضها على عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر، بحيث بلغ اجمالي الجهات المبلغ عنها (35) جهة، مقسمة حسب الجهات التالية:



الشكل رقم (8) عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة «نزاهة» حسب الجهة

3 - أنواع البلاغات المقدمة إلى الهيئة «نزاهة» حسب نوع الواقعة:

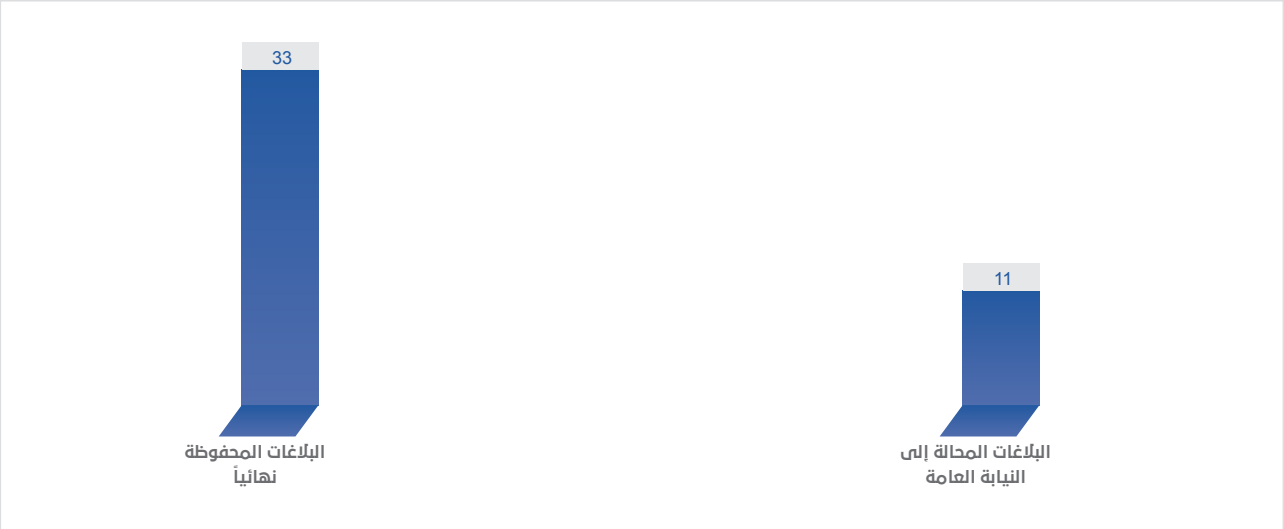
يكمن دور الهيئة «نزاهة» في التحقق من ارتكاب جرائم الفساد، والمخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وعليه تم تقسيم البلاغات بعد دراستها، وفحصها، إلى التالي:



الشكل رقم (9) أنواع البلاغات المقدمة إلى الهيئة «نزاهة»

4 - البلاغات التي تم التصرف بشأنها:

قامت الهيئة «نزاهة» بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي وجمع الاستدلالات، وفي حال ثبوت وجود شبهة جريمة من جرائم الفساد، أو مخالفة مالية جسيمة، أو الاستفادة من كسب غير مشروع، يتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة، أو إحالته إلى الجهة المختصة، أما في حال عدم توافر الشروط الموضوعية لقبول البلاغ، توصي الإدارة المختصة بالهيئة «نزاهة» بحفظه وذلك على النحو التالي:



الشكل رقم (10) عدد البلاغات التي تم التصرف بشأنها

5 - البلاغات المحالة إلى النيابة العامة:

نصت المادة (27) من القانون (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، "مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها".

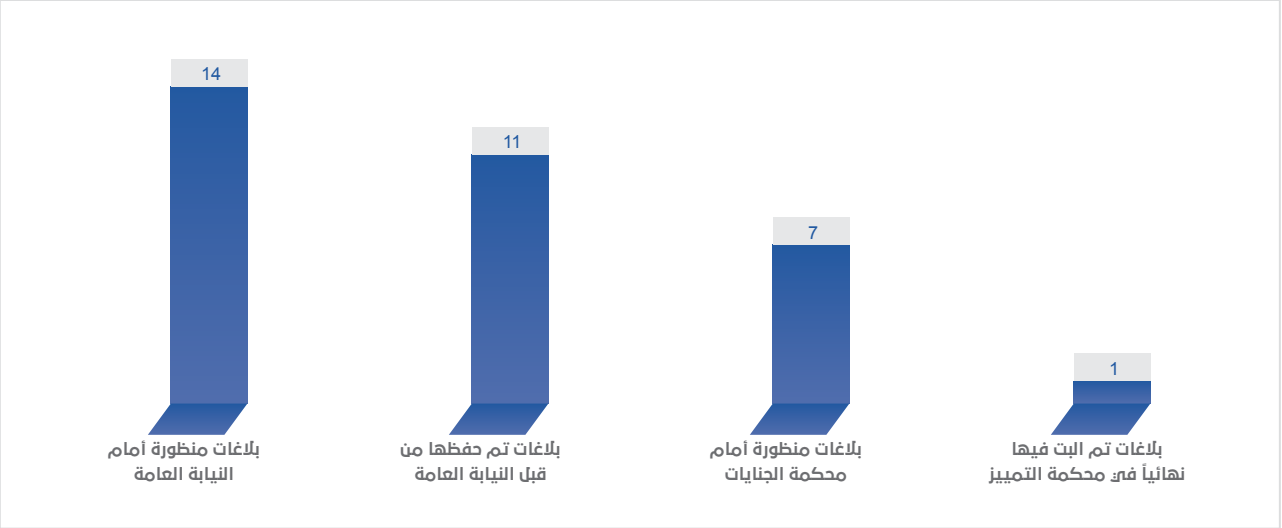
وعليه تمت إحالة (12) بلاغاً إلى النيابة العامة خلال عام 2019، موزعة على النحو الاتي:

الجدول رقم (1) عدد البلاغات المقدمة للنيابة العامة

اسم الجهة	أسباب احالة البلاغ إلى النيابة العامة	العدد
الشركة الكويتية للاستثمار	شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	1
وزارة الصحة – الجهاز المركزي للمناقصات العامة	شبهة جريمة الاضرار العمدي بالمال العام شبهة جريمة الرشوة	1
الشركة الكويتية للاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار – مجلس الأمة	شبهة جريمة الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام شبهة جريمة الاضرار العمدي بالمال العام شبهة جريمة التربح	1
وزارة الأشغال العامة	شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام شبهة جريمة التزوير	1
بلدية الكويت	إعاقة عمل الهيئة "نزاهة"	1
وزارة الصحة	شبهة جريمة الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام كشف هوية المبلغ	2
وزارة الاعلام	شبهة جريمة الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	1
ديوان الخدمة المدنية	شبهة جريمة الرشوة شبهة جريمة الكسب غير المشروع	1
وزارة الداخلية	شبهة جريمة الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام شبهة جريمة التزوير	1
وزارة الأشغال العامة – الهيئة العامة للطرق والنقل البري	شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	1
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	شبهة جريمة التزوير	1

كما تجدر الإشارة بأن عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية ولغاية 2019/12/31 بلغ (33) بلاغاً منها (بلاغ واحد) تم البت فيه نهائياً في محكمة التمييز، و(7) بلاغات

منظورة أمام محكمة الجنايات، و(11) بلاغاً تم حفظها من قبل النيابة العامة، وأخيراً (14) بلاغاً قيد التحري والتحقيق في النيابة العامة.



الشكل رقم (11) تصرف النيابة العامة في البلاغات المحالة اليها من قبل الهيئة «نزاهة»

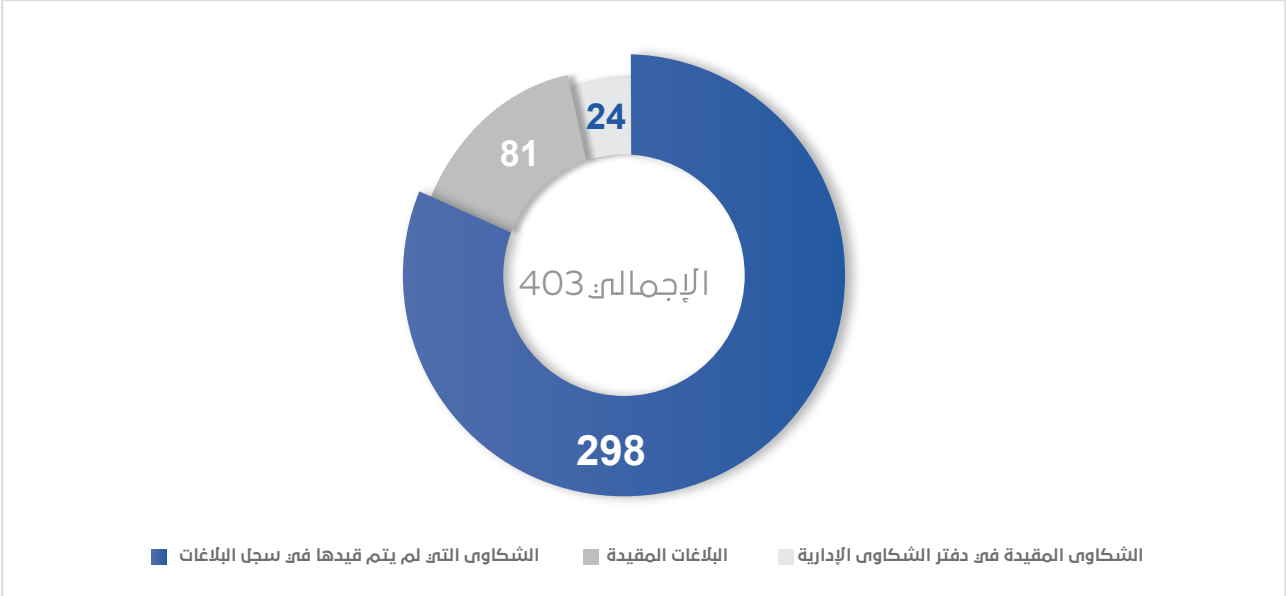
6 - مكتب استقبال البلاغات:

يختص مكتب استقبال البلاغات في مقر الهيئة «نزاهة» بالتعامل مع المبلغين بشأن البلاغات والشكاوى المقدمة في المرحلة الأولى للبلاغ، والتحقق من توافر كافة الشروط الشكلية والموضوعية لقبول البلاغ، وعليه فقد تم تصنيف البلاغات والشكاوى خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 والبالغ عددها (403) شكوى وبلاغ، على النحو الاتي:

أ- عدد الشكاوى غير المشمولة باختصاص الهيئة «نزاهة» + عدد الشكاوى غير الجدية (لم يتم تعبئة نموذج البلاغ من قبل المبلغ) (298) شكوى.

ب- عدد الشكاوى المقيدة في دفتر الشكاوى الإدارية (24) شكوى.

ج- عدد البلاغات المقيدة في سجل حصر البلاغات (81) بلاغاً.



الشكل رقم (12) اجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة «نزاهة»

خامساً: في مجال الذمة المالية

تمثل إقرارات الذمة المالية إحدى الركائز الرئيسية لعمل الهيئة «نزاهة»، وتعتبر مؤشرات استلام الإقرارات الإجمالية من أهم المؤشرات التي تبرز دورها في تعزيز النزاهة والشفافية؛ لذا مازالت الهيئة «نزاهة» مستمرة في استقبال الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، وفيما يلي أبرز الأعمال المنجزة في هذا الخصوص:

أ- في مجال استلام إقرارات الذمة المالية:

بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 إلى 31 ديسمبر 2019 ما جملته (14,653) إقراراً.

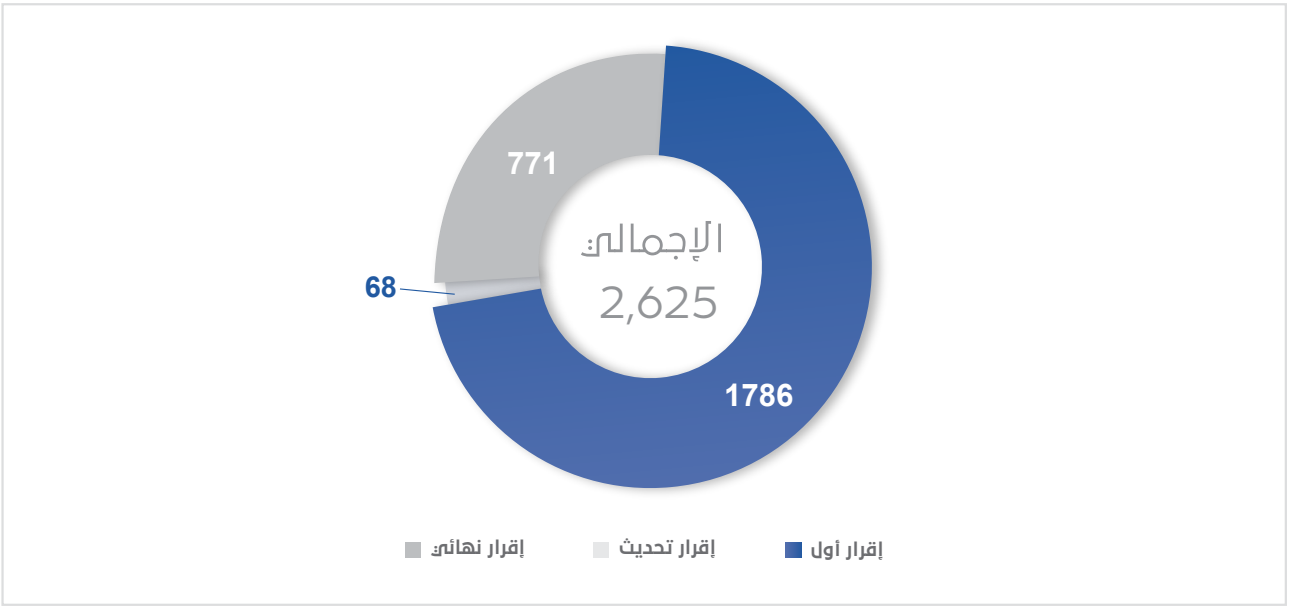
فيما شهدت الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 استلام (2,625) إقراراً، وتوزع اجمالي الإقرارات المسلّمة إلى:

1 - (1,786) إقرار أول، وهو الإقرار الذي يسلم خلال 60 يوماً من تاريخ تولي المنصب.

2 - (68) إقرار تحديث، وهو إقرار يقدم خلال 60 يوماً من نهاية كل 3 سنوات ما بقي الشخص في منصبه.

3 - (771) إقرار نهائي ، وهو إقرار يقدم خلال 90 يوماً من تاريخ ترك المنصب.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك:



الشكل رقم (13) الإقرارات المسلّمة وفقاً لنوع الإقرار

وتم تحديث نظام استلام الإقرارات عن طريق ربط البطاقة المدنية بالنظام الآلي:

تم ربط البطاقة المدنية بالنظام الآلي للذمة المالية FDS وذلك كونه يحقق جملة من الأهداف التي من شأنها أن تساهم في تسهيل عملية استلام الإقرار اثناء فترة التحديث منها:

- قراءة الاسم (بالعربي والانجليزي)، تاريخ الميلاد، الجنس، نوع الدم، الجنسية، العنوان.
- تقليل عدد أخطاء إدخال البيانات.

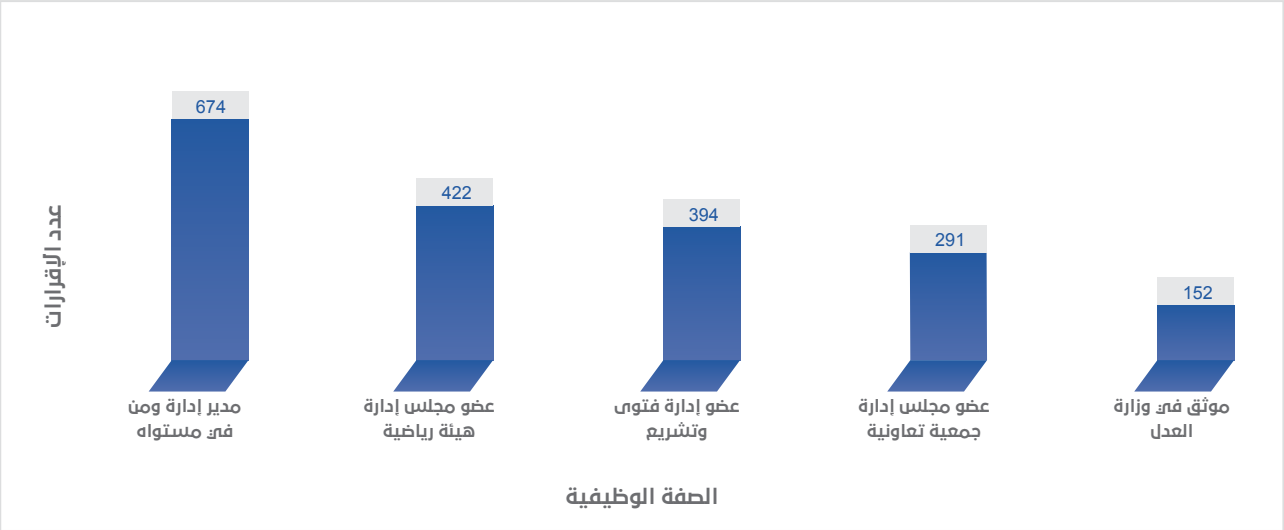
- السرعة في ادخال البيانات، مما يقلل أوقات الانتظار على المقرين.
- دقة البيانات.

• تصنيف الإقرارات:

1 - الإقرارات المسلّمة وفقاً للصفات الوظيفية خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019:

- فئة وظيفتي مدير إدارة ومن في مستواهم من شاغلي الوظائف الإشرافية بعدد (674) إقراراً
- أعضاء مجالس إدارات هيئات رياضية بعدد (422) إقراراً
- أعضاء إدارة الفتوى والتشريع بإجمالي (394) إقراراً
- عضو مجلس إدارة جمعية تعاونية بإجمالي (291) إقراراً
- موثق بإدارة التسجيل العقاري أو إدارة التوثيق بوزارة العدل بإجمالي (152) إقراراً.

والشكل التالي يوضح تفاصيل ذلك:

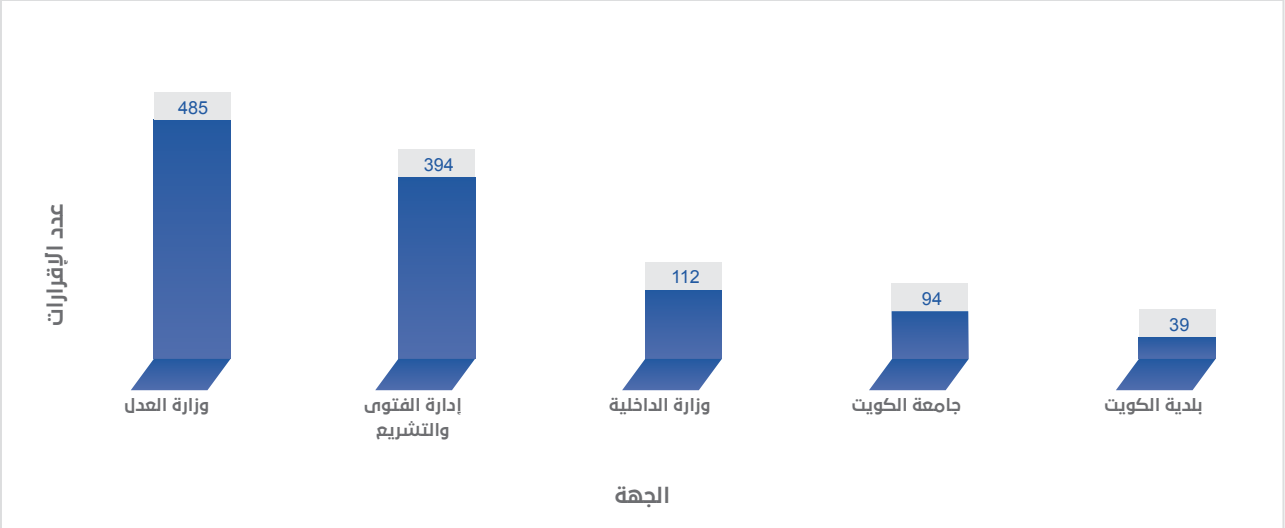


الشكل رقم (14) الإقرارات المسلّمة وفقاً لأعلى 5 صفات وظيفية

2 - الإقرارات المسلّمة وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون ببرنامج الذمة المالية للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019:

- وزارة العدل هي أكبر الجهات من حيث عدد الإقرارات المسلّمة، فقد كان المنتسبون لوزارة العدل في المرتبة الأولى بعدد (485) إقراراً.
- إدارة الفتوى والتشريع بعدد (394) إقراراً.
- وزارة الداخلية بعدد (112) إقراراً.
- جامعة الكويت بعدد (94) إقراراً.
- بلدية الكويت بعدد (39) إقراراً.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك:

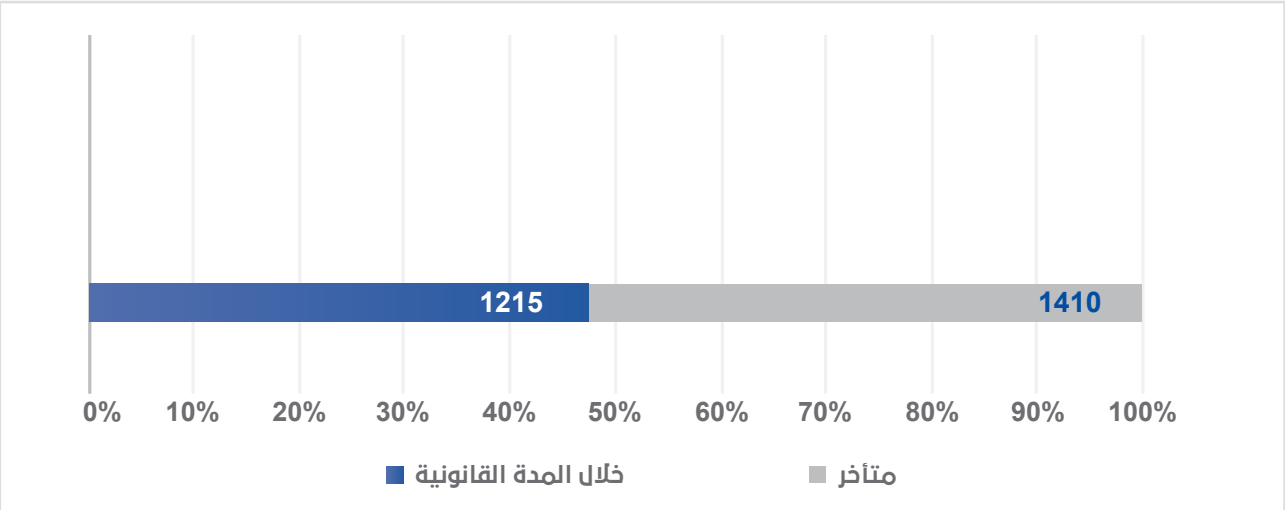


الشكل رقم (15) الإقرارات المسلّمة وفقاً لأعلى 5 جهات

3 - الإقرارات المسلمة وفق المواعيد القانونية:

بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة وفقاً للمواعيد القانونية في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 ما جملته (1,215) إقراراً، كما بلغ إجمالي الإقرارات المسلّمة بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (32) من القانون رقم (2) لسنة 2016 ما جملته (1,410) إقراراً، وانخفضت نسبة الإقرارات المسلمة بعد انتهاء المدة القانونية عن العام الماضي 2018 بنسبة 14% وبواقع (227) إقرار.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك:



الشكل رقم (16) الإقرارات المسلّمة وفقاً للمواعيد القانونية

• استبيان إقرار الذمة المالية:

قامت الهيئة «نزاهة» بإعداد استبيان للمقرين يتم تعبئته اثناء تقديم الإقرار وذلك بهدف التعرف على مستوى ما تحققه الهيئة «نزاهة» من أهداف حول آلية تقديم إقرار الذمة المالية، وقياس مستوى الرضى لدى المتعاملين مع الهيئة «نزاهة» بهدف تحسين وتطوير الاعمال، حيث خلصت نتائج الاستبيان بشكل عام إلى رضى المتعاملين مع الهيئة «نزاهة» بمستوى الخدمات المقدمة من سهولة كبيرة في تعبئة الإقرار، وكفاية وسائل المساعدة والمساعدة الشخصية.

• متابعة تحديث البيانات الخاصة بالخاضعين:

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن « تتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون.» وفي سبيل ذلك تم إنجاز ما يلي:

- إجراء تحديث مستمر ودوري لبيانات المقرين، وذلك لجميع الجهات التي يتبعها الخاضعون.
- طلب البيانات غير المكتملة من جميع الجهات التي يتبعها الخاضعون.
- تدقيق ومراجعة البيانات الواردة من جميع الجهات التي يتبعها الخاضعون ومطابقتها مع البيانات المتوفرة في النظام الآلي الـ (FDS).
- التحقق من استفسارات الجهات بشأن خضوع بعض الموظفين لديهم وفقا لنظام الذمة المالية.
- مراجعة جريدة (الكويت اليوم) بشكل أسبوعي (36 عدد)؛ وذلك لحصر بيانات الخاضعين الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، والتواصل مع الجهات لتحديث بياناتهم، وإخطارهم بضرورة تقديم إقرار الذمة المالية، بالإضافة إلى متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان، أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف الخاضعة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد أو العزل الوظيفي.

يوضح الجدول التالي جميع القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم لسنة 2019:

الجدول رقم (2) القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم لسنة 2019

الحالة	عدد القرارات والمراسيم
تعيينات وترقيات	113
اشهار نادي رياضي	10
ترقية	137
تجديد	50
نقل	5
الإجمالي	315

إضافةً إلى توفير «شاشة عرض المستندات» في النظام الآلي FDS لموظفي الإدارة القانونية:

تقوم الجهات الحكومية بتحديث بيانات المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية بشكل دوري ومستمر، بما يتضمنه ذلك من إرسال نسخ من القرارات الإدارية ذات الصلة بالمشمولين، وتقوم الهيئة «نزاهة» باستلام الإقرارات ومتابعة قواعد البيانات وأرشفة تلك القرارات ضمن النظام الآلي للذمة المالية (FDS) بما يضمن حفظها بطريقة آلية تساهم في سرعة الوصول إليها عند الحاجة.

• متابعة المقرين:

- من داخل دولة الكويت:

يتم التواصل مع الخاضعين من خلال ارسال الرسائل النصية، وذلك للتنبيه بضرورة تقديم إقرار الذمة المالية خلال المواعيد القانونية تجنبا للعقوبات القانونية. كما يتم توفير المواد التعريفية للجهات عن نظام الذمة المالية، وإمكانية التحقق من مواعيد تسليم الإقرار عن طريق الموقع الالكتروني للهيئة.

- من خارج دولة الكويت:

تم تخصيص بريد الكتروني، وخط دولي خاص للخاضعين لقانون الإقرار بالذمة المالية، والمتواجدين خارج دولة الكويت؛ وذلك للتواصل معهم، وتوفير خدمة البريد الدولي المجانية لاستلام الإقرارات منهم في مقار عملهم الخارجية، وتسهيل إجراءات تقديم الإقرار؛ عن طريق متابعة حالة الاستلام من خارج دولة الكويت، ومساعدتهم في تقديم الإقرار.

1 - الاستعلام عن موعد التحديث في الموقع الإلكتروني والنظام الآلي للذمة المالية من خلال:

- الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة «نزاهة».
- الاستعلام عن موعد التحديث في النظام الآلي للذمة المالية في قاعة الاستلام ومركز الاتصال في الهيئة «نزاهة».

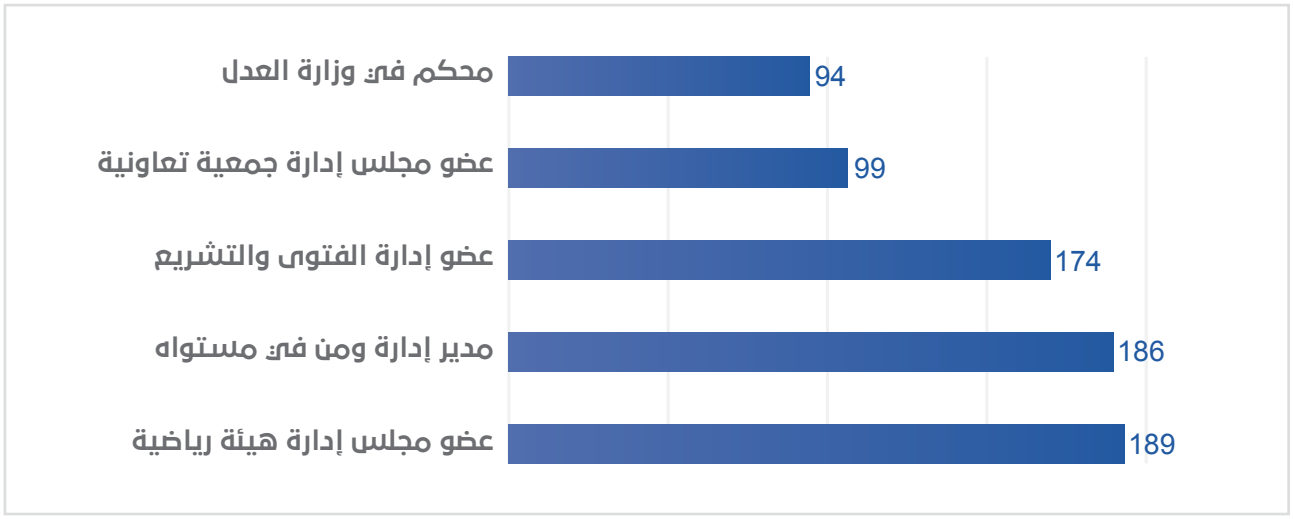
2 - تطوير برنامج لإرسال الرسائل النصية المجدولة للمقرين الذين بدأت فترة تحديثهم.

• متابعة الممتنعين والمتأخرين عن تقديم الإقرار:

الممتنع عن تقديم إقرار الذمة المالية هو من لم يقدم إقرار الذمة المالية الخاص به، وفي حال تقديمه الإقرار سيتحول الى متأخر عن التقديم، وقد بلغ إجمالي الممتنعين عن تقديم إقرار الذمة المالية حتى 31 ديسمبر 2019 عدد (944) مقراً، وفيما يلي أعلى (5) صفات وظيفية للممتنعين:

- عضو مجلس إدارة هيئة رياضية بعدد قدره (189) شخصاً.
- مدير إدارة ومن في مستواه بعدد قدره (186) شخصاً.
- عضو إدارة الفتوى والتشريع بعدد قدره (174) شخصاً.
- عضو مجلس إدارة جمعية تعاونية بعدد قدره (99) شخصاً.
- محكم في وزارة العدل بعدد قدره (94) شخصاً.

والشكل البياني التالي يوضح تفاصيل ذلك:



الشكل رقم (17) الممتنعين عن تقديم الإقرار وفقاً لأعلى 5 صفات وظيفية

قامت الهيئة «نزاهة» باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الممتنعين؛ واستكمالاً للإجراءات اللازمة نحو إحالة الممتنعين إلى النيابة العامة، بالإضافة إلى تجهيز حافظة بمستندات الممتنعين لكل خاضع على حده، والتي تحتوي على:

- البيانات الخاصة بالممتنعين من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- القرارات الإدارية الصادرة للممتنعين من جهاتهم.
- الاستعلام الخاص للممتنعين من النظام الآلي FDS.

والجدير بالذكر أن نسبة الممتنعين ارتفعت بواقع 26 % عن العام الماضي، وذلك بسبب التعيينات التي تمت في إدارة الفتوى والتشريع، والتي تم إبلاغنا بها بعد انقضاء الفترة القانونية لتقديم الإقرار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الممتنعين عن العام الماضي 2018.

وعليه فقد قامت الهيئة «نزاهة» بافتتاح مركز خارجي في إدارة الفتوى والتشريع؛ لحث الخاضعين الجدد على ضرورة تقديم إقرار الذمة المالية؛ لتفادي الإجراءات القانونية المترتبة على الامتناع عن تقديم إقرار الذمة المالية.

بالإضافة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مع الجهات ذات نسبة الامتناع العالية عن تقديم اقرارات الذمة المالية، لبيان أسباب الامتناع والحلول المقترحة لتحفيز الخاضعين على الامتثال للقانون.

كما بلغ عدد المتأخرين ممن قدموا إقراراتهم بعد فوات المواعيد القانونية من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 عدد (1,410) شخصاً.

• تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره:

قامت الهيئة «نزاهة» بالبدء في تنفيذ المبادرة رقم (1.3) بشان تعزيز الإلتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره الواردة ضمن مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفق الجدول الزمني المذكور، وتهدف المبادرة إلى رفع النسبة المئوية للالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية ورفع أعداد إقرارات الذمة

المالية التي تم فحصها والتاكد منها وفق الطريقة والوقت المحددين، من خلال تنفيذ برنامج توعوي لتوعية ضباط الاتصال، وحملة إعلامية توعوية تذكيرية.

• في مجال حفظ الاقرارات:

تنظم الإقرارات داخل الخزنة ويتم أرشفتها وفقاً لإجراءات عمل إدارة لجان الفحص ليشمل إيداع إقرارات الذمة المالية وجردها وترتيبها في الحافظات وإعداد التقارير اليومية الخاصة بها.

• في مجال التوعية بإقرار الذمة المالية بوسائل الاعلام المختلفة:

تم إعداد وتنفيذ مادة إعلامية للتوعية بموعد تحديث إقرار الذمة المالية، وتضمينها في الخطة الإعلامية للهيئة «نزاهة» للسنة المالية 2020/2019 وذلك وفقاً لما يلي:

1 - الصحف اليومية:

تم نشر الإعلانات التذكيرية الخاصة باستلام وتحديث إقرارات الذمة المالية في الصحف المحلية بعدد إعلان واحد خلال الأشهر من أكتوبر 2019 إلى مارس 2020 بواقع (6) إعلانات.

2 - الجريدة الرسمية:

تم الإعلان عن استلام اقرارات الذمة المالية للسادة المقرين في جريدة الكويت اليوم بشكل دوري وبواقع اعلان في كل شهر على النحو التالي:

- الإعلان في جريدة الكويت اليوم عن المواعيد القانونية لاستلام الاقرارات.
- إعلان تذكيري للجهات التي يتبع إليها المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية.

3 - وكالة الأنباء الكويتية (كونا):

تم الإعلان في وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بشكل دوري عن استلام إقرارات الذمة المالية، بالإضافة إلى التذكير بضرورة تحديث الإقرار وفق المواعيد القانونية.

4 - مواقع التواصل الاجتماعي:

تم تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة (تويتر) عن طريق نشر الإعلانات على شكل صورة بالتفاصيل التالية:

- نشر إعلان اسبوعي عن الفئات الخاضعة لتقديم إقرار الذمة المالية.
- نشر إعلان اسبوعي عن مواعيد تقديم إقرار الذمة المالية.
- نشر إعلان أسبوعي عن عقوبات التأخير في تقديم إقرار الذمة المالية.
- نشر إعلان اسبوعي عن تاريخ تحديث الإقرار وتحميل نموذج إقرار الذمة المالية من الموقع الالكتروني للهيئة.
- نشر إعلان اسبوعي عن خطوات تسليم إقرار الذمة المالية.

5 - تحديث المعلومات المدرجة في الموقع الالكتروني للهيئة:

تم تحديث المادة العلمية وذلك بإضافة تفصيل خاص بالتحديث تحت خانة إقرار الذمة المالية يتضمن كيفية الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار ومواعيد العمل والعقوبات القانونية.

6 - اللقاءات التلفزيونية والاذاعية والصحفية:

إعداد وتنفيذ مادة إعلامية للتوعية بموعد تحديث إقرار الذمة المالية، وتم تضمينها في محاور اللقاءات التلفزيونية والإذاعية والصحفية لمسؤولي القطاع.

ب- في مجال الفحص والدعم وإعداد التقارير:

يتم تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفق ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

• في مجال فحص الإقرارات:

1 - التعاون مع الجهات الخارجية بشأن الإستعلامات الخارجية.

2 - التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وأبرز أصحاب المصلحة لتطوير نظام الذمة المالية .

3 - الاستفادة من التجربة الامريكية لإقرارات الذمة المالية، واعتماد نموذج إقرار الذمة المالية المحدث وطباعته.

4 - إعداد بيانات إحصائية خاصة بلجان الفحص لعرضها في وسائل الاعلام.

5 - متابعة رد الإقرارات السابقة (إقرارات الهيئة المبطلة بموجب حكم المحكمة الدستورية – وفقاً للقانون رقم (24) لسنة 2012) للخاضعين وفقاً للخطة المعتمدة.

6 - إعداد كشوفات العينات العالية المخاطر للجان الفحص.

7 - فحص الحسابات البنكية بناء على تكليف من لجنة الفحص.

8 - إعداد طلبات الاستعلام عن الخاضعين الذين تبين وجود ملاحظات جوهرية في إقراراتهم وإرسالها إلى الجهات ذات العلاقة ومتابعة الرد على هذه الاستعلامات وعرضها على اللجنة.

9 - إعداد طلبات حضور الخاضعين لاستكمال أي نقص أو ملاحظة جوهرية في الإقرار بناءً على قرار اللجنة.

10 - استقبال طلبات التعديل على إقرارات الذمة المالية وحفظها بكل سرية حتى يتم عرضها على اللجنة المختصة.

11 - إعداد محاضر استماع أقوال الخاضعين وحفظها بسرية حتى يتم عرضها على اللجنة المختصة.

12 - إعداد حصر بالظواهر الشائعة اثناء الفحص.

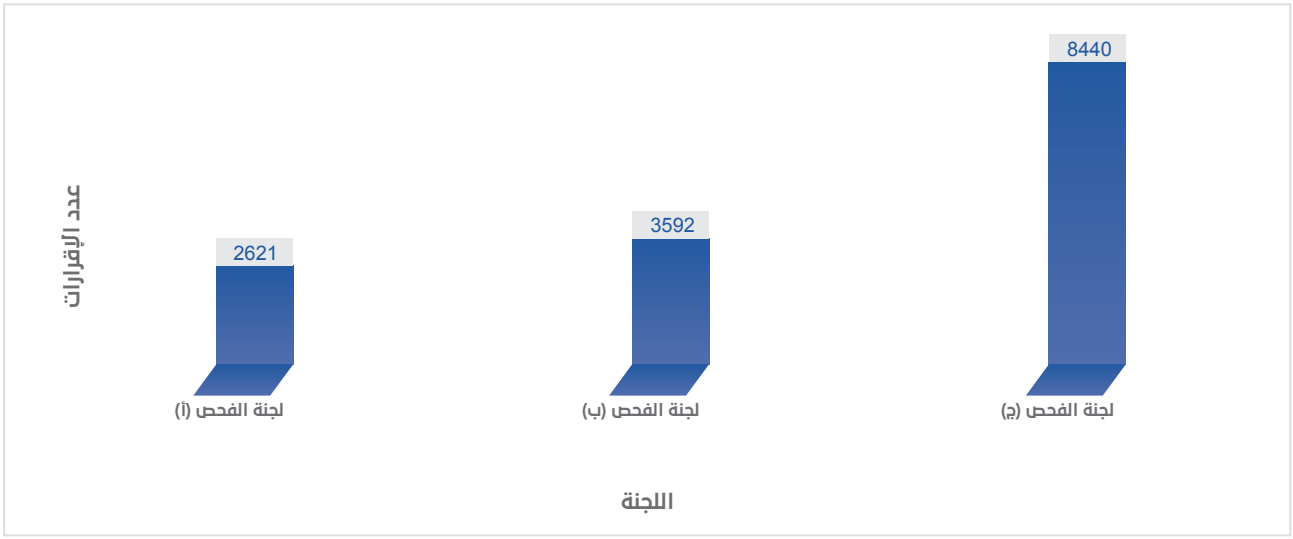
13 - رفع كشوف بأسماء من تقرر حفظ إقراراتهم إلى رئيس الهيئة «نزاهة» لاعتمادها استناداً إلى المادة (32) من اللائحة التنفيذية رقم (300) لسنة 2016 لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وفقاً للآلية المعتمدة بكيفية التعامل مع نتائج فحص إقرارات الذمة المالية.

14 - فتح إقرار كل خاضع وعرضه على لجنة الفحص من خلال شاشة مخصصة لذلك، ومن ثم إعادة غلقه وتحريزه وحفظه حسب الإجراءات المتبعة.

• مؤشرات إحصائية:

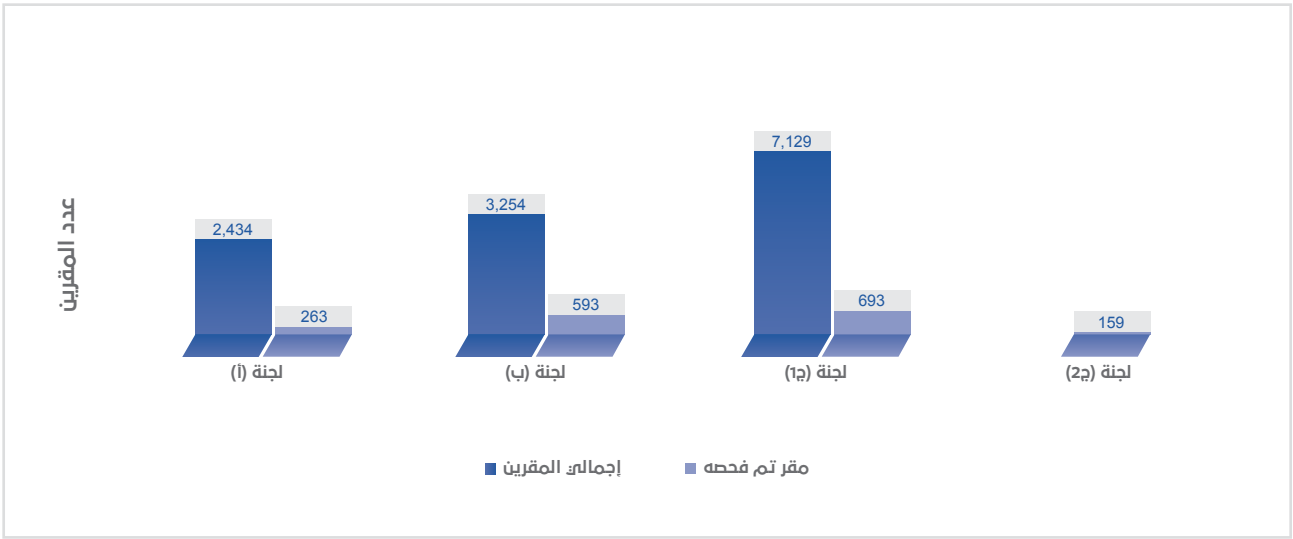
- الإجمالي التراكمي:

1 - بلغ إجمالي الإقرارات المستلمة (14,653) إقراراً من بداية استلام الإقرارات إلى تاريخ 31 ديسمبر 2019 موزعه على لجان الفحص على النحو التالي:



الشكل رقم (18) الإقرارات المستلمة وتوزيعها حسب لجان الفحص

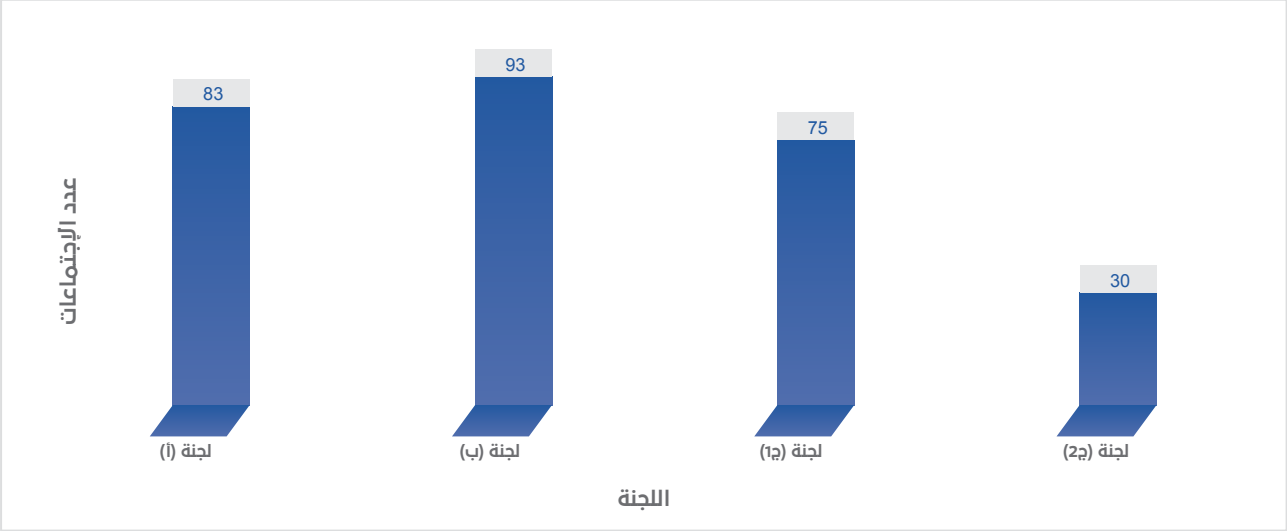
2 - بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم منذ بداية عمل لجان الفحص إلى تاريخ 31 ديسمبر 2019 عدد (1,708) مقراً والذي يمثل نسبة 13.3% من إجمالي عدد المقرين الواجب فحص إقراراتهم والذين بلغ عددهم حتى تاريخه عدد (12,817) مقراً، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (19) عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم موزعة على لجان الفحص

يتم تقسيم اعداد المقرين الواجب فحصهم من اللجنة (ج) بين (ج1) و (ج2) في كشوفات منفصلة بشكل دوري.

3 - بلغ إجمالي عدد الاجتماعات التي عقدتها لجان الفحص منذ بداية عملها إلى تاريخ 31 ديسمبر 2019 عدد (281) اجتماعاً، والرسم البياني التالي يوضح توزيع الاجتماعات على اللجان:

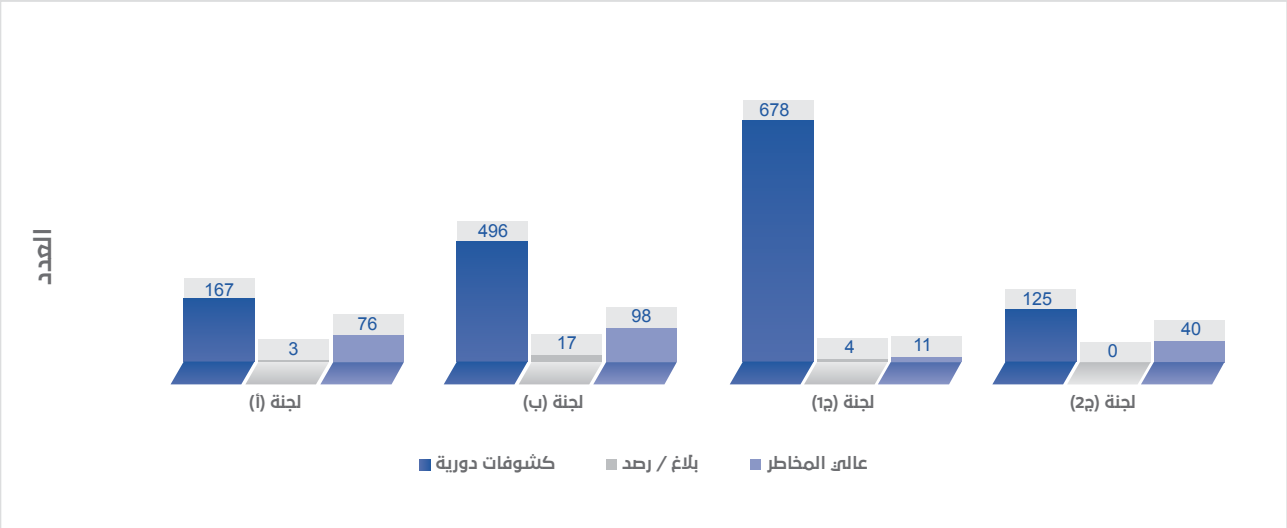


الشكل رقم (20) إجمالي عدد الاجتماعات موزعة على لجان الفحص

4 - تنوعت أسباب الفحص لإقرارات الذمة المالية حسب ما ورد بالقانون رقم (2) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والآليات الداخلية التي وضعتها إدارة لجان الفحص لتشمل التالي:

- الفحص بناءً على الكشوفات الدورية (متأخر – نهائي).
- الفحص بناءً على بلاغ أو رصد من قطاع كشف الفساد.
- الفحص بناءً على عينات عشوائية عالية المخاطر.

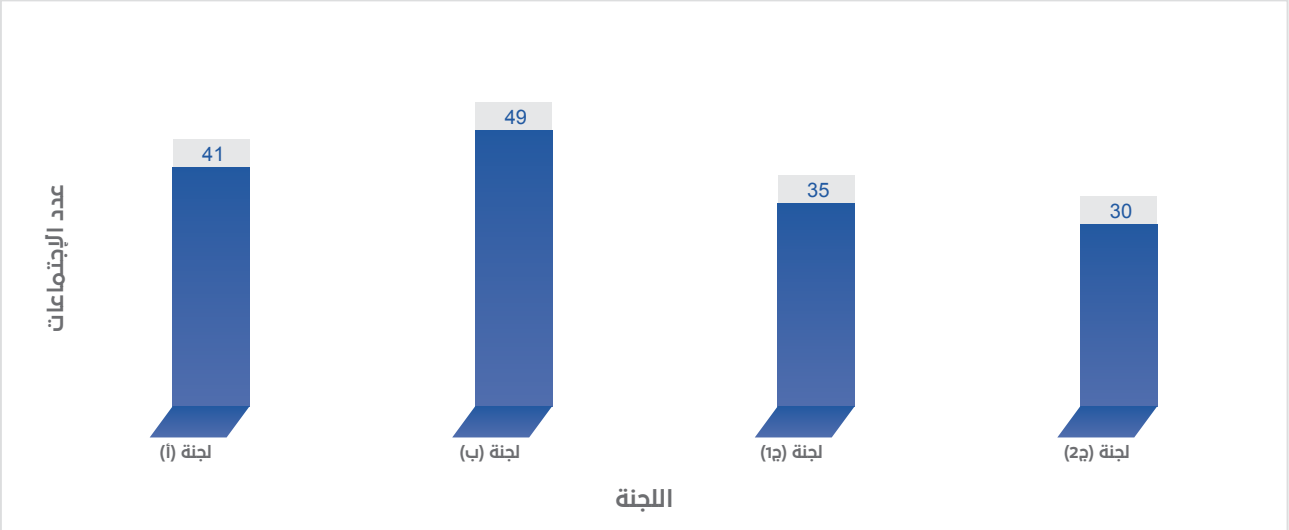
والرسم البياني التالي يوضح توزيع أسباب فحص الإقرارات وتوزيعها على لجان الفحص:



الشكل رقم (21) أسباب فحص إقرارات الذمة المالية موزعة على لجان الفحص

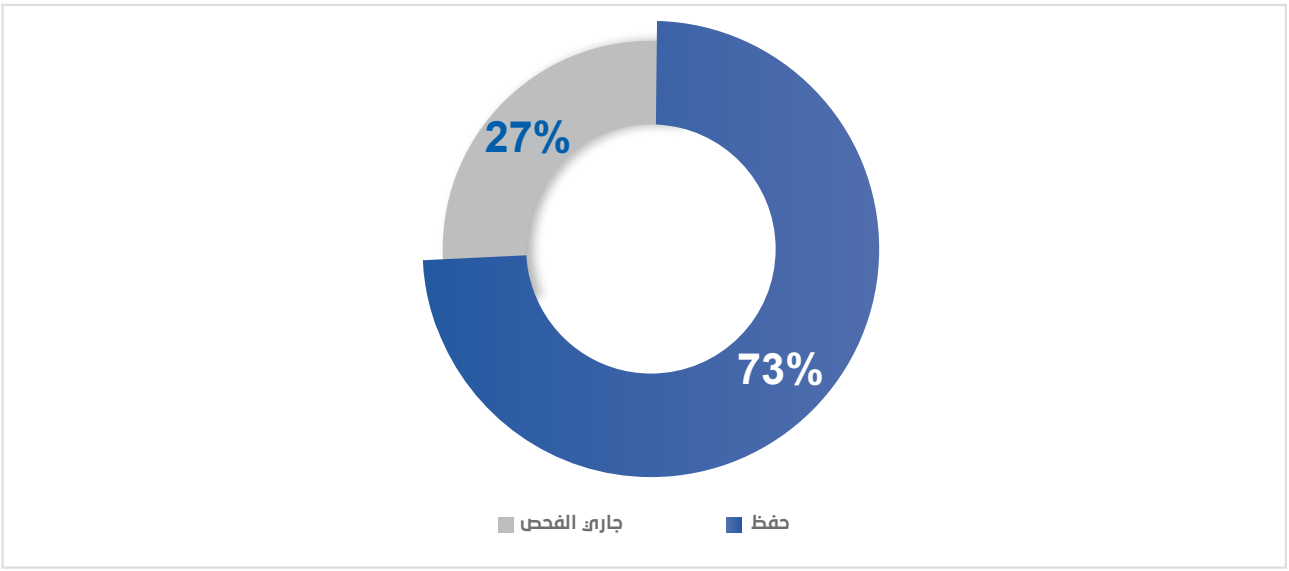
- الإجمالي الحالي:

1 - بلغ إجمالي عدد الاجتماعات التي عقدتها لجان الفحص خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 عدد (155) اجتماعاً موزعة على لجان، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



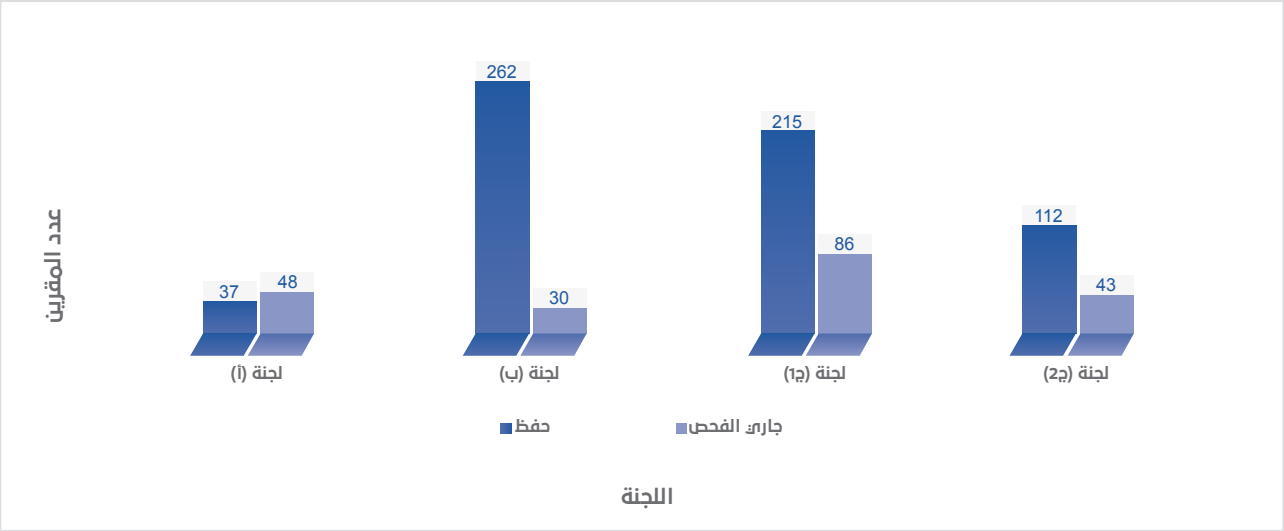
الشكل رقم (22) عدد الاجتماعات موزعة على لجان الفحص

2 - بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم خلال الفترة عدد (852) مقراً، منهم عدد (226) مقراً جاري استكمال فحص إقراراتهم، وعدد (626) مقراً تم الانتهاء من فحص إقراراتهم وصدر قرار من لجان الفحص بالحفظ نتيجة عدم وجود شبهة كسب غير مشروع، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



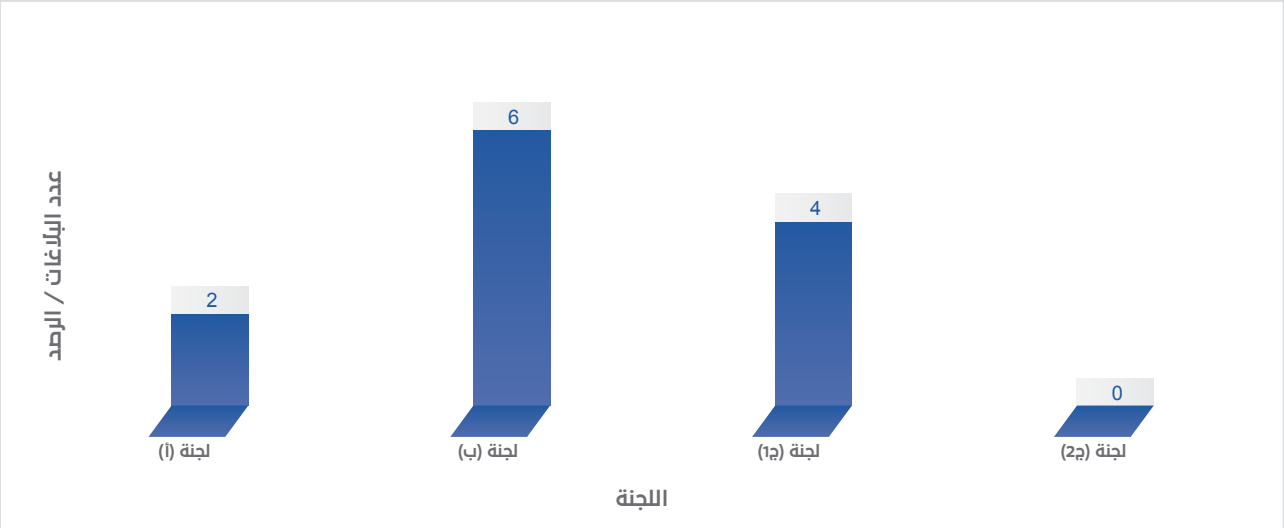
الشكل رقم (23) نسبة المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال الفترة

كما يوضح الرسم البياني التالي توزيع المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال الفترة على لجان الفحص:



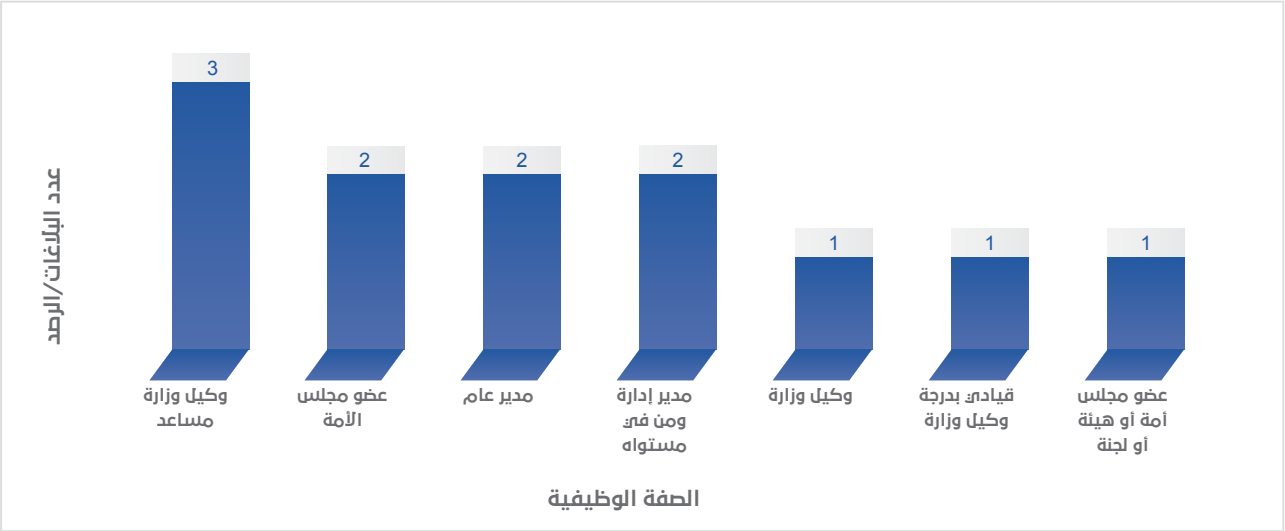
الشكل رقم (24) توزيع المقرين الذين تم حفظ إقراراتهم خلال الفترة على لجان الفحص

3 - بلغ عدد المقرين الذين تم فحص إقراراتهم بناءً على بلاغ / رصد مقدم من قطاع كشف الفساد والتحقيق عدد (12) مقراً والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (25) توزيع البلاغ/الرصد على لجان الفحص

والرسم البياني التالي يوضح توزيع البلاغ / الرصد على الصفات الوظيفية:

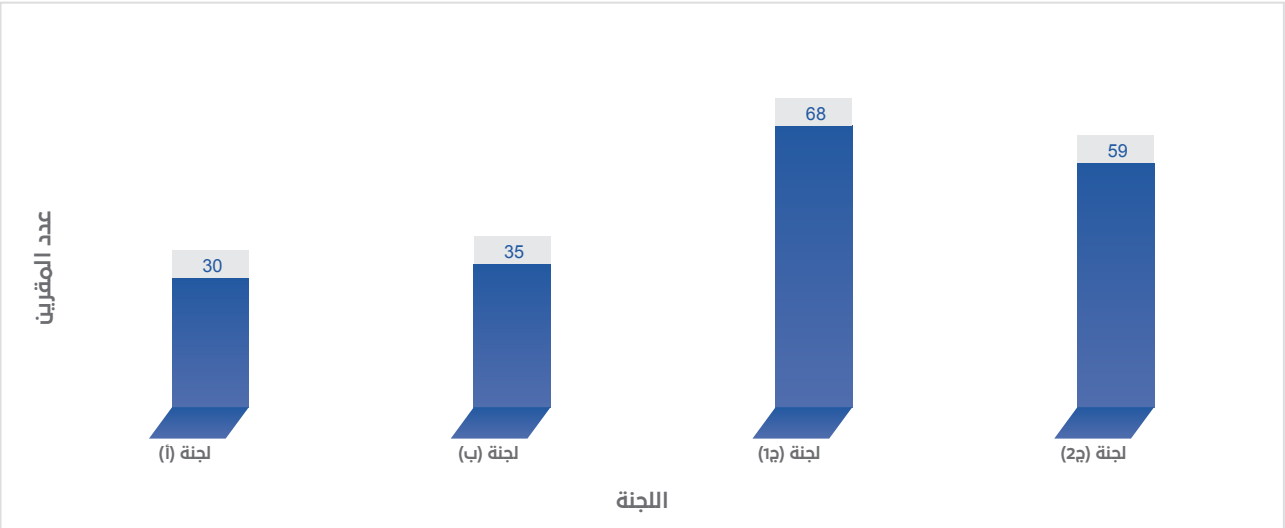


الشكل رقم (26) توزيع البلاغ / الرصد على الصفات الوظيفية

4 - بلغ إجمالي عدد المقرين الذين قامت لجان الفحص بإعداد تقرير إلى قطاع كشف الفساد بناءً على بلاغ عدد (9) مقرين.

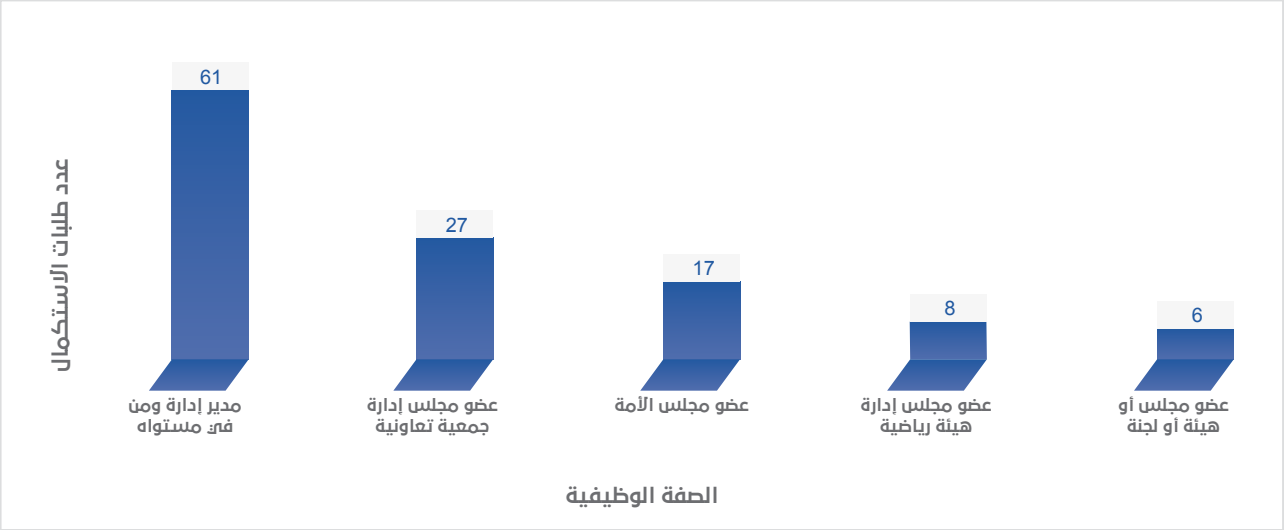
5 - يرجع المبرر الرئيسي لفحص إقرارات الذمة المالية للمقرين خلال الفترة من 1يوليو إلى 31 ديسمبر 2019 إلى تقديم المقر إقرار نهائي.

6 - بلغ إجمالي عدد المقرين الذين تم طلب حضورهم «لاستكمال بيانات» إقرار الذمة المالية بناءً على طلب لجان الفحص خلال الفترة عدد (192) مقراً، والرسم البياني التالي يوضح توزيعها على لجان الفحص:



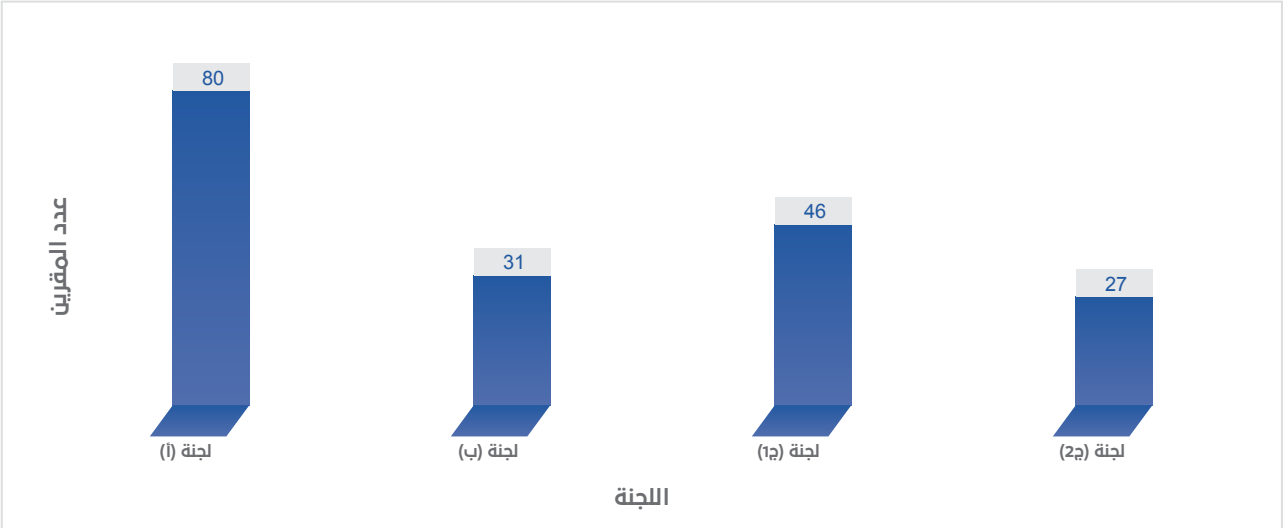
الشكل رقم (27) طلبات حضور المقرين لاستكمال بيانات مطلوبة

والرسم البياني التالي يبين أعلى 5 صفات وظيفية طلب منها استكمال بيانات إقرار الذمة المالية على مستوى لجان الفحص:



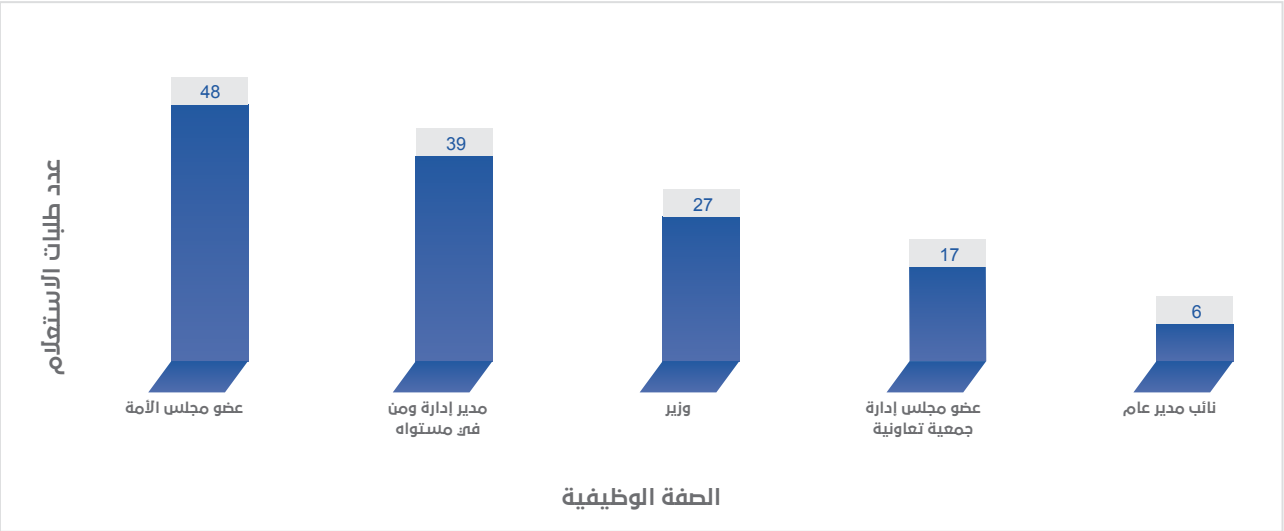
الشكل رقم (28) أعلى صفات وظيفية طلب منها استكمال بيانات

7 - بلغ إجمالي عدد المقرين الذين تم طلب الإستعلام عنهم من الجهات ذات العلاقة بناء على طلب لجان الفحص خلال الفترة عدد (184) مقراً، والرسم البياني التالي يوضح توزيعها على لجان الفحص:



الشكل رقم (29) طلبات الاستعلام من الجهات ذات العلاقة

والرسم البياني التالي يبين أعلى 5 صفات وظيفية تم طلب الاستعلام عنهم من الجهات ذات العلاقة على مستوى لجان الفحص:



الشكل رقم (30) أعلى صفات وظيفية تم الاستعلام عنها من الجهات ذات العلاقة

سادساً: في مجال الوقاية

تعد التدابير الوقائية من الأدوات اللازمة لمكافحة الفساد ومنع أسبابه، حيث أكد الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة تبني الدول الأعضاء تدابير وقائية من خلال وضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة تمارس لمكافحة الفساد، مع تعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية وفق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

ويختص قطاع الوقاية في «نزاهة» بوضع الخطط والبرامج الوقائية لمكافحة الفساد وإطلاق الحملات التوعوية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ، وتشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة التوعوية وإعداد البرامج التعريفية بما يتعلق بأنشطة الهيئة «نزاهة» واختصاصاتها ، وإجراء البحوث والدراسات وتأسيس قواعد البيانات الإحصائية والمعلوماتية للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه، ودراسة التشريعات والإجراءات وتحليلها، ورفع التوصيات والحلول اللازمة لمساعدة الجهات بوضع أدلة خاصة بإجراءاتها الإدارية للحد من تفشي ظواهر الفساد في المواقع الأكثر عرضة لحدوث الفساد نتيجة طبيعة عملها والخدمات التي تقدمها، كما يعنى القطاع بإعداد وإصدار التقارير السنوية ونصف السنوية للهيئة.

ونفذت الهيئة «نزاهة» خلال عام 2019 مجموعة من البرامج في مجال الوقاية على النحو التالي:

أ- في مجال التوعية والتثقيف:

1 - في مجال التعليم والتعاون مع المؤسسات التعليمية:

تعتبر المؤسسات التعليمية من الجهات المسؤولة عن بناء القواعد الرئيسية للمجتمعات من خلال دورها الهام في التعليم والتربية والذي يقود في الغالب إلى تعزيز السلوك الأخلاقي والقانوني، والتماسك الاجتماعي، والمسؤولية المدنية للأجيال القادمة ، ويندرج تحت ذلك تطوير أدوات وآليات التعليم وفق معايير النزاهة والشفافية فهو يمثل محوراً هاماً في دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد من خلال التعليم ، وكانت الهيئة «نزاهة» قد وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة التربية بتاريخ 22 أكتوبر 2017 في مجال التوعية والتثقيف، وعلى أثر هذا التعاون تم إعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج التوعوية والتثقيفية كما يلي:

أ- إطلاق برنامج «الومضات التربوية» والمتمثل بنشاط تربوي أسبوعي يقوم على توظيف المفاهيم والقيم ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية في الحصة الدراسية بمختلف المناطق التعليمية خلال العام الدراسي (2019/2018) وتم تكريم المعلمين المشاركين والمميزين في تفعيل هذا النشاط والبالغ عددهم (23) معلماً ومعلمة في نهاية الفصل الدراسي الثاني من عام 2019.

ب- تنفيذ برنامج «تأصيل القيم» والذي تضمن تنظيم مسابقات ضمن نشاط المسرح المدرسي للطلبة والهادفة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد في كافة المراحل الدراسية والمناطق التعليمية بوزارة التربية وتنافس من خلاله عدد من المدارس، وفي نهاية العام الدراسي تم تكريم (18) مدرسة وعدد (67) طالباً وطالبة من الفئات المشاركة في العروض المسرحية.

ج- انتاج قصص تربوية وتثقيفية مع كتيبات تفاعلية وترجمتها وطباعتها للغة الإنجليزية، وهي موجهة للشرائح العمرية لمرحلتي الابتدائي والمتوسطة، وتستهدف هذه القصص تبسيط بعض المفاهيم والقيم للطفل كالنزاهة والمواطنة الصالحة، من خلال توجيه رسائل إيجابية وخلق تساؤلات للقارئ الصغير حول عدد من المفاهيم والمواقف التي من الممكن أن يمر بها الطفل في حياته وتعمل على توجيهه بشكل صحيح نحو التعامل معها مما يساهم في تشكيل سلوكيات إيجابية ومواقف ذاتية صحيحة.

د- نظمت الهيئة «نزاهة» عدداً من الزيارات الميدانية لطلبة مدارس التعليم العام والخاص؛ للتعريف بأهداف واختصاصات الهيئة «نزاهة» والتي شملت زيارة لطلبة ثانوية عبد الله العتيبي بتاريخ 31 مارس 2019، ومدرسة روض الصالحين ثنائية اللغة بتاريخ 27 نوفمبر 2019، كما نظمت زيارات لطلبة كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت حول مقررات أخلاقيات المهنة وتقديم محاضرة توعوية حول الأخلاقيات الوظيفية واختصاصات الهيئة «نزاهة» بتاريخ 24 إبريل 2019 وأخرى بتاريخ 12ديسمبر 2019.

هـ- نظمت الهيئة «نزاهة» محاضرة توعوية بشأن جرائم الفساد والأخلاقيات المهنية بالوظيفة العامة بكلية ماسترخت لإدارة الأعمال في إطار التعاون مع المؤسسات التعليمية في القطاع الخاص بتاريخ 10 سبتمبر 2019.



زيارة ميدانية لطلبة ثانوية عبدالله العتيبي للتعريف بأهداف واختصاصات الهيئة «نزاهة»



محاضرة توعوية لطلبة جامعة الكويت حول الأخلاقيات الوظيفية واختصاصات الهيئة «نزاهة» في مقر الهيئة «نزاهة»

2 - في مجال التعاون مع المؤسسات المعنية بالشباب:

يمثل الاهتمام بشريحة الشباب في المجتمع أحد الأولويات التي ارتكزت عليها خطة التنمية كويت جديدة (2035) من خلال العمل على بناء رأس مال بشري إبداعي تتفرع من خلاله عدد من البرامج التنفيذية ، ويعد تعزيز مفهوم النزاهة لدى الشباب أحد المسؤوليات المشتركة لكل الشعوب العالمية من خلال ممارسة دورها في دعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، وكانت الهيئة «نزاهة» قد وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة الدولة لشؤون الشباب بتاريخ 22 يناير 2018 في مجال التوعية والتثقيف، وعلى أثر هذا التعاون تم تنفيذ عدد من البرامج التوعوية والتثقيفية المشتركة وهي:

أ- المشاركة في منتدى ريادة الأعمال من خلال تقديم محاضرة توعوية للتعريف بأهداف واختصاصات الهيئة «نزاهة» بتاريخ 15 يناير 2019.

ب- نشر إعلان توعوي بوسائل التواصل الاجتماعي بعنوان (من هو الفرد النزيه) على جزئين بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون الشباب، وتمثل بتوجيه مجموعة من التساؤلات للجمهور ليتم الإجابة عليها من منظورهم الشخصي لخلق تفاعل بين الجمهور ومفاهيم وقيم الرسائل التوعوية للمؤسسات الحكومية، بتاريخ 31 يناير 2019، وقد وتم نشره عبر حسابات «نزاهة» ووزارة الدولة لشؤون الشباب ووزارة الإعلام بتاريخ 4 فبراير 2019 والثاني بتاريخ 2 يوليو 2019.

3 - في مجال التعاون مع المؤسسات الدينيـــة:

للمؤسسات الدينية دور هام في توعية المجتمع بكافة فئاته و يعد من الأولويات الهامة في برامج الوقاية المجتمعية من مخاطر الفساد أن أحد أهم أسباب انتشاره هو ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الأفراد، وانطلاقاً من تعزيز القيم والفضائل الشرعية وتأصيل الأخلاقيات الحميدة انطلاقاً من المفاهيم الدينية والنصوص الشرعية، كانت الهيئة «نزاهة» قد وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 15 أغسطس 2017 في مجال التوعية والتثقيف، وعلى أثر هذا التعاون تم تنفيذ عدد من البرامج التوعوية والتثقيفية المشتركة وهي:

أ. التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لإعادة توجيه عدد من خطب الجمعة لغرس القيم الفاضلة التي تعزز النزاهة والشفافية والحديث عن مخاطر الفساد وسبل مكافحته والوقاية منه وإذكاء الوعي بمخاطره من منظور الشريعة الإسلامية، وتم تعميم عدد (4) خطب جمعة حول موضوعات ذات صلة بحرمة المال العام والضوابط الأخلاقية للمجتمع انطلاقا من مبدأ الحلال والحرام ونبذ الفساد من المنظور الشرعي، وذلك يومي 8 و 22 مارس 2019، ويوم 19 ابريل 2019، إضافة إلى خطبة الجمعة بتاريخ 6 ديسمبر 2019، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

ب. التنسيق مع إدارة مجلة الوعي الإسلامي الصادرة عن الوزارة حيث تم تخصيص ملف عدد شهر يوليو 2019 من مجلة الوعي الإسلامي حول موضوع (مكافحة الفساد من منظور الشريعة الإسلامية).

4 - في مجال التعاون مع المؤسسات الإعلامية:

لوسائل الإعلام دور أساسي في رفع مستوى وعي الجمهور نحو مخاطر الفساد، وسبل التصدي لهذه الظاهرة، وهي تمثل أحد أهم مصادر المعلومات لدى الجماهير، والتي تبنى عليها المواقف ،وأنماط السلوك لدى الأفراد بالمجتمعات من خلال المضامين القيمية للرسائل الإعلامية ، إضافة إلى المسؤولية التي تتحملها وسائل الإعلام في دورها بنشر المعلومات وتوضيح الحقائق، وقد وقعت الهيئة «نزاهة» مذكرة تفاهم مع وزارة الإعلام بتاريخ 29 مارس 2018 في مجال التوعية والتثقيف، وعلى أثر هذا التعاون تم تنفيذ عدد من البرامج التوعوية والتثقيفية المشتركة وهي:

أ- تنفيذ وبث فلاشات توعوية للتعريف بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024 بخاصية (إنفو جرافيك)، وذلك بالتعاون مع تلفزيون دولة الكويت.

ب- بث فلاشات درامية توعوية بالتعاون مع تلفزيون دولة الكويت شارك فيه نخبة من رواد الفن والدراما والرياضة والأدب في دولة الكويت، وقد تضمنت رسائل توعوية إيجابية لتعزيز قيم النزاهة، والشفافية، والمسؤولية المشتركة في مكافحة الفساد.

5 - في مجال التعاون مع منظمات المجتمع المدني:

تقوم المنظمات المدنية بتقديم دور مهم في بناء الثقافة المجتمعية، وتكريس القيم والممارسات الإيجابية، والمشاركة الواسعة في الشأن العام؛ وذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام بمكافحة الفساد، وتعد مساهمة هذه المنظمات ومشاركتها في اتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دوره في الأنشطة المناهضة له ومكافحته من الآليات التي أشارت إليها الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وحثت عليها كما تضمن قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 من أهدافه واختصاصاته ضرورة تشجيع التعاون معها، وحثها على ممارسة دور أكبر في الجهود الوطنية؛ لمكافحة الفساد، والوقاية منه، وقد شاركت الهيئة «نزاهة» مع عدد من المنظمات في برامج تفاعلية وتنظيم الندوات والفعاليات والملتقيات التي يتم من خلالها استعراض المواضيع ذات الصلة بمكافحة الفساد والوقاية منه، واشراكها في إعداد الآليات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتماس المقترحات والتوصيات اللازمة بشأن استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وغيرها من البرامج والتعاون المشترك، وفي هذا الإطار تم تنفيذ ما يلي :

أ- مشاركة الهيئة «نزاهة» في حلقة نقاشية بجمعية المحامين الكويتية بعنوان (ماهية مؤشر مدركات الفساد) 16 فبراير 2019.

ب- المشاركة في تنظيم نادي نزاهة الصيفي والإشراف على أنشطته بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية خلال الفترة من 21 يوليو إلى 8 أغسطس 2019، وإقامته بمقر الهيئة «نزاهة».

ج- المشاركة في منتدى الشفافية الثامن والذي نظمته جمعية الشفافية الكويتية يومي 8 و 9 ديسمبر 2019.



زيارة ميدانية لنادي نزاهة الصيفي 24 يوليو 2019

6 - اليوم العالمي لمكافحة الفساد:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 9 ديسمبر من كل عام يوماً عالمياً لمكافحة الفساد؛ لإذكاء الوعي بمشكلة الفساد، والعمل على مكافحته ومنع أسبابه والوقاية منه، وتُعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من المنطلقات والأدوات الأساسية التي تستند عليها الهيئة «نزاهة» في جهود مكافحة الفساد.

وحدد قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 ضمن اختصاصات الهيئة «نزاهة» تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

وتحرص الهيئة «نزاهة» على إحياء هذه المناسبة السنوية لإذكاء الوعي بمخاطر الفساد، وتوجيه رسائل توعوية للرأي العام وللمجتمع؛ للتذكير بأهمية منع الفساد، والوقاية منه، والحد من مظاهره، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لمكافحته؛ وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية، وعليه تم إعداد برنامج توعوي بهذه المناسبة اشتمل على ما يلي:

أ- إعداد وبث ريبورتاج تلفزيوني عن مناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد عبر النشرات الإخبارية بتلفزيون دولة الكويت بتاريخ 9 ديسمبر 2019.

ب- إعداد وبث فلاش توعوي عن مناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

ج- بث الفيلم الوثائقي عن نشأة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهيئة «نزاهة» في قنوات التلفزيون.

د- توجيه وبث مباشر لخطبة الجمعة للحديث عن مخاطر الفساد وسبل مكافحته والوقاية منه وإذكاء الوعي بمخاطره من منظور الشريعة الإسلامية، بتاريخ 6 ديسمبر 2019.

ه- توجيه برامج طابور الصباح في بعض المدارس الحكومية وبمختلف المحافظات التعليمية لتوعية وتثقيف الطلبة بهذه المناسبة والتعريف بالاتفاقية ومضامينها وأهداف الهيئة «نزاهة» واختصاصاتها، بتاريخ 9 ديسمبر 2019.

و- نشر تصريح صحفي بمناسبة ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

7 - المشاركات المحلية والدولية في إطار اختصاصات التوعية والتثقيف:

أ- معرض الكويت الدولي للكتاب (44):

شاركت الهيئة «نزاهة» في فعاليات معرض الكويت الدولي للكتاب (44) وذلك للسنة الثالثة على التوالي، ويعتبر معرض الكويت الدولي للكتاب من المناسبات الثقافية السنوية، حيث تم عرض أكثر من (103) ألف عنوان كتاب، وبلغ عدد الزائرين (350) ألف زائر تقريباً وفق إحصائية ادارة المعرض، وتميزت مشاركة الهيئة «نزاهة» هذا العام من خلال طرح إصدارات توعوية مكونة من مجموعة قصصية مخصصة لفئة الأطفال تستهدف تبسيط بعض المفاهيم والقيم للطفل كالنزاهة والمواطنة الصالحة.

كما تم توزيع ما يقارب من (3500) كتاب من إصدارات الهيئة «نزاهة» والذي اشتمل على قصص توعوية وكتيبات تعريفية ووثائق قانونية باللغتين العربية والإنجليزية على مدار فترتين صباحية ومسائية. خلال الفترة من 20 إلى 31 نوفمبر 2019 حيث اختتم المعرض اعماله في ذلك اليوم.

ب- معرض باريس الدولي للكتاب (39):

شاركت الهيئة «نزاهة» بالتعاون مع قطاع الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام ووزارة الخارجية في فعاليات معرض باريس الدولي للكتاب (39) خلال الفترة من 15 إلى 18 مارس 2019.

ويعد المعرض من أضخم المعارض العالمية ويمثل فرصة لإبراز الإنجازات الثقافية والعلمية للدول المشاركة، هذا وشارك في المعرض أكثر من (250) دار نشر وجهات ثقافية وأدبية ومؤسسات حكومية محلية ودولية وتجاوز عدد الزوار (165) ألف زائر.

ج- المؤتمر الأول رفيع المستوى لمبادرة التعليم من أجل العدالة (E4J):

شاركت الهيئة «نزاهة» في أعمال المؤتمر الأول رفيع المستوى لمبادرة التعليم من أجل العدالة للتثقيف حول سيادة القانون، كأحد مبادرات «اعلان الدوحة 2015» والذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC خلال الفترة من 7 إلى 9 أكتوبر 2019 بمقر الأمم المتحدة في فيينا.

وتم من خلاله مناقشة عدة بنود موضوعية ذات صلة ببرنامج التعليم من اجل العدالة E4J، وهو أحد البرامج الصادرة في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي أقيم في الدوحة في إبريل عام 2015 والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها رقم (174/70) والذي يهدف إلى منع الجريمة وتكريس سيادة القانون في جميع مستويات التعليم بهدف تثقيف الأطفال والشباب ضمن البرنامج العالمي لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية، مع وضع التعليم في صميم الجهود الوقائية التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء مجتمعات قوية ومرنة في إطار الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

واستهدف المؤتمر تزويد المجتمع الدولي بفرصة لمناقشة السبل والوسائل الملائمة لتعزيز التعليم نحو سيادة القانون من خلال مناهج تعليمية متنوعة ومبتكرة، مع تسليط الضوء على أهمية تثقيف الأطفال والشباب بأهمية سيادة القانون لجعل العالم أكثر أماناً ، وخلق فرص لتبادل الممارسات الجيدة بين المشاركين مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مشتركة من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً وتنوعاً لتعزيز التعليم بشأن سيادة القانون ودعم تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى تمكين المعلمين من دمج التدريس في مجال سيادة القانون في المناهج الدراسية والفصول الدراسية في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية.

د- إعداد دراسة جائزة مجلس التعاون للتميز في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد:

قامت الهيئة «نزاهة» بإعداد دراسة لمشروع جائزة مجلس التعاون للتميز في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ويأتي هذا المشروع تفعيلا للأهداف السامية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطبيقاً لما تضمنته المادة الرابعة من نظامه الأساسي بشأن تكريس الاهتمام بالتقدم العلمي في كافة المجالات وتشجيعاً للبحوث والدراسات المُقدمة من المهتمين بقضايا الفساد والنزاهة وتعزيز الشفافية في جميع دوله، وتقديراً لجهود المستشارين والمتخصصين من منسوبي الأجهزة المعنية بدول المجلس.

وبناءً على الدراسة المقدمة من دولة الكويت ضمن أعمال لجنة المختصين من الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، تم اعداد دراسة تفصيلية للمشروع وتضمينه في جدول أعمال اللجنة في الاجتماع الثالث عشر للجنة المختصين والذي عقد بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض في 24 يوليو 2019.

ب- في مجال البحوث والدراسات:

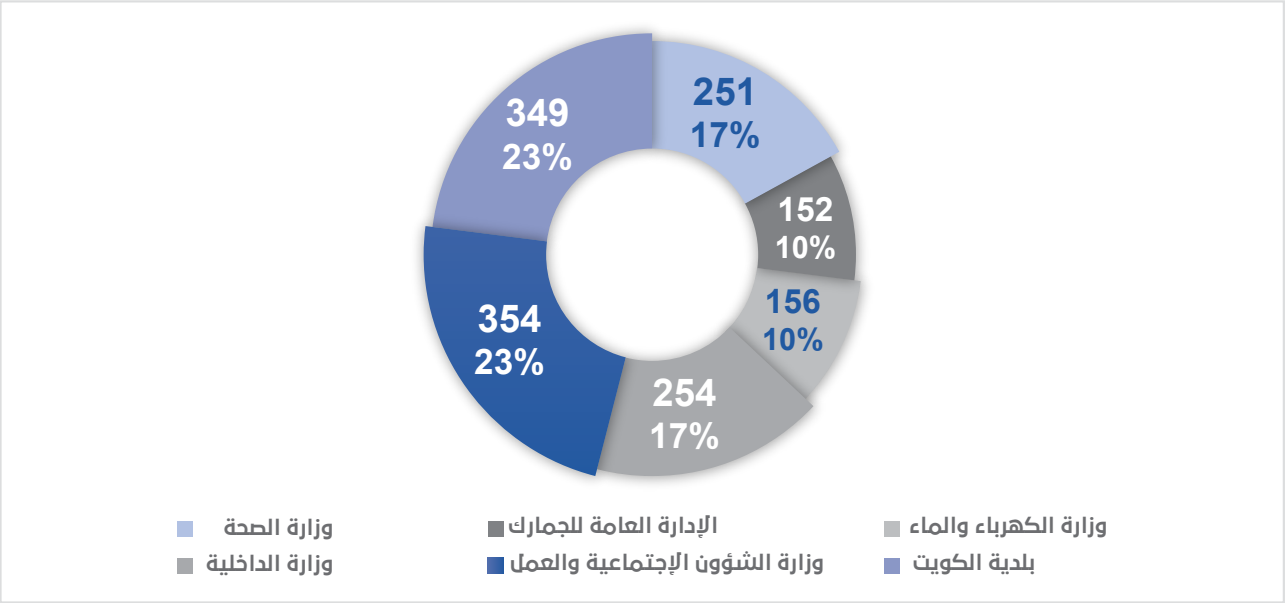
• دراسة الرشوة وأشكالها ومدى انتشارها في دولة الكويت:

قامت الهيئة «نزاهة» بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ممثلاً بإدارة الاقتصاد التقني بإجراء دراسة حول «جرائم الرشوة ومدى انتشارها في دولة الكويت»، حيث تعتبر ظاهرة الرشوة واحدة من أهم ظواهر الفساد في المجتمعات والتي تؤثر سلباً على تطور ونمو الدول. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بمعرفة جرائم الرشوة بأشكالها المختلفة ومحاولة الكشف عن مدى انتشارها في المجتمع الكويتي. واحتوت الدراسة على سبعة مهام وهي: نظرة عامة على ظاهرة الرشوة في المجتمع الكويتي، ومراجعة وتقييم التشريعات والقوانين المتعلقة بجرائم الرشوة في دولة الكويت، وتقييم القانون رقم (31) لسنة 1970 من حيث مواطن الخلل والقصور، ودراسة الاتجاهات الدولية الحديثة لمكافحة جرائم الرشوة، ومن ثم تم تقديم اقتراح بإعادة صياغة بعض مواد قانون الجزاء المتعلقة بجرائم الرشوة وإضافة مواد أخرى ضرورية، وتم استطلاع رأي ثلاث عينات للمجتمع الكويتي عن مدى انتشار ظاهرة الرشوة في دولة الكويت (مراجعي الجهات الحكومية، والمجتمع الكويتي، ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي)، وأخيراً تم تقديم التوصيات بناءً على نتائج هذه الدراسة، وقد تم الاستناد في هذا التقرير على نتائج العينة الأولى وهي عينة المراجعين للجهات الحكومية الخدمية وذلك لأن استطلاع رأي المراجع الفعلي للجهات الخدمية كما جاء في العينة الأولى المختارة يعطي صورة واقعية لما يتعرض له المراجع أثناء حصوله على هذه الخدمات.

جاء ملخص نتائج عينة المراجعين في عدد من الجهات الحكومية الخدمية بشأن مدى انتشار ظاهرة الرشوة في دولة الكويت، حيث تم استطلاع آراء (1516) مراجع في بعض الجهات الحكومية الخدمية من خلال المقابلة الشخصية باستخدام استبانة ذكية مصممة على أجهزة لوحية، موزعة على الجهات والإدارات الحكومية التي اختارتها الهيئة «نزاهة» وذلك لتسليط الضوء على الجهات الحكومية التي تقدم الخدمات العامة للجمهور بشكل أكبر وهي كالتالي:

- وزارة الصحة (مكتب العلاج بالخارج، المجلس الطبي، التقاعد الطبي، فحص العمالة).
- وزارة الكهرباء والماء (قطاع شؤون المستهلكين).
- وزارة الداخلية (الإدارة العامة للمرور، الإدارة العامة للهجرة).
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (تصاريح العمل، الإقامات).
- بلدية الكويت (تراخيص المباني، الرقابة على الأغذية، الرقابة والتفتيش، الرقابة على المتجولين).
- الإدارة العامة للجمارك (إدارة الجمرك الجوي، إدارة الجمرك البري، إدارة جمرك الموانئ).

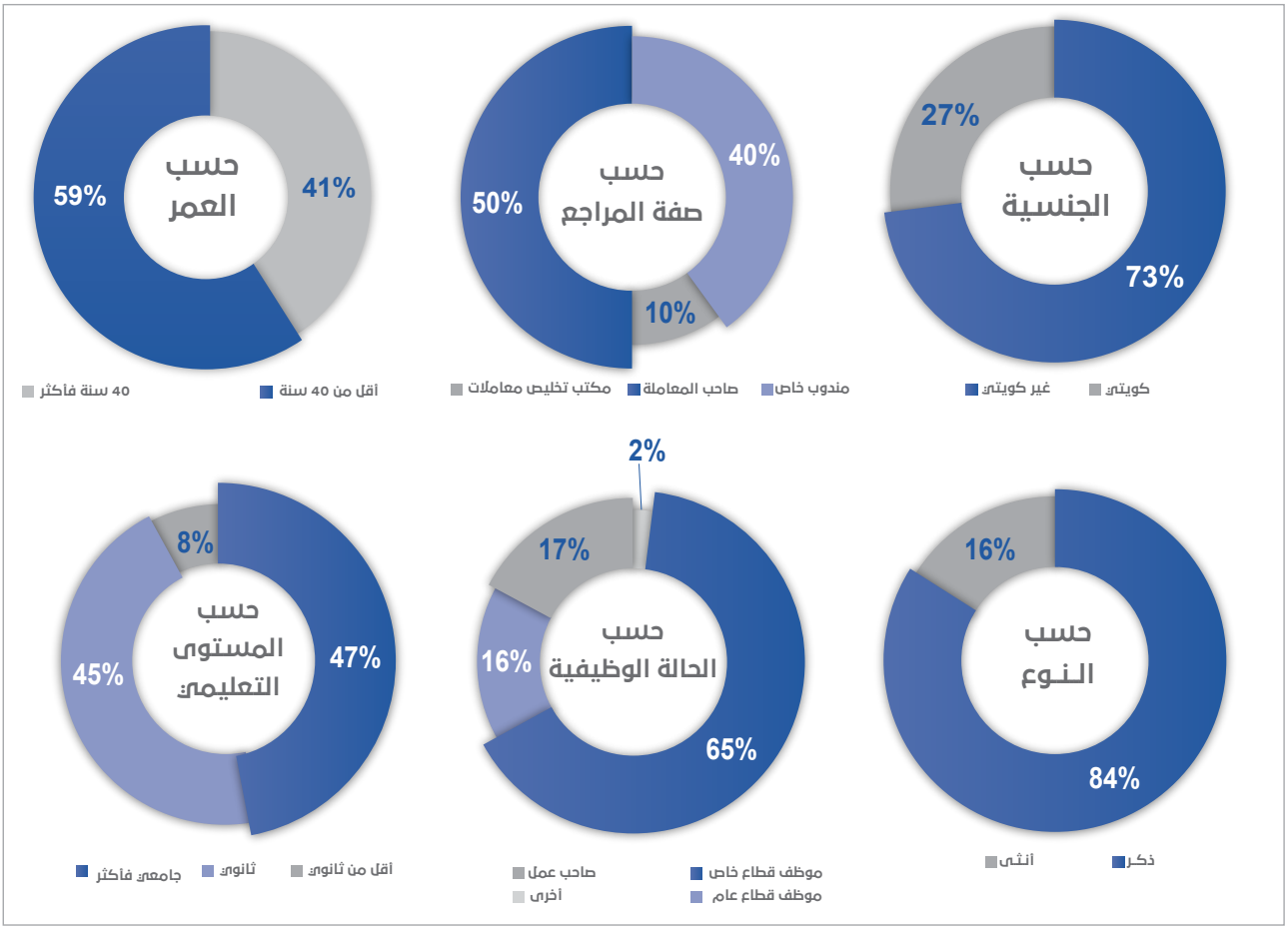
1 - توزيع استجابات المراجعين في الجهات الحكومية:



الشكل رقم (31) التوزيع العددي والنسبي لعينة المراجعين في الجهات الحكومية

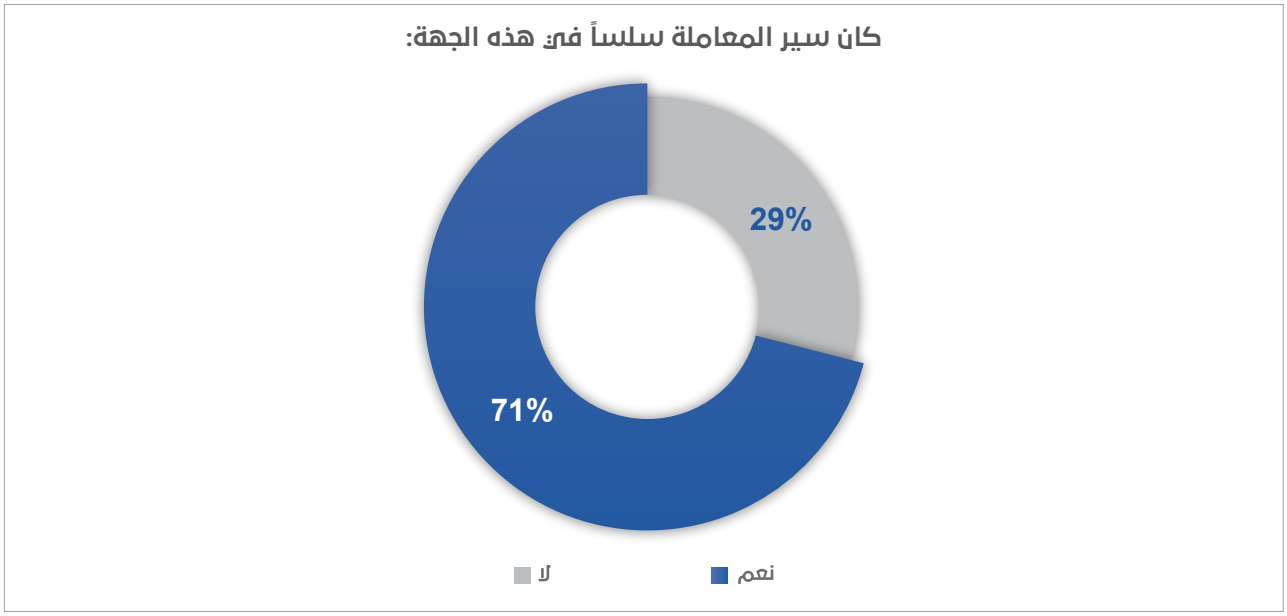
ملاحظة: حجم عينة المراجعين 1516 مراجع

2 - التوزيع النسبي للخصائص الديموغرافية لعينة المراجعين:

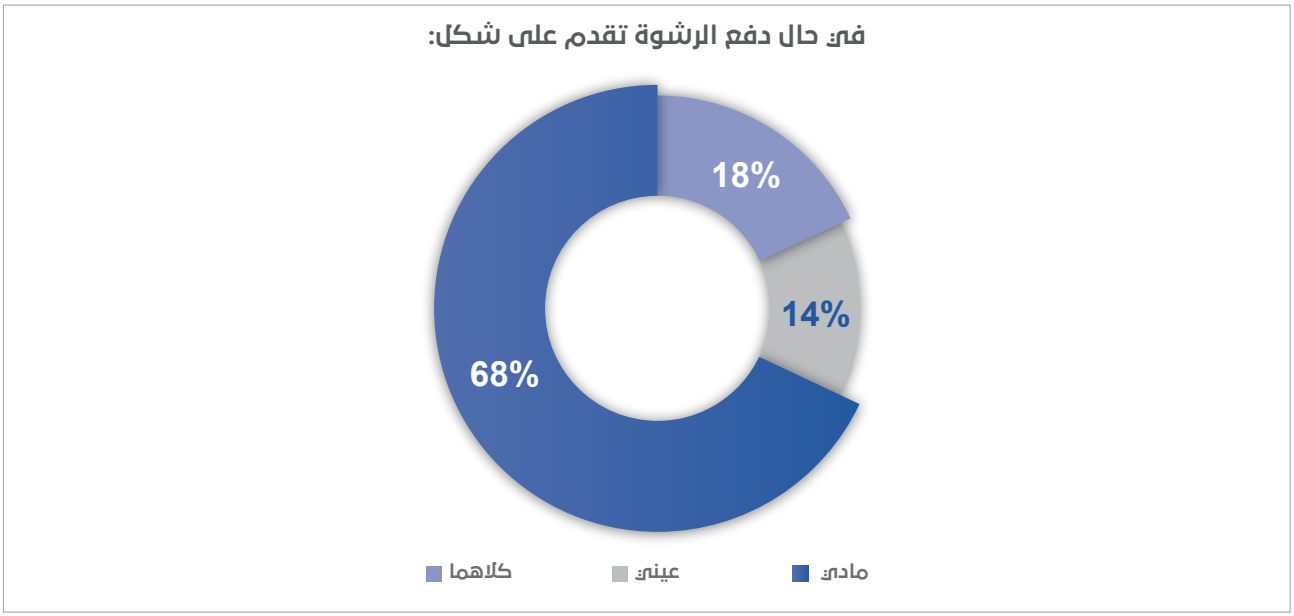


الشكل رقم (32) التوزيع النسبي للخصائص الديموغرافية لعينة المراجعين

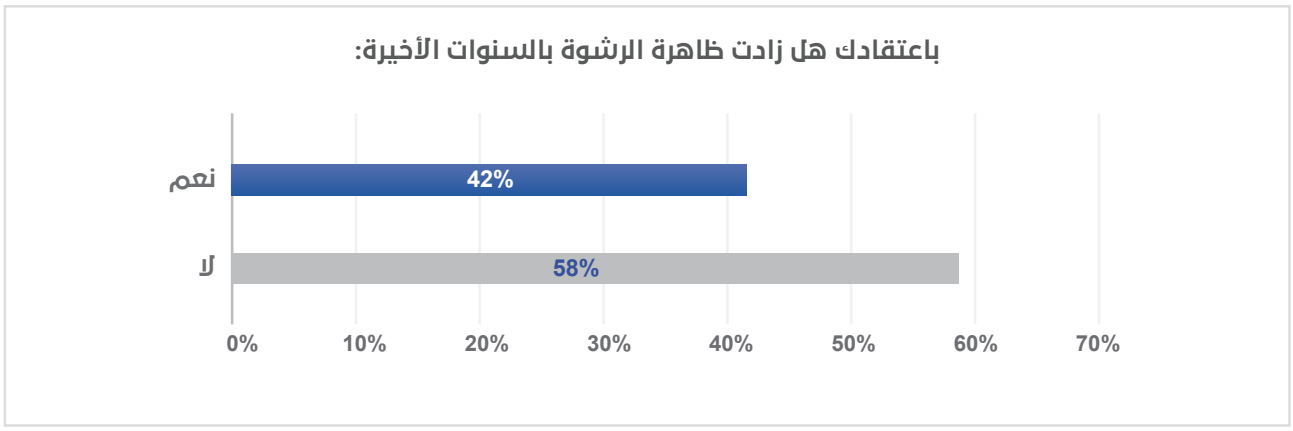
3 - آراء المراجعين بصفة عامة لجميع الجهات:



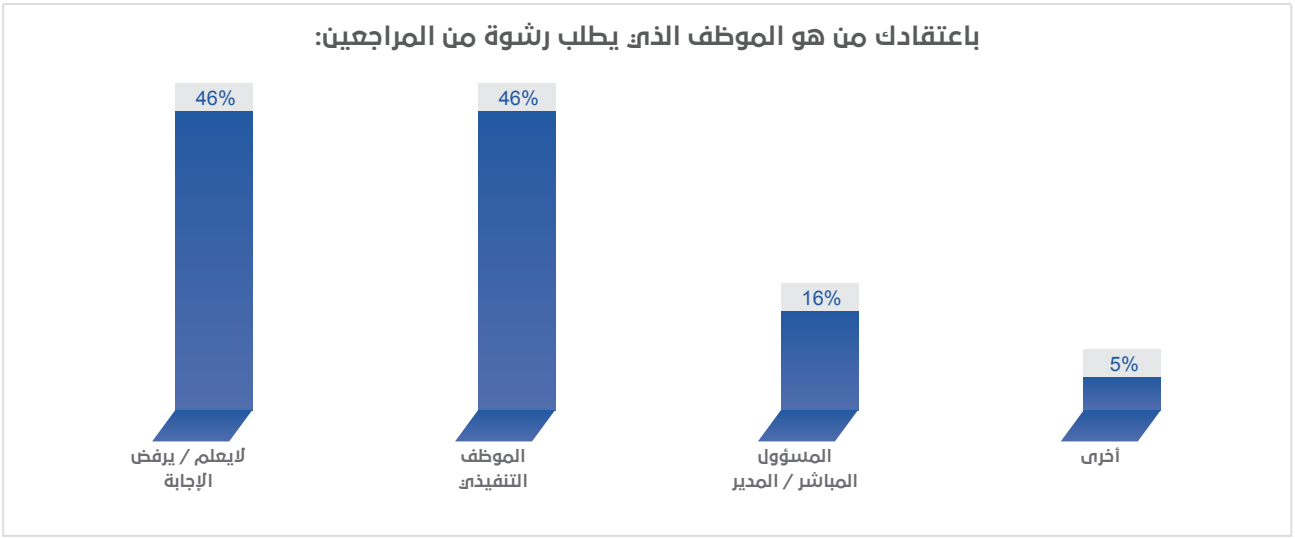
الشكل رقم (33) نسبة سلاسة سير المعاملة في الجهة



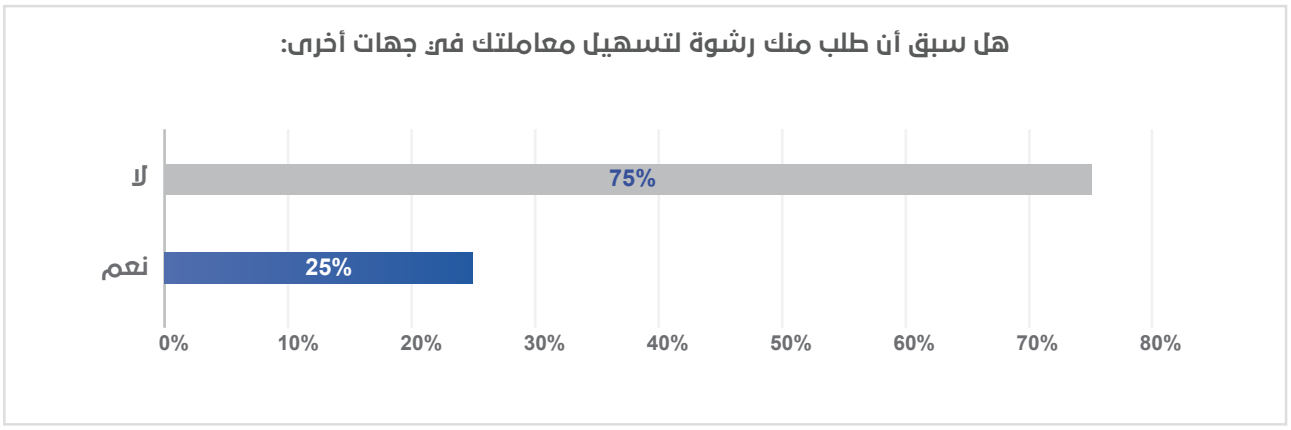
الشكل رقم (34) نسبة أنواع الرشاوي المقدمة



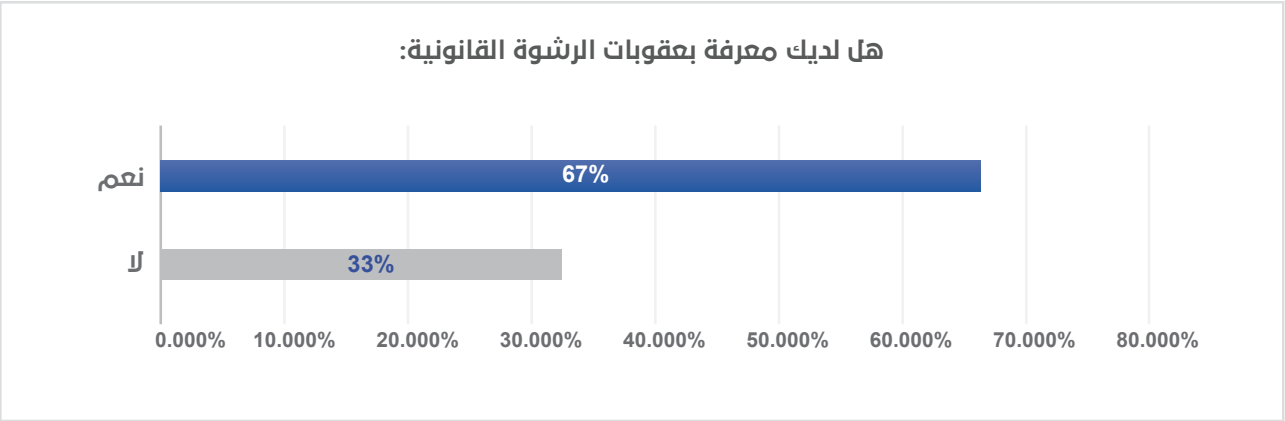
الشكل رقم (35) نسبة الاعتقاد بازدياد ظاهرة الرشوة خلال السنوات الأخيرة



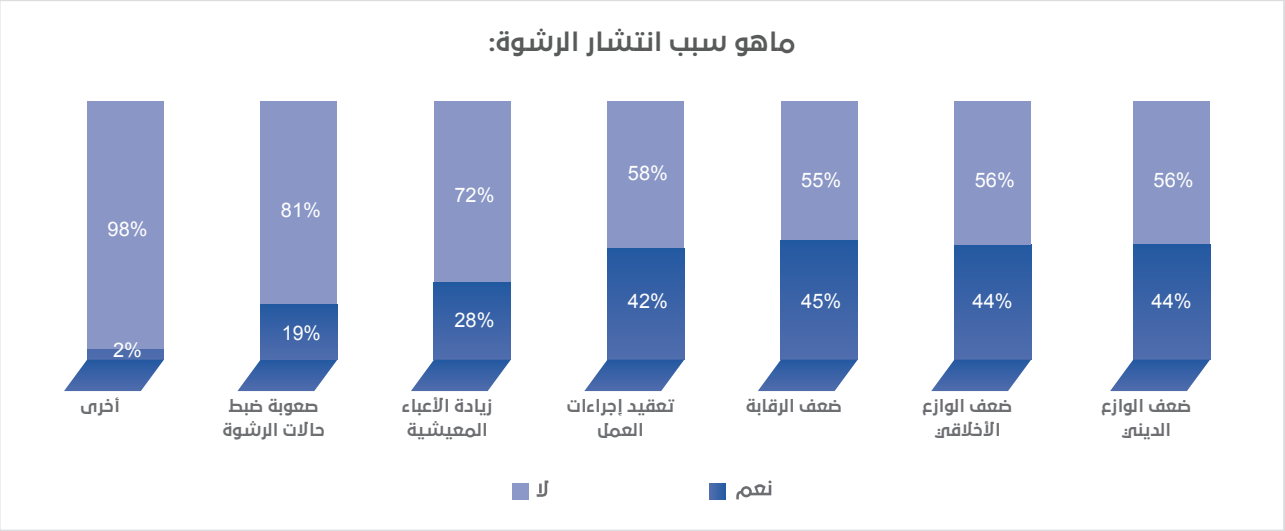
الشكل رقم (36) نسبة الاعتقاد بمن هو الموظف الذي يطلب رشوة



الشكل رقم (37) نسبة طلب الرشوة لتسهيل المعاملة في جهات أخرى

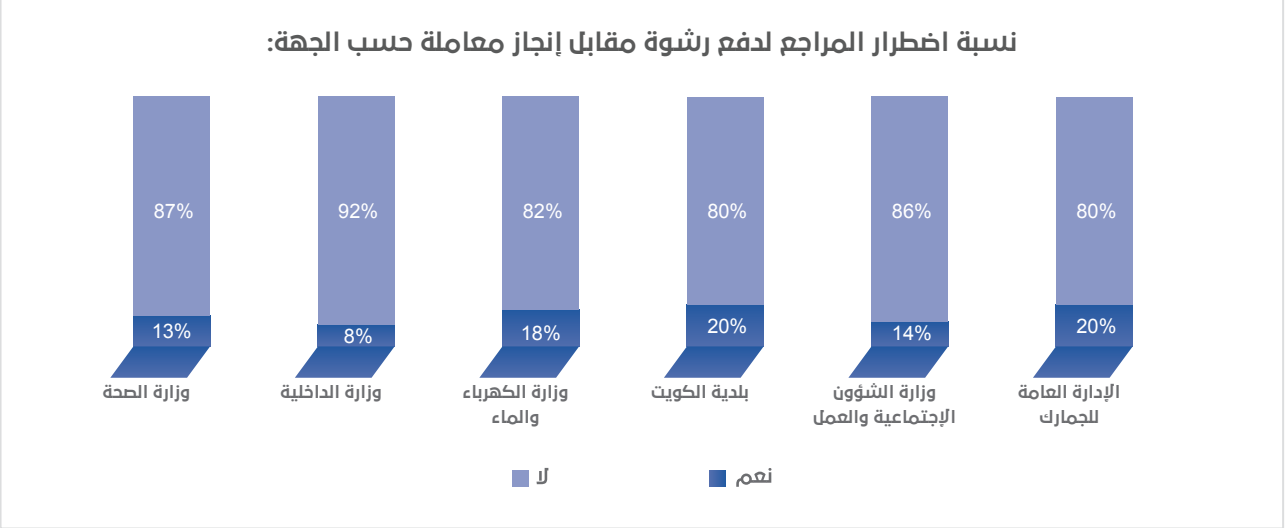


الشكل رقم (38) نسبة المعرفة بعقوبات الرشوة القانونية

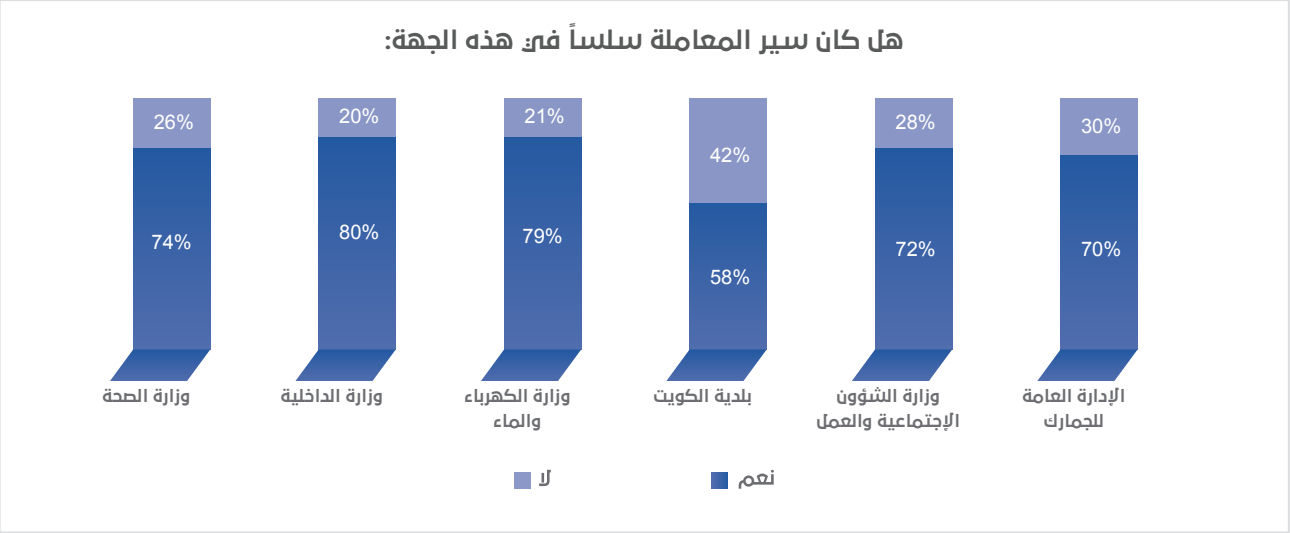


الشكل رقم (39) نسبة أسباب انتشار الرشوة

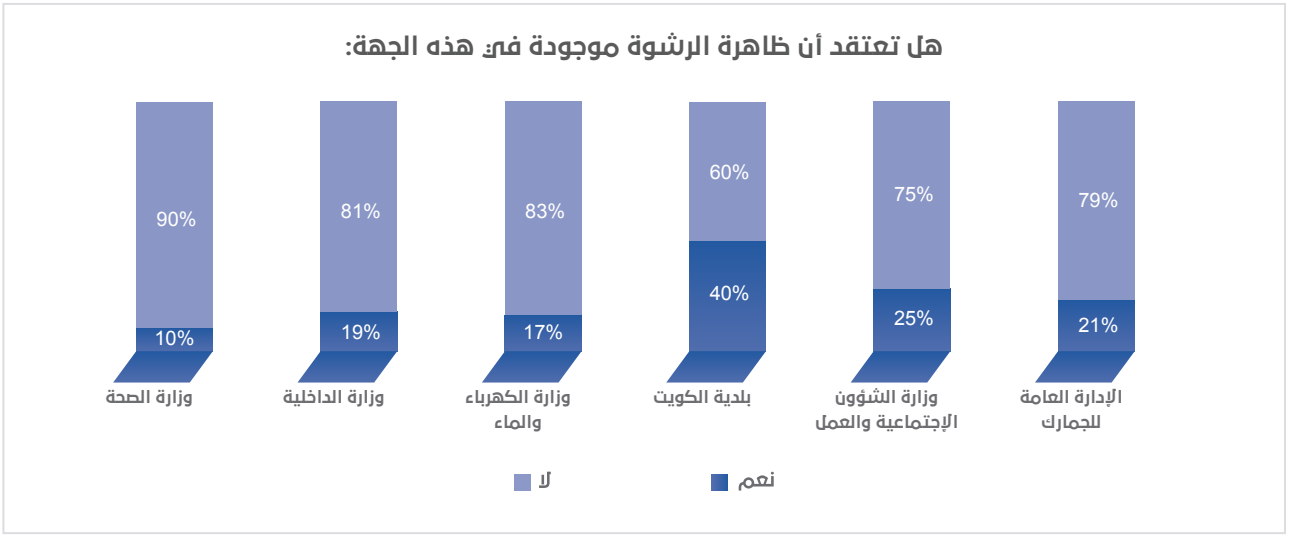
4 - آراء المراجعين حسب الجهة الحكومية:



الشكل رقم (40) نسبة اضطرار المراجع لدفع الرشوة مقابل إنجاز معاملة حسب الجهة



الشكل رقم (41) نسبة سلاسة سير المعاملة حسب الجهة

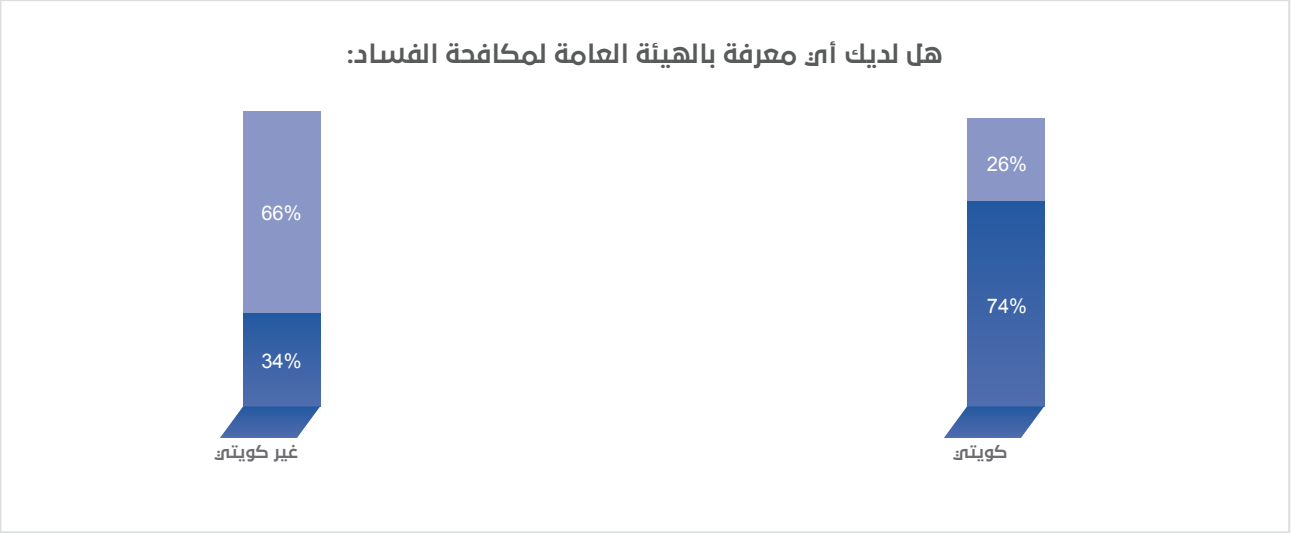


الشكل رقم (42) نسبة انتشار ظاهرة الرشوة حسب الجهة

5 - آراء المراجعين حسب الجنسية:

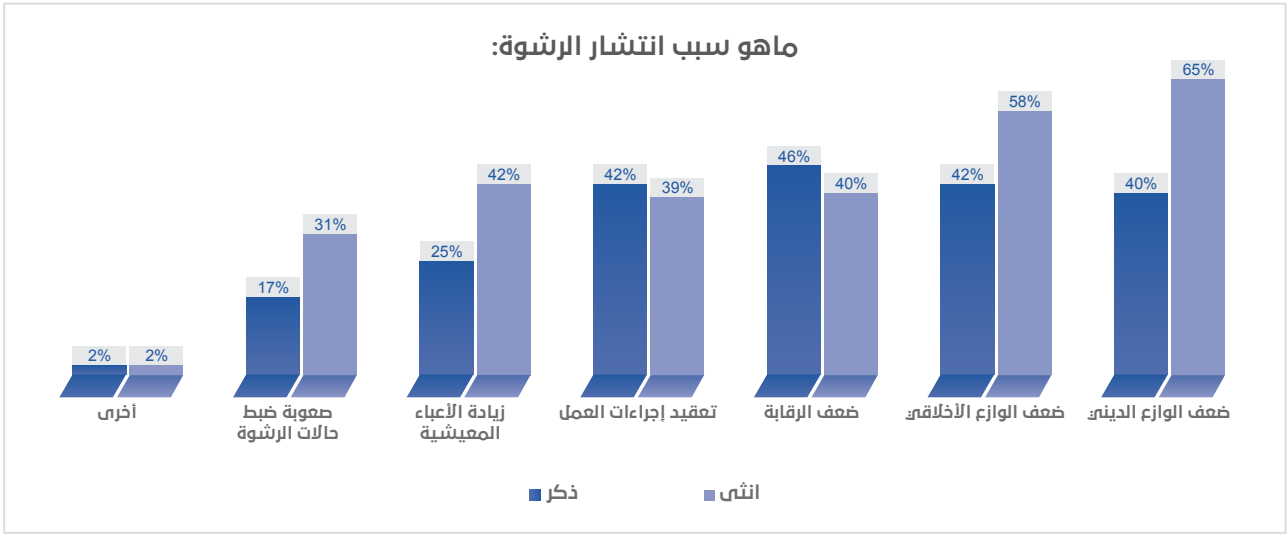


الشكل رقم (43) نسبة الاعتقاد بأن وجود العمالة الأجنبية له دور في انتشار الرشوة



الشكل رقم (44) نسبة المعرفة بوجود الهيئة «نزاهة» حسب الجنسية

6 - آراء المراجعين حسب النوع:

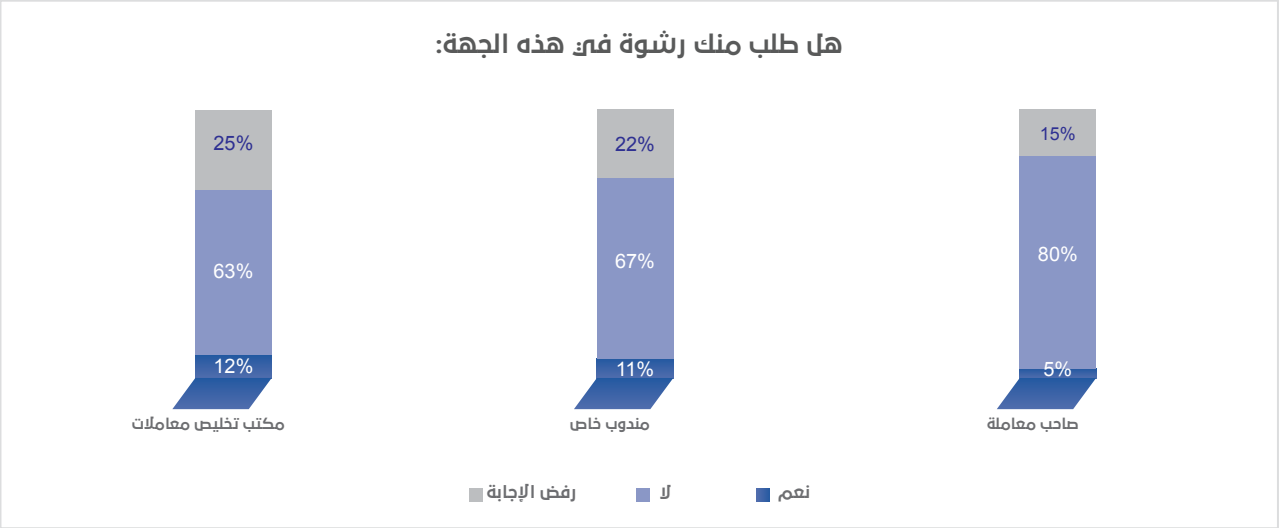


الشكل رقم (45) نسبة سبب انتشار ظاهرة الرشوة حسب النوع



الشكل رقم (46) نسبة المعرفة بعقوبات الرشوة القانونية حسب النوع

7 - آراء المراجعين حسب صفة المراجع:



الشكل رقم (47) نسبة طلب الرشوة في الجهة حسب صفة المراجع

- **التوصيات الخاصة بمكافحة جرائم الرشوة:**

1. تفعيل مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى الدولة لتحقيق أهدافها وتحديد مؤشرات أداء لمتابعة تحقيق تلك الأهداف.
2. إلزام المؤسسات والهيئات بإصدار سياسة الجهة أو المؤسسة لمكافحة الفساد وخصوصا الرشوة، واتخاذ خطوات عملية داخلية من ضمنها العقوبات الداخلية بالإضافة إلى إنشاء وحدة شكاوى العملاء في كل مؤسسة وتفعيلها وربطها بالهيئة العامة لمكافحة الفساد، وإصدار أنظمة عن سلوكيات وأخلاق العمل ومراقبة السلوك الوظيفي. كما ورد في جميع مبادرات الأولوية رقم (3) من الاستراتيجية الوطنية وهي النزاهة في أداء الوظيفة العامة، المحور الأول القطاع العام.
3. تعديل القوانين الخاصة بجرائم الرشوة والفساد لتشمل موظفي القطاع الخاص وموظفي القطاع الأهلي وموظفي المؤسسات الخيرية والمبرات وموظفي الهيئات الدبلوماسية والشركات الأجنبية والشخصيات الاعتبارية.
4. تفعيل قانون لحماية المبلغين وضمان سرية بياناتهم وقانون لمكافأة المبلغين خصوصاً في الجرائم التي تسبب خسائر كبيرة للدولة.
5. دراسة موضوع حجز الأموال المشتبه فيها بدون إدانة جنائية في حال عدم الإدانة لأسباب إجرائية أخرى ويجب إيجاد آلية واضحة لتطبيق مثل هذا القانون بعيداً عن التعسف.
6. تعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات للوقاية من جرائم الرشوة والحد منها من خلال تكثيف نظام الرقابة المتخصصة في العمل. وأيضا وضع رقابة متعددة الجهات والأطراف خاصة على المشاريع ذات المبالغ الضخمة.
7. تطوير بيئة عمل تساعد على الحد من جرائم الرشوة من خلال:

- تخصيص أماكن مفتوحة في المرافق التي تتعامل مع المراجعين بالإضافة إلى وضع كاميرات للمراقبة.

- تدوير الموظفين والمسؤولين في الأماكن الحساسة والأكثر قابلية لانتشار الرشوة.
- إنجاز المعاملات وفق لوائح واضحة وشفافة مع تبسيط الإجراءات وتحديد الزمن المستغرق لإنجاز المعاملة وإعلانها للجميع. كما جاء في المبادرة رقم (5.1) ورقم (5.3) من المحور الأول القطاع العام من الاستراتيجية الوطنية.
- إنجاز ودفع رسوم المعاملات إلكترونياً وعن بعد إن أمكن. كما جاء في المبادرة رقم (5.2) من المحور الأول القطاع العام من الاستراتيجية الوطنية.
- الحد من استخدام النقد الكاش خصوصا عند التعامل في السلع والخدمات الثمينة.
- وضع شروط وقواعد وضوابط واضحة وشفافة ومعلنة للاستثناءات.

8. إعداد مؤشر ترتيب المؤسسات والهيئات حسب مستوى انتشار الرشوة عن طريق استطلاع دوري مع الحرص على نشر تلك المعلومات حتى تكون المؤسسات على دراية بوضعها وتحاول تحسين ترتيبها من خلال اتخاذ إجراءات جدية لمكافحة الرشوة.

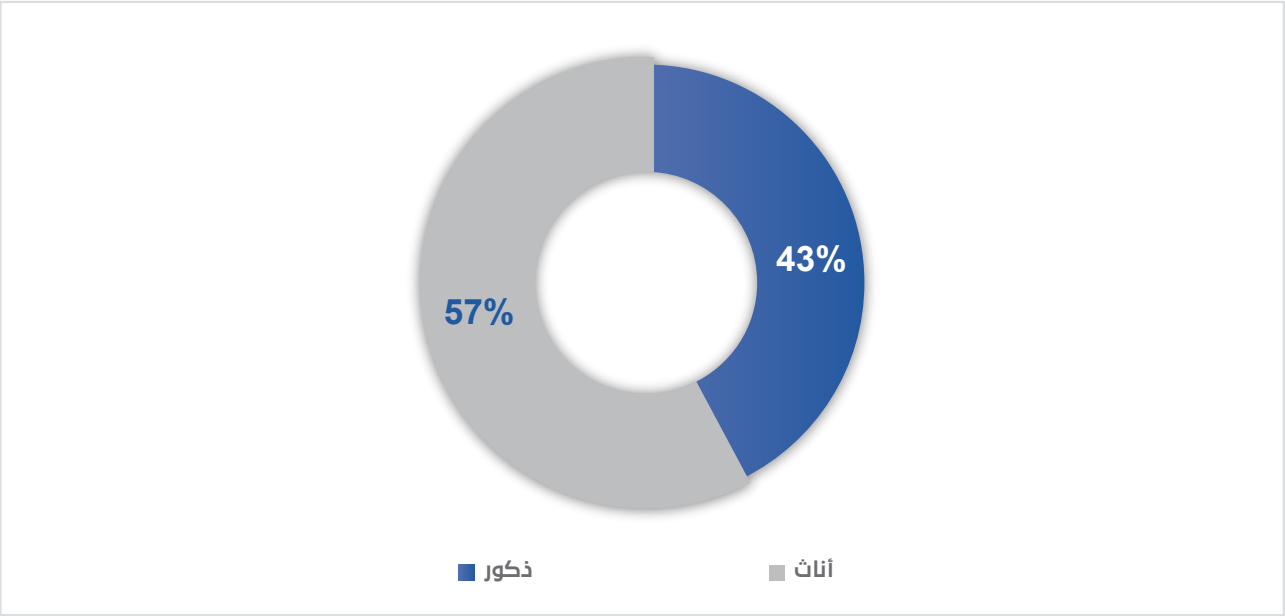
9. التوعية المجتمعية من خلال:

- توعية المجتمع بالتشريعات الخاصة بالرشوة بالإضافة إلى دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- تعزيز دور التربية والتعليم في تشكيل سلوكيات الفرد والمجتمع لتحميه من جرائم الرشوة.
- تعزيز دور الثقافة والإعلام في الوقاية من جريمة الرشوة من خلال توجيه وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والدينية لرفع ثقافة المجتمع بالنسبة لخطر جرائم الرشوة على الفرد والمجتمع والدولة بالإضافة إلى تقوية الوازع الديني.

• استطلاع رأي المواطن والمقيم في مكافحة الفساد:

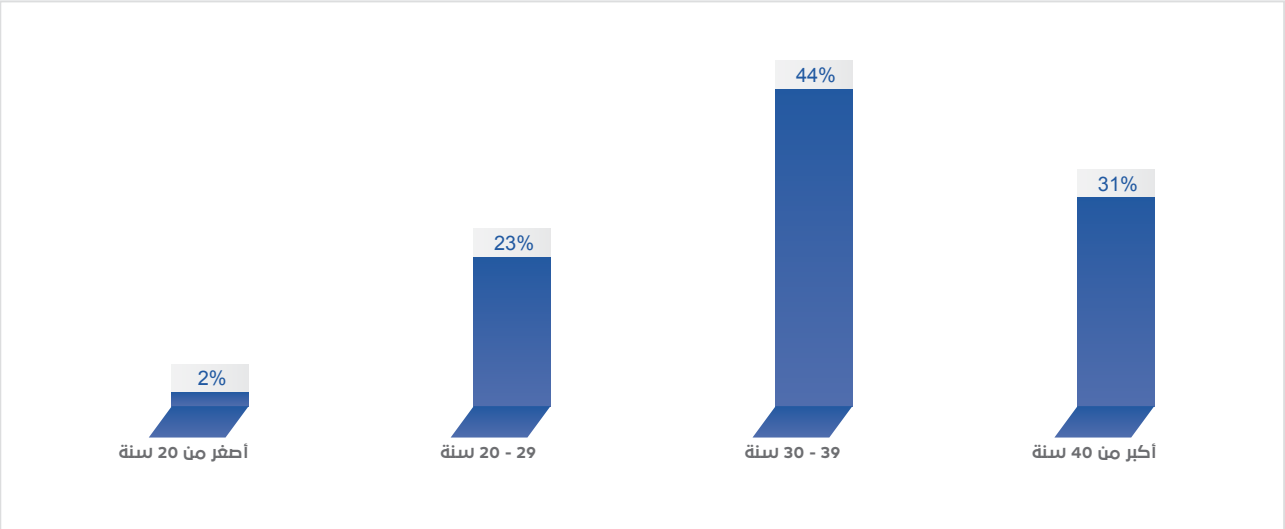
نظراً لأهمية قياس مدى تأثير أعمال الهيئة "نزاهة"، خاصة التوعوية منها، قامت الهيئة "نزاهة" أثناء مشاركتها في معرض الكويت الدولي للكتاب (44) باستطلاع رأي الزوار حول مدى إلمامهم بوجود استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومدى وعيهم بدورهم في مكافحة الفساد، وقياس سلوكهم في الإبلاغ عن حالات الفساد، ورأيهم في عملية الإبلاغ عن الفساد، وفيما يلي ملخص النتائج التي تم التوصل إليها:

1 - نوع المستطلعين (ذكر/أنثى):



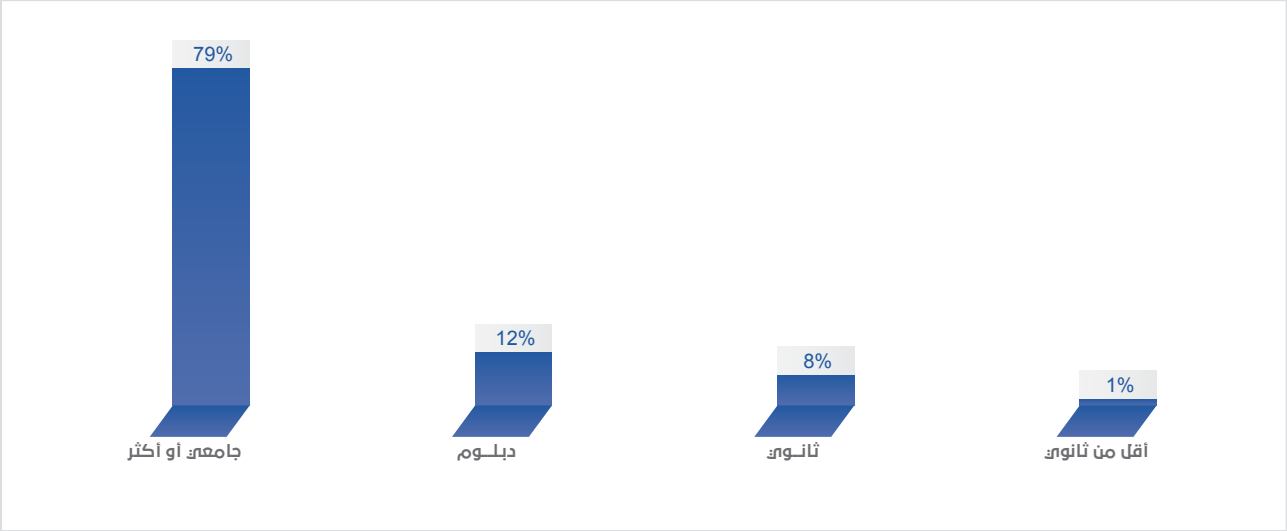
الشكل رقم (48) التوزيع النسبي لنوع المستطلعين في معرض الكتاب

2 - الفئة العمرية للمستطلعين:



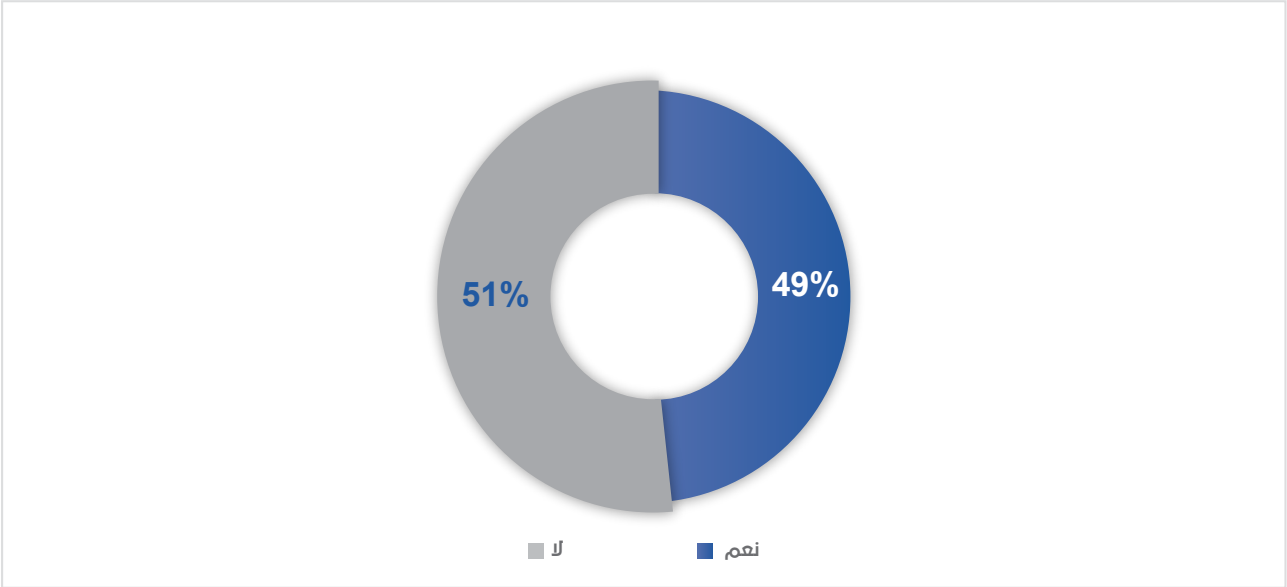
الشكل رقم (49) التوزيع النسبي للفئة العمرية للمستطلعين في معرض الكتاب

3 - المستوى التعليمي للمستطلعين:



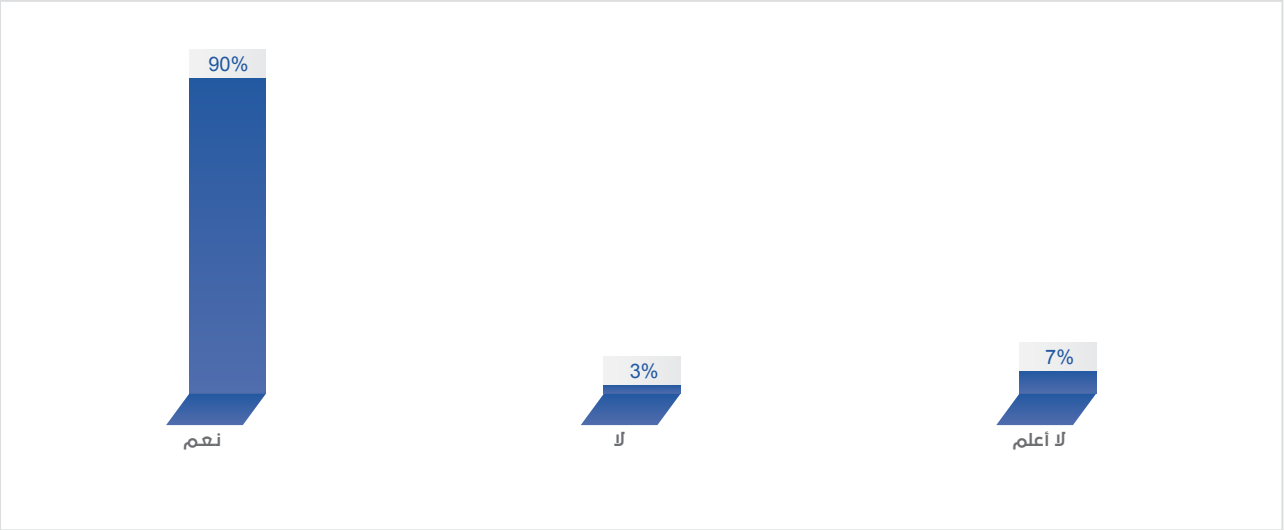
الشكل رقم (50) التوزيع النسبي للمستوى التعليمي للمستطلعين في معرض الكتاب

4 - مدى علم (المواطن/المقيم) بإطلاق الهيئة "نزاهة" لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في يناير 2019:



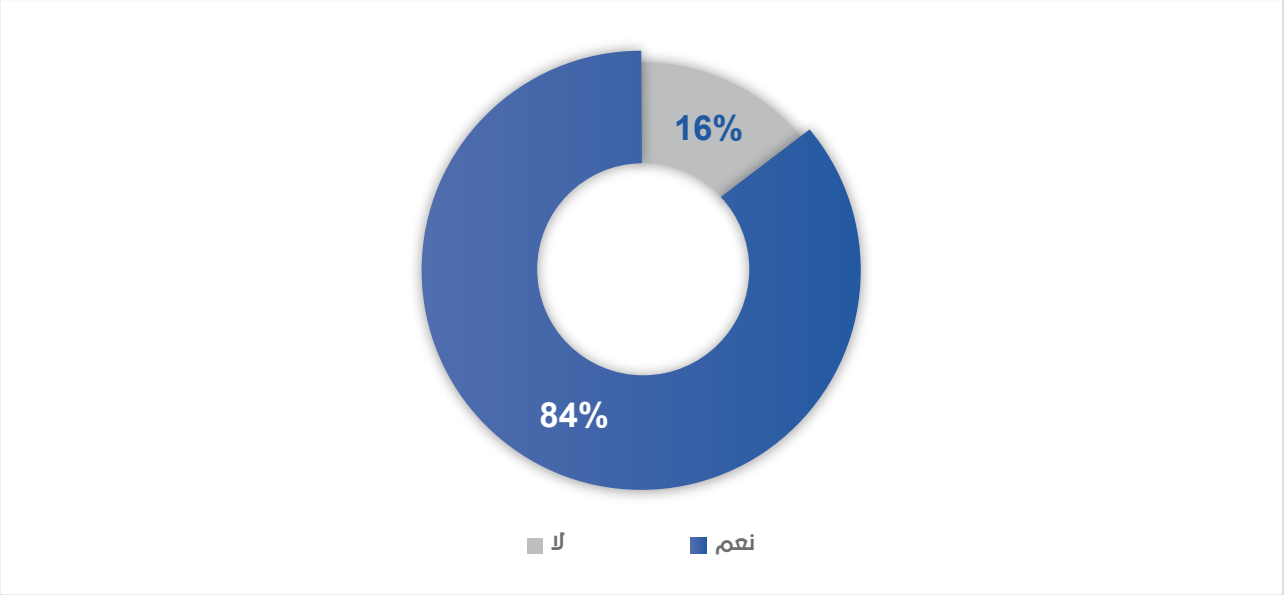
الشكل رقم (51) التوزيع النسبي لمدى علم المواطن والمقيم بإطلاق الهيئة «نزاهة» الاستراتيجية الوطنية

5 - اعتقاد (المواطن/المقيم) بأهمية مشاركته في مكافحة الفساد:



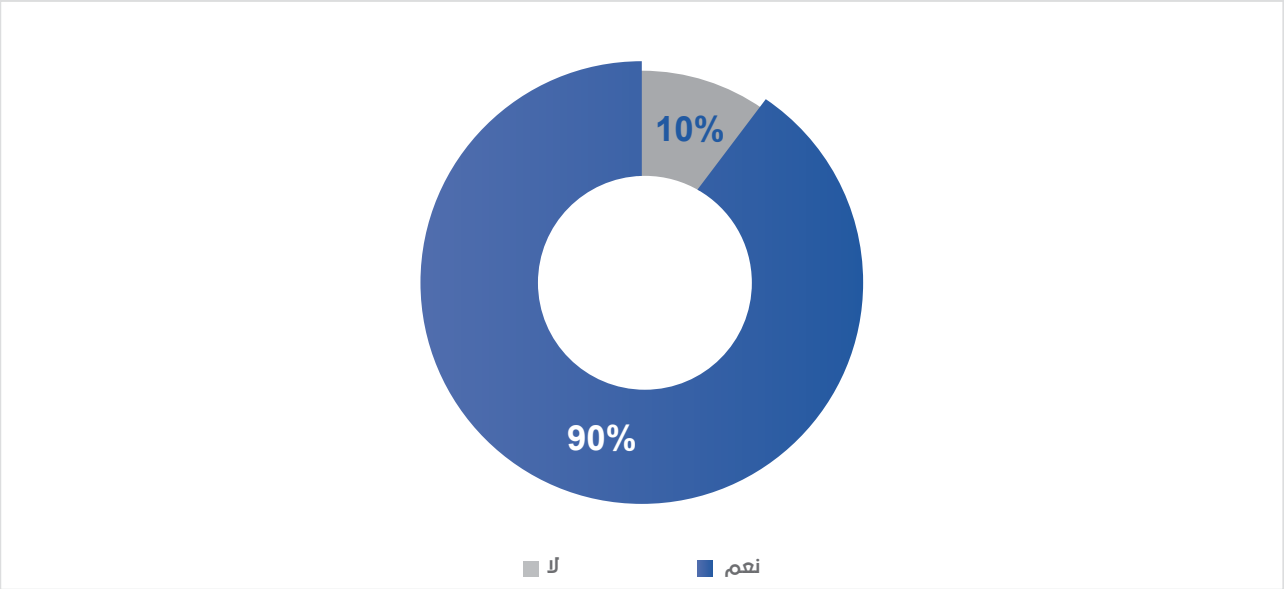
الشكل رقم (52) التوزيع النسبي لاعتقاد المواطن والمقيم بأهمية مشاركته في مكافحة الفساد

6 - التبليغ في حال كان الشخص شاهداً على فعل فساد:



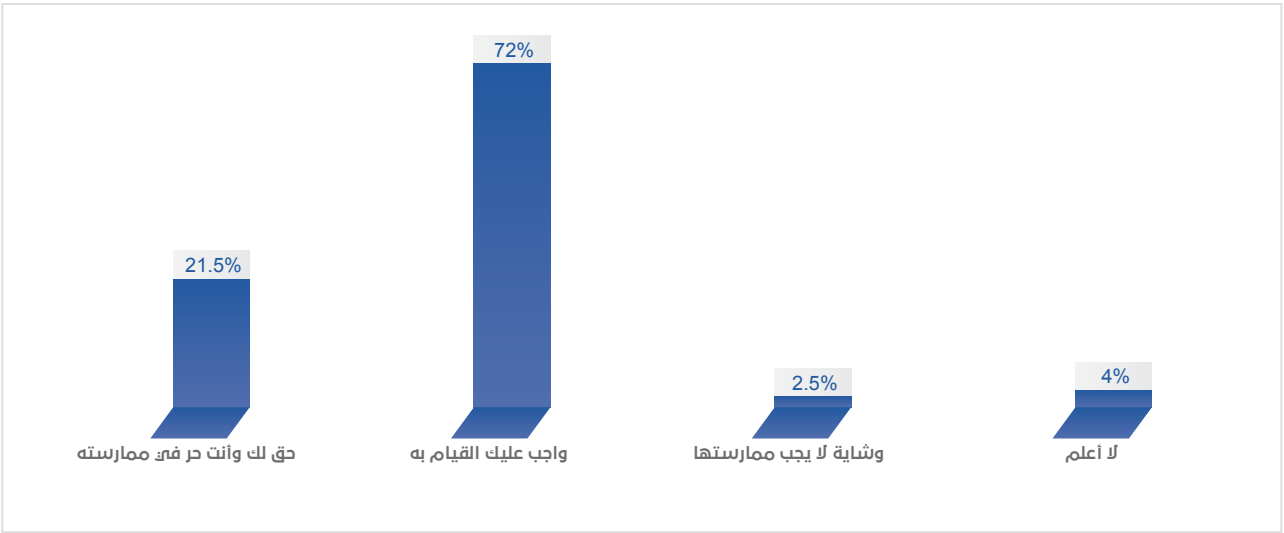
الشكل رقم (53) التوزيع النسبي للتبليغ في حال الشهود على فعل فساد

7 - التبليغ في حال كان الشخص ضحيةً لفعل فساد:



الشكل رقم (54) التوزيع النسبي للتبليغ في حال تعرض الشخص لفعل فساد

8 - رأي (المواطن/المقيم) في الإبلاغ عن الفساد:



الشكل رقم (55) التوزيع النسبي لرأي (المواطن/المقيم) في الإبلاغ عن الفساد

• الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2019:

تنفيذا لاختصاص الهيئة "نزاهة" الوارد في قانونها بمتابعة المؤشرات الدولية المعنية بالفساد فإن الهيئة "نزاهة" وعلى مدى سنوات متتالية تقوم بمتابعة ودراسة وتحليل مؤشر مدركات الفساد corruption per-ception index-**CPI** لفهم طريقة احتساب النتائج الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بما في ذلك تحليل مصادر التقييم وطرق تجميع البيانات وتفاصيل ترتيب دولة الكويت وفقاً لمقياس مؤشر مدركات الفساد.

وقد أصدرت "نزاهة" تقريرها الذي ينطوي على تحليل لنتيجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2019 والتوصيات المبنية على أساس دراسة التدابير الوقائية ذات الصلة بالمؤشر والتي من شانها ان تساهم في تحسين مستويات الأداء في مؤشر مدركات الفساد.

أصدرت منظمة الشفافية الدولية في 23 يناير 2020 (فترة لاحقه عن المدى الذي يغطيه التقرير) نتائج مؤشر مُدركات الفساد العالمي عن العام 2019، والذي جاء فيه ترتيب دولة الكويت 85 عالمياً من أصل 180 دولة (وذلك بتراجع 7 مراتب عن العام الماضي)، وبمجموع درجات 40 من أصل 100 درجة (وذلك بتراجع درجة واحدة فقط)، كما جاء ترتيب دولة الكويت في المرتبة التاسعة عربياً احتلت المرتبة الأخيرة وخليجياً.

تعريف بمؤشر مُدركات الفساد:

مؤشر مُدركات الفساد يصدر عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً منذ العام 1995؛ وهي جهة غير ربحية مركزها برلين في ألمانيا. يتناول المؤشر الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري. يقيس المؤشر مُدركات الفساد في القطاع العام – أي الصورة الذهنية عند الخُبراء والتنفيذيين الإشرافيين في الشركات – وذلك لتعذر قياس الفساد مُباشرة بناءً على بيانات صلبة.

يعتمد حساب مؤشر مُدركات الفساد على درجات (13) مصدر (مؤشر فرعي) بحد أقصى من مؤسسات عالمية مُتخصصة، بعضها تجاري والبعض الآخر غير ذلك. يرصد كل مصدر نتيجة كل دولة في جوانب مُحددة من الفساد يستهدفها، ثم يُرتب دول العالم من الأفضل إلى الأسوأ. يشترط إدراج أي دولة في مؤشر مُدركات الفساد أن يتوفّر عنها نتائج من ثلاثة مصادر على الأقل. بالنسبة للكويت، يستند تصنيفها إلى (6) مصادر، وهي:

1 - المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF استطلاع رأي التنفيذيين).

2 - دليل بيرتلمسان للتحول (BF).

3 - تصنيفات مخاطر الدول (GI).

4 - المُرشد الدولي لمخاطر الدول (PRS).

5 - خدمة مخاطر الدول (EIU).

6 - التنوع الديمقراطي (V-DEM).

وتعتمد المصادر في نتائجها على أحداث وتقارير منشورة خلال سنتين سابقتين على الأقل. أما أدوات القياس التي تستخدمها تلك المصادر فهي نوعين:

- استطلاعات رأي التنفيذيين الإشرافيين في القطاع الخاص.
- تقييم الخبراء الأجانب والمحليين.

يقيس مؤشر مدركات الفساد إحدى عشر (11) وجهاً فقط من أوجه الفساد، وهي:

1 - الرشوة.

2 - استخدام المسؤولين مناصبهم العامة لأغراض خاصة.

3 - البيروقراطية الزائدة التي تزيد من فرص الفساد.

4 - فعالية الأحكام القضائية بحق المسؤولين الفاسدين.

5 - الحماية القانونية للمُبلغين.

6 - تحويل المال بشكل غير قانوني لأفراد أو جماعات أو مؤسسات.

7 - قدرة الحكومة على احتواء الفساد في القطاع العام.

8 - اعتماد المُحاباة والمحسوبية في التعيينات.

9 - كفاية قوانين الإفصاح المالي ومنع تعارض المصالح.

10 - سيطرة مصالح فئة صغيرة على الدولة.

11 - اتاحة المعلومات حول الشأن العام للمجتمع المدني.

كذلك حددت منظمة الشفافية الدولية تسعة (9) تشريعات وسياسات عامة يقيسها مؤشر مُدركات الفساد، وهي:

1 - الإفصاح المالي وحظر تعارض المصالح.

2 - حق المجتمع المدني بالإطلاع على معلومات الشأن العام.

3 - الحماية القانونية للمُبلغين.

4 - مدونات السلوك الوظيفي.

5 - التعيينات والتوظيف والترقيات في المناصب العامة.

6 - شفافية نظام المشتريات العامة.

7 - التدقيق على الإنفاق العام.

8 - إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

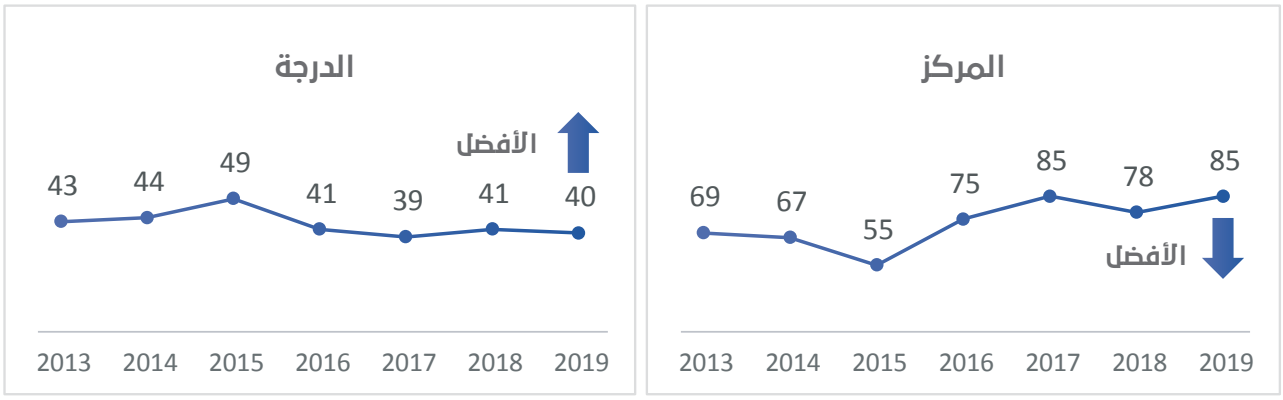
9 - تمويل الأفراد والمجموعات والمؤسسات والأحزاب.

وقد حصلت دولة الكويت على درجة (40)، وحلت في المرتبة (85) على سلم الترتيب الذي ضم (180) دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، كما تجدر الإشارة إلى أن تغيّر الدرجة بمقدار مُعيّن لا يُصاحبه بالضرورة تغيّر في المركز بنفس المقدار كما هو موضح بالجدول أدناه:

الجدول رقم (3) علاقة تغير الدرجة مع تغير المركز

السنة	الدرجة	تغير الدرجة	المركز	تغير المركز
2017	39	تراجع 2	85	تراجع 10
2018	41	تحسن 2	78	تحسن 7
2019	40	تراجع 1	85	تراجع 7

يرصد الشكل التالي تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مُدركات الفساد من العام 2013 حتى العام 2019:



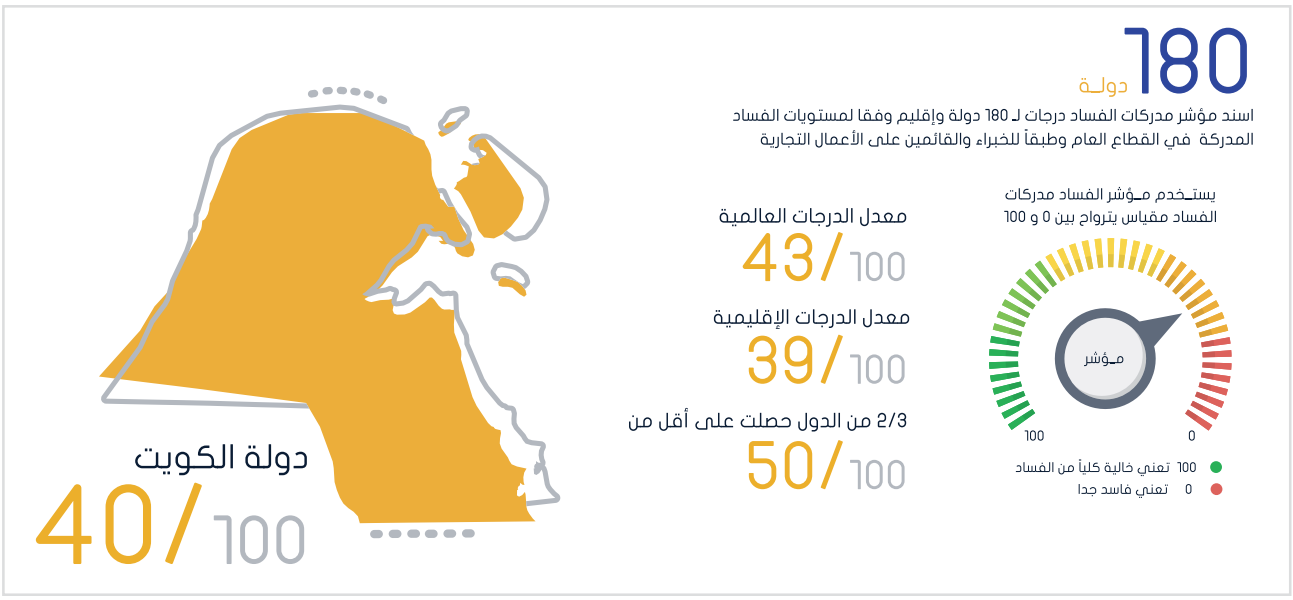
الشكل رقم (56) تطور درجات وترتيب دولة الكويت عالمياً في مؤشر مُدركات الفساد من العام 2013 إلى 2019

لتحليل نتيجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد، لا بُد من تحليل نتائجها في المصادر (المؤشرات الفرعية) المكونة؛ فدرجة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد هي عبارة عن متوسط حسابي لدرجاتها في المصادر الستة.

يعرض الجدول التالي درجات دولة الكويت في المصادر الستة (الدرجة من 100) في مؤشر مُدركات الفساد لعامي 2018 و2019، ويُلاحظ تحسن دولة الكويت في تقييم «دليل بيرتلسمان للتحول» وتراجعها في «استطلاع رأي التنفيذيين» و«التنوع الديمقراطي».

الجدول رقم (4) مقارنة نتائج دولة الكويت في مصادر مؤشر مدركات الفساد لعامي 2018 و2019

المصدر (المؤشرات الفرعية)	2018 (من 100)	2019 (من 100)	التغير
استطلاع رأي التنفيذيين (WEF)	56	48	تراجع 8
دليل بيرتلمسان للتحول (BF)	33	41	تحسن 8
تصنيفات مخاطر الدول (GI)	35	35	لا تغيير
المُرشد الدولي لمخاطر الدول (PRS)	41	41	لا تغيير
خدمة مخاطر الدول (EIU)	37	37	لا تغيير
التنوع الديمقراطي (V-DEM)	46	41	تراجع 5



الشكل رقم (57) بيانات من تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2019

هذا وقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية توصياتها للدول عامةً؛ بهدف تحسين مراكزها على مؤشر مدركات الفساد العامة، وهي على النحو التالي:

1 - أهمية تقوية الجهات الحكومية، وتعزيز دور الاجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام، فالفساد في القطاع العام يساهم في تراجع أداء المؤسسات الديموقراطية.

2 - يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهد لسد الفجوة بين تشريعات محاربة الفساد وبين إنفاذ وتطبيق القوانين والتشريعات.

3 - السيطرة على التمويل السياسي لمنع الهدر في المال العام والنفوذ في السياسة.

4 - معالجة الواسطة والمحسوبية والمعاملات التفضيلية حتى لا تكون الخدمات العامة مدفوعة بالعلاقات الشخصية أو المتحيزة تجاه المصالح الخاصة.

5 - معالجة موضوع تعارض المصالح للوقاية من تأثيراته الضارة على المال العام.

6 - تنظيم أنشطة الضغط activities lobbying من خلال تشجيع وتسهيل الوصول المفتوح والهادف إلى عملية صنع القرار.

7 - تمكين المواطنين من التعبير عن الرأي العام، ومساءلة الحكومات، وتحميلها مسؤولية أي إخفاق.

8 - حماية الحريات الصحفية؛ لضمان تمكين الصحفيين من الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من القمع أو التهديد.

9 - تعزيز النزاهة الانتخابية، ومعاقبة الحملات الانتخابية المخالفة.

10 - تمكين المواطنين، وحماية الناشطين، والمبلغين والصحفيين.

11 - تعزيز الضوابط والتوازنات، وتعزيز الفصل بين السلطات.

12 - دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز المشاركة السياسية، والرقابة العامة على الإنفاق الحكومي، فلا يمكن التصدي للفساد إذا كان هناك حيز مدني محدود لمشاركة الناس، أو إذا كانت وسائل الإعلام مكبوتة عند الإبلاغ عن حالات الفساد.

13 - يجب على البلدان أن تعطي الأولوية لقضايا الفساد؛ لعلاقتها الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتي تلتزم بها كل دولة في العالم، وعلى وجه التحديد، وضع المزيد من التدابير المضادة من أجل الحد من الرشاوى بشكل كبير بحلول عام 2030. لا يكفي إصدار قوانين تتعلق بتضارب المصالح وحق الاطلاع وحماية المبلغين؛ لكي تكون قوانين مكافحة الفساد فعالة فهناك حاجة لإصدار المراسيم، والأوامر التنفيذية من السلطة التنفيذية، كما تعتبر الموارد المالية والبشرية من الأمور الحيوية لتعزيز هيئة مكافحة الفساد في البلد، وزيادة استقلالها.

- **توصيات الهيئة «نزاهة»:**

في ضوء قراءة تقرير منظمه الشفافية الدولية، وتحليل نتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد، وقراءة وتحليل المؤشرات الحاكمة، ذات الاثر المباشر، وغير المباشر على نتيجة دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد، على سبيل المثال: (مؤشر التنافسية العالمية وتقرير مؤشر مُمارسة الأعمال) فقد خلصت الدراسة الي التوصيات التالية:

1 - بذل المزيد من الجهد في الدفع نحو الاستعجال في إصدار القوانين التالية:

أ. قانون إدارة تعارض المصالح.

ب. قانون حق الاطلاع على المعلومات.

ج. قانون تنظيم تعيين القياديين.

د. تنظيم تمويل الحملات الانتخابية.

2 - تراجع دولة الكويت في الأسئلة المتعلقة باستطلاع آراء التنفيذيين (رجال الأعمال)، والتي تتمحور بالرشوة ودفع الأموال لغير المستحقين، تؤكده دراسة الرشوة التي قامت بها الهيئة «نزاهة» بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، والتي تبين انتشار الرشوة في وزارات معينه تؤثر في بيئة الأعمال، وعليه توصي الهيئة «نزاهة» بالتباحث مع الجهات لبيان مواطن الخلل في تلك الوزارات ووضع آليات الحد منها.

3 - التعاون مع وسائل الإعلام، وبناء العلاقات الاستراتيجية كونها منصات داعمة للهيئة، وقنوات فاعلة في تسويق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024.

4 - إنجاز مبادرات الاستراتيجية الوطنية بشكل فعلي ملموس من المواطنين بالسرعة المكنة.

5 - التعاون مع الأطراف المعنية بمتابعة المؤشرات الحاكمة والفرعية؛ من أجل الاستمرار في تحسين درجات دولة الكويت ومركزها في تلك المؤشرات.

6 - تشجيع الجهات الحكومية على إتاحة أخبارها، ومعلوماتها باللغتين العربية والانجليزية، والاستمرار في تحديث بياناتها على منصاتها الإلكترونية بشكل مستمر؛ وذلك حتى يتمكن الخبراء من الوصول الى المعلومات المطلوبة.

7 - التعاون مع الفريق الفني الذي يعد تقرير استعراض دولة الكويت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاطلاع على تقارير استعراض دولة الكويت لبيان مواطن الضعف وتحسينها بالتعاون مع الجهات المعنية.

8 - إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وذلك من خلال محاكمات الفاسدين، وإصدار الأحكام، واسترداد الأموال المنهوبة، وتسليط الضوء الإعلامي عليها؛ تجنباً لإشاعة الانطباع العام بانتشار الفساد دون مساءلة.

سابعاً: في مجال الدعم المؤسسي:

أ- في مجال نظم المعلومات:

1 - تنفيذ نظام حساب الموعد التقديري لتسليم وتحديث إقرار الذمة المالية ونشره على الموقع الالكتروني للهيئة.

2 - تطوير نظم الاتصال واستقبال الاتصالات؛ من خلال توفير نظام (Cisco Jabber)، وهو نظام مرتبط ببدالة الهيئة «نزاهة» لاستقبال الاتصالات الواردة للهاتف الأرضي المخصص لها على الهاتف المحمول.

3 - تحديث وتطوير كافة النظم الصوتية والمرئية في المسارح وغرف اجتماعات الهيئة «نزاهة».

4 - تطوير خدمات أمن المعلومات والحماية الخاصة بالاختراقات الأمنية المتكررة على الأنظمة المطبقة في الهيئة «نزاهة».

5 - تجديد نطاق موقع الهيئة «نزاهة» ومؤتمر الكويت الدولي «النزاهة من أجل التنمية» (nazaha-ic.gov.kw) ليخدم فعاليات المؤتمر.

6 - زيادة السعة التخزينية لوحدة التخزين المركزية من 21TB الى 120TB.

7 - تنفيذ نظام جرد موجودات الهيئة «نزاهة» (Inventory System).

8 - تفعيل نظام التوظيف الكترونياً تماشياً مع خطة التوظيف التي نفذتها الهيئة «نزاهة»، وعمل التعريفات اللازمة عليه ليناسب المتطلبات الأساسية من قبل الإدارة المختصة والإدارة العليا.

9 - الصيانة الدورية الخاصة بمركز البيانات (Data Center).

10 - صيانة نظام التتبع الخاص بقطاع إقرارات الذمة المالية.

11 - صيانة نظام التتبع لغرفة الخزنة الخاص بقطاع البلاغات.

ب- في مجال العلاقات العامة:

1 - تنظيم وتنفيذ الحملات الإعلامية للهيئة «نزاهة» لسنة 2020/2019.

2 - تنظيم الاجتماعات وزيارات الوفود، وتنفيذ اللقاءات الإعلامية، وتوثيق كافة الفعاليات والاجتماعات والتصاريح.

3 - تنظيم برنامج (تعزيز القيم نزاهة) في مقر الهيئة بالتعاون مع وزارة التربية بتاريخ 30 ابريل 2019.



الحفل الختامي لتكريم المشاركين في برنامج (تعزيز القيم نزاهة) بالتعاون مع وزارة التربية

ج- في مجال ورش العمل التي شاركت بها أو نظمتها الهيئة «نزاهة»:

1 - ورش عمل حول القانون رقم (13) لسنة 2018 في شأن تعارض المصالح (قبل إبطاله)، لكل من:

- وزارة التجارة والصناعة، بتاريخ 9 يناير 2019.
- شركة نفط الكويت، بتاريخ 7 فبراير 2019.

2 - تفعيل برنامج (النزاهة في التعليم) بالتعاون مع المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو وبالتنسيق مع وزارة التربية، حيث أقامت الهيئة «نزاهة» ورشتين تدريبيتين للجهاز التعليمي والإداري :

أ- الورشة الأولى تضمنت برنامج لتأهيل القائمين على العملية التعليمية وفق معايير النزاهة، وأخلاقيات المهنة تحت عنوان «المبادئ التوجيهية لتصميم مدونة قواعد سلوك المعلم واستخدامها بفعالية» بمشاركة (111) موجهاً تربوياً، وذلك يومي 5 و 6 فبراير 2019.

ب- الورشة الثانية تحت عنوان «النزاهة في قطاع التعليم الحكومي والعالي»، على مدار يومين، وقد خصص اليوم الأول لمنتسبي القطاع التعليمي في وزارة التربية على مستوى المدارس الحكومية والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، واليوم الثاني لمرحلة التعليم العالي ممثلة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وكافة الجامعات الخاصة المعتمدة بدولة الكويت، بتاريخ 20 و 21 أكتوبر 2019.



ندوة النزاهة في التعليم

3 - تفعيل البرنامج العالمي (التعليم من أجل العدالة E4J) وهو أحد مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المسمى «إعلان الدوحة 2015» تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة UNODC عبر إقامة ورشتي عمل شارك فيهما المختصون في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة، وذلك يومي 20 و21 مارس 2019.

4 - ورشة عمل (القيادة ومكافحة الفساد) بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، في الفترة من 24 إلى 27 مارس 2019.



ورشة العمل التدريبية (القيادة ومكافحة الفساد) بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث UNITAR

5 - ورشة عمل (التحليل المالي) بالتعاون مع وحدة التحريات المالية الكويتية، بتاريخ 1 أكتوبر 2019.

6 - ورش عمل خارجية خاصة بكيفية تعبئة إقرار الذمة المالية لكل من:

- الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية بتاريخ 8 أكتوبر 2019.
- الحرس الوطني بتاريخ 24 أكتوبر 2019.
- شركة البترول الوطنية الكويتية بتاريخ 4 نوفمبر 2019.

7 - ورشة عمل داخل مقر الهيئة «نزاهة» لجميع الجهات الخاضعة والتي تم عقدها بتاريخ 6 نوفمبر 2019.

8 - ورشة عمل لضباط اتصال الجهات في مقر الهيئة «نزاهة» لتوعيتهم بالدور المناط بهم ولتوضيح عملية تقديم إقرار الذمة المالية واعدادهم للإجابة على أسئلة المقرين في جهاتهم بمشاركة (96) مسؤول، بتاريخ 24 ديسمبر 2019.



ورشة عمل لضباط اتصال الجهات حول كيفية تقديم إقرار الذمة المالية

د- في مجال التطوير والتدريب:

1 - في مجال التدريب:

الجدول رقم (5) خطة التدريب لعام 2019 (الفترة من 1 يناير إلى 31 مارس 2019)

نوع التدريب	عدد المتدربين	عدد البرامج
البرامج والأنشطة التدريبية المحلية	224	68
البرامج التدريبية الخارجية	22	13
الإجمالي	246	81

- **البرامج التدريبية التعاقدية لموظفي الهيئة «نزاهة» ضمن خطة التدريب على النحو التالي:**

1 - برنامج (إعداد وكتابة التقارير ومحاضر الاجتماع)، وقد قام بتنفيذهما معهد الدراسات المصرفية خلال الفترة من 29 إلى 31 يناير 2019.

2 - برنامج (الضبطية القضائية)، والذي أعده معهد الدراسات القضائية والقانونية، خلال الفترة من 20 إلى 22 يناير 2019.

3 - برنامج المتحدث الإعلامي (المستوى الأول)، تنفيذ المستشار / حسين عبد الرحمن، خلال الفترة من 21 إلى 24 ابريل 2019.

4 - برنامج (صحافة وتصميم الانفوجرافيك)، والذي نفذه مركز كونا لتطوير القدرات الإعلامية، خلال الفترة من 1 إلى 5 ديسمبر 2019.

5 - برنامج (إدارة وتنظيم الاجتماعات واللجان)، وقد قام بتنفيذهما معهد الدراسات المصرفية، خلال الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2019.



دورة تدريبية بعنوان المتحدث الإعلامي

- **الدورات التدريبية التي شاركت الهيئة «نزاهة» فيها لصالح جهات أخرى خلال العام 2019:**

من واقع المسؤولية المشتركة ونشر الوعي باختصاصات الهيئة «نزاهة» وقانونها وأهمية نشر ثقافة مكافحة الفساد، شاركت الهيئة «نزاهة» بالعديد من الدورات التدريبية مع جهات أخرى وذلك اسهاما منها في إثراء المحتوى ونشر الوعي المعرفي وهي على النحو التالي:

1 - دورة تدريبية لحديثي التخرج للقانونيين الكويتيين (آليات مكافحة جرائم الفساد)، لصالح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، يومي 3 و 4 فبراير 2019.

2 - دورة تدريبية حول القانون رقم (13) لسنة 2018 بشأن تعارض المصالح وقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، تنفيذ هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، يومي 17 و 18 فبراير 2019.

- المشاركة في الدورة التدريبية التعاقدية (تطوير المهارات المحاسبية- التدقيق المالي وكشف المخالفات) لديوان الخدمة المدنية مع الكلية الوطنية الفرنسية ENA، والتي عقدت في الجمهورية الفرنسية – باريس- خلال الفترة من 11إلى 15 مارس 2019.
- التعاون مع كلية القانون الكويتية KILAW ضمن مشروع عمل الطلبة الفائقين في صيف 2019 لتدريب الطالب المتفوق، حيث استهدف البرنامج إكساب الطالب معلومات عن طبيعة عمل الهيئة «نزاهة» في مختلف قطاعاتها المهنية والفنية، خلال الفترة من 4 إلى 29 أغسطس 2019.



تكريم الهيئة من كلية القانون الكويتية العالمية (kilaw)

2 - في مجال التطوير الإداري:

البدء بإعداد بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف التنفيذية بالهيئة «نزاهة» ومخاطبة القطاعات لتعبئة استمارات الاستقصاء الوظيفي.

هـ- في مجال الشؤون الإدارية:

تم وضع خطة التعيينات، وذلك بعد دراسة كافة احتياجات القطاعات والإدارات في الهيئة «نزاهة» حيث تم تنفيذ الخطة على مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي تخص الوظائف الاشرافية، والتي تتضمن وظيفة (مدير- مراقب- رئيس قسم) وقد تمت على النحو التالي:

1 - الاعلان عن وظيفة (مدير إدارة) في يناير 2019، وعليه تم استقبال (250) طلباً على موقع الهيئة «نزاهة»، وتم فرزهم من قبل فريق التعيينات، وفتح باب استكمال المستندات لمدة اسبوع.

2 - استقبال كافة الطلبات، وفرزها طبقاً للشروط المعلنة، ومن ثم بدأت عملية التواصل مع المستوفين للشروط، وتحديد موعد الاختبارات؛ بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.

3 - الإعلان عن (16) وظيفة (مراقب-رئيس قسم)، وذلك في فبراير 2019، حيث تم استقبال (250) طلب على موقع الهيئة «نزاهة»، وتم فرزها من قبل فريق التعيينات وفتح باب استكمال المستندات لمدة أسبوع، حيث تم استقبال الطلبات المستوفية للشروط، وتمت عملية التواصل معهم؛ لتحديد موعد الاختبارات القائمة، بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، لأداء اختبار اللغة الانجليزية، واختبارات السلوك العام، وأنماط الشخصية، وذلك في مايو 2019.

4 - التواصل مع الناجحين في الاختبارات الوظيفية من الفئة الإشرافية، وذلك لتحديد موعد للمقابلة الشخصية التي بدأت في سبتمبر 2019، وقد استمرت لمدة اسبوعين.

5 - التواصل مع الناجحين في المقابلات الشخصية وعليه تم عمل عروض عمل لهم.

6 - بدأت عملية التعيين بعد موافقة المرشحين على عروض العمل، وتقديم استقالاتهم من أماكن العمل السابقة، وذلك بدءاً بإجراءات الفحص الطبي، والأدلة الجنائية (لا حكم عليه)، ومن ثم مباشرة العمل لدى الهيئة «نزاهة»، وما يترتب عليها من إجراءات وذلك خلال الفترة من اكتوبر إلى ديسمبر 2019 حيث تم تعيين عدد (4) مدراء و (7) مراقبين و(3) رؤساء أقسام.

7 - استقبال كافة التظلمات من المتقدمين من الوظائف الاشرافية، وفرزها حسب الأسس، والضوابط المقررة، ورفع كافة الأسماء للجنة المختصة للنظر في أحقيتها.

ب. **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي تم الاعلان فيها عن الوظائف التنفيذية من ذوي الخبرة، وحديثي التخرج، ووظائف السكرتارية، والتي تمت على النحو التالي:

1 - الإعلان عن الوظائف التنفيذية (ذوي الخبرة والسكرتارية وحديثي التخرج) في ابريل 2019، وعليه تم استلام (2703) طلب على موقع الهيئة «نزاهة»، وقد تم فرزهم من قبل فريق التعيينات، وتم فتح باب استكمال المستندات لمدة اسبوع.

2 - التواصل مع المستوفين للشروط لبدء عملية الاختبارات، وذلك بالتعاون مع شركة البترول الكويتية؛ لإجراء اختبارات اللغة الانجليزية لكافة الوظائف التنفيذية، ثم الاختبارات التخصصية لكافة التخصصات المحددة بالإعلان لحديثي التخرج، عدا تخصص العلوم السياسية، حيث تم التنسيق مع جامعة الكويت بمركز التميز.

3 - إجراء اختبارات السلوك العام، وأنماط الشخصية للوظائف من ذوي الخبرة، بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية في سبتمبر واكتوبر 2019.

4 - التواصل مع الناجحين في الاختبارات الوظيفية من الوظائف التنفيذية، حيث اجتاز الاختبارات (600) شخص، وتم تحديد مواعيد المقابلات الشخصية معهم، أما فيما يخص وظائف السكرتارية فلم يجتاز أي من المتقدمين الاختبارات.

5 - التواصل مع الناجحين في المقابلات الشخصية، وتقديم عروض العمل لهم.

6 - التعيين بعد موافقة المرشحين على عروض العمل، وتقديم استقالاتهم من أماكن العمل السابقة وذلك بدءاً بإجراءات الفحص الطبي والأدلة الجنائية (لا حكم عليه) ومن ثم مباشرة العمل لدى الهيئة «نزاهة»، وما يترتب عليها من إجراءات، حيث تم تعيين (14) وظيفة ذوي خبرة.

7 - استقبال كافة التظلمات الخاصة بهذه الفئة وفرزها حسب أحقيتها ورفعها إلى اللجنة المختصة للنظر بها.

الفصل الرابع

الحساب الختامي

أولاً: الإيـــــرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2019/2018 مبلغاً وقدره 35,000 د.ك وبلغت الايرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغ وقدره 42,577.118 د.ك حتى 31 مارس 2019 وبزيادة قدرها 7,577.118 د.ك عن المبلغ المقدر وبنسبة زيادة بلغت 21.65%.

ثانياً: المصروفات

بلغت ميزانية الهيئة «نزاهة» المعتمدة للسنة المالية 2019/2018 مبلغاً وقدره 8,583,000 د.ك في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغاً وقدره 7,029,787.641 د.ك حتى 31 مارس 2019 بنسبه 81.9 % من اجمالي المعتمد بالميزانية وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول رقم (6) ميزانية 2019/2018

م	الباب	المعتمد	المنصرف		الوفر		نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	7,136,000	5,923,142	890	1,212,857	110	83%
22	السلع والخدمات	1,109,000	948,308	621	160,691	379	85.5%
28	مصروفات وتحويلات أخرى	130,000	109,748	620	20,251	380	84.4%
32	شراء الأصول غير المتداولة	208,000	48,587	510	159,412	490	23.3%
الجملـة		**8,583,000**	**7,029,787**	**641**	**1,553,212**	**359**	**81.9%**



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

118

@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw